عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

"دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت"

إبراهيم خميس محمود الحمد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1439هـ / 2018 م

"دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت"

إعداد:

إبراهيم خميس محمود الحمد

بكالوريوس هندسة زراعية- جامعة تشرين- سوريا

إشراف : د.عبد الله العمري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1439هـ /2018 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

"دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت"

إعداد الطالب: إبراهيم خميس محمود الحمد

الرقم الجامعي: 21520177

المشرف: د. عبد الله العمري

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/4/29 م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1.رئيس لجنة المناقشة: د.عبد الله العمري التوقيع: .....

2. ممتحناً خارجياً : د.عزيز البرغوثي التوقيع: .....

3. ممتحناً داخلياً : د. ثمين هيجاوي التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1439هـ/ 2018 م

الإهـــــداء

إلى زهرة المدائن..... القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية

إلى أرواح شهدائنا الأبرار وأنات أسرانا البواسل خلف القضبان

إلى من أفنوا حياتهم ليرسموا لنا الحياة الجميلة....وكانت دعواتهم طريقا لنا في وصولنا لهذا النجاح..... والدي ووالدتي حفظهما الله

إلى اعز وأغلى الناس زوجتي ورفيقة دربي والتي رافقتني طوال دراستي وساندتني.... والى ابنتنا (لميس) زهرة منزلنا

إلى إخوتي وأخواتي الذين شاركوني فرحة نجاحي

إلى زملائي وزميلاتي وأصدقائي الذين أضافوا لعملي هذا نكهة خاصة

إلى أساتذتي وطاقم جامعة القدس

أهدي هذا العمل المتواضع

إبراهيم خميس محمود الحمد

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجه عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: إبراهيم خميس محمود الحمد

التاريخ: 29 / 4 / 2018

الشكر والتقدير

الشكر لله أولا ثم إلى أساتذتي وأعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس الذين لم يبخلوا علي بأي معلومة أوصلتني إلى هذا العمل واخص بالشكر مدير معهد التنمية المستدامة الدكتور عزمي الأطرش والى الطاقم الإداري والفني للمعهد لما بذلوه من مساعدة لإتمام هذا البحث.

وأتقدم بالشكر والعرفان أيضا للدكتور عبد الله العمري المشرف الرئيس على هذه الدراسة الذي زودني بالمعرفة اللازمة للوصول إلى هذه الدراسة خطوة خطوة. وكما أتقدم بعظيم الشكر للأستاذ مروان زهد الذي كان نِعم السند والعون، ولمساندتي في انجاز هذا العمل وخاصة التحليل الإحصائي واستقراء النتائج وتفسيرها إحصائيا .

وكما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الزملاء في وزارة الزراعة وبالأخص زملائي في مديرية زراعة سلفيت والمؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي والذين زودوني بالمعلومات القيمة لإثراء هذا العمل، والشكر أيضا إلى الأصدقاء واخص بالشكر الأخ عبد الفتاح ماضي الذي كان له دور كبير ونصحه لي خلال مسيرتي الدراسية في الماجستير والأخ والصديق داوود عبد الله والذي كان له الأثر الكبير في الحصول على المعلومات من مصادرها الحقيقية

والى كل من ساعد وقدم لي أية معلومة ساعدتني في انجاز هذا العمل.

إلى كل هؤلاء لهم مني جميعا كل الشكر والتقدير والعرفان.

إبراهيم خميس محمود الحمد

المصطلحات

مفهوم الدور (لغويا)	الاضطلاع بمهمة
تعريف الدور (اصطلاحا)	(احمد زكي بدوي):السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة (عمار، 2010).
	(محمد عاطف غيث): هو نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يقتنعها الآخرون كما يقتنعها الفرد نفسه (عمار، 2010). (ميريل): يعتبر الدور نموذجا من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع معين في تجمع معين (عبد الكافي، 2011).
تعريف الدور (اجرائيا)	هو ذلك النشاط الذي قامت وتقوم به المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين من اجل الإكثار والحفاظ وتداول بذور الخضار البلدية بين المزارعين.
المنظمات العاملة في القطاع الزراعي (منظمات المجتمع المدني)	هي مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تنشط في المجال بين الأفراد أو الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها أو خدمة المجتمع ملتزمة بقيم الإقدام والتسامح والتراضي والإدارة السليمة والتجرد والشفافية (بيلو، 2011).
تعريف المنظمات اجرائيا	كل المنظمات الحكومية والأهلية والأجنبية التي قامت بدور ونشاط في موضوع البذور البلدية في دولة فلسطين وهي (وزارة الزراعة، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الزراعي، مؤسسة أريج، مركز العمل التنموي(معا)، منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، مؤسسة ايكاردا وغيرها).
البذرة (Seed)	تعرف البذرة بأنها بويضة مخصبة ناضجة مع محتوياتها في طور السكون وقد تتكون من بذرة واحدة أو عدة بذور في داخل الثمرة الواحدة، وهي كائن حي معقد التركيب تحتوي على كل مستلزمات الحياة لنشوء وتطور النبات منها في أول مراحل نموه (اليونس، وآخرون، 1980).
البذور المحسنة (improved seeds)	هي البذور التي تم استنباطها من قبل المربي بواسطة طرق تربية النبات حيث تمتاز هذه البذور بتحملها للإعياءات الحيوية وغير الحيوية ،كما وتمتاز بإنتاجها العالي إذا توفرت لها الظروف المناسبة (سالم وعواد، 2004).

البذور البلدية المحلية	هي تلك البذور التي يتم إنتاجها في موطن أو مناخ خاص،ومتداولة بين المزارعين منذ أزل بعيد وتأقلمت مع الظروف المحيطة، وهي البذور الأصلية في منطقة معينة (دليل إنتاج وتحسين البذور البلدية/الخليل،اتحاد لجان العمل الزراعي، 2008).
البذور المهجنة	هي البذور الناتجة من حاصل تلقيح نباتين من نفس النوع لإنتاج جيل جديد يعطي بذورا بمواصفات تختلف عن مواصفات النبتة الأم اعتمادا على تجارب العالم النمساوي (مندل) وهو يعتبر تهجين آمن ولا أضرار فيها على الإنسان muslims-res.com.
الإكثار	هو الزيادة في الشيء
المزارعين	هم من يقومون بفلاحة أراضيهم وزراعتها بالنباتات أو تربية المواشي.
بنك البذور	هو مكان يتم فيه حفظ البذور لمدى قصير لتستخدم بالزراعة، أو لمدى طويل بهدف الحفاظ عليها،ويعد بنك البذور نوع من أنواع البنوك الوراثية (البنك الوطني للبذور البلدية،اتحاد لجان العمل الزراعي).
الجينات(المورثات)الوراثية	هي الوحدات الأساسية للوراثة في الكائنات الحية وتتواجد في المادة الوراثية أل DNA وهي التي تحدد تشكيل وتطور وسلوكيات الكائن الحي (جين،الموسوعة الحرة ويكيبيديا wikipedia.org).
الزراعة البعلية	هي الزراعة التي يعتمد نمو النباتات فيها على مياه الأمطار.
الدورة الزراعية	هي زراعة مجموعة من محاصيل الحبوب أو الخضروات بتعاقب منتظم لعدد من السنين طبقا لنظام معين (منتدى الحديقة www.alhadeeqa.com).

المختصرات:

الاختصار	الاسم كاملا باللغة العربية	الاسم كاملا باللغة الانجليزية
ايكاردا / ICARDA	المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة	International Center for Agricultural Research in the Dry Areas
أريج/ARIJ	معهد الأبحاث التطبيقية/القدس	Applied Research Institute Jerusalem
معا/MAAN	مركز العمل التنموي	Maan Development Center
الفاو/ FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	Food and Agriculture Organization
NARC	المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية	Palestinian National Center For Agricultural Research
جايكا/JICA	وكالة اليابان للتعاون الدولي	Japan Intarnational Cooparation Agency
PARC	لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية	Palestinian Agricultural Relief Committees
UAWC	اتحاد لجان العمل الزراعي	Union Of Agricultral Work Committees

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في محافظة سلفيت في إكثار بذور الخضار البلدية والتي تعتبر أهم مناطق تواجد هذه البذور، وذلك من خلال التعرف على النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات في إرشاد المزارعين وتوعيتهم للعودة لإكثار وتداول بذور الخضار البلدية، وتطبيق القوانين والتشريعات لزيادة انتشار بذور الخضار البلدية بين المزارعين، وإبراز دور هذه المنظمات في إكثار البذور من خلال الدعم المادي والتقني، هذا بالإضافة إلى معرفة دورها في زيادة ربح المزارعين من خلال إيجاد قنوات تسويقية لبذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

تكون مجتمع الدراسة من المزارعين الذين يهتمون بزراعة البذور البلدية في محافظة سلفيت والبالغ عددهم 370 مزارعا ومزارعة، حيث تم تصميم استبانة تكونت من (32) فقرة وتم توزيعها على عينة من المزارعين في محافظة سلفيت وعددهم (100) مزارع تم اختيارهم بشكل عشوائي عنقودي باستخدام موقع حساب العينات www.surveysystem.com بحيث اشتملت العناقيد على قرى محافظة سلفيت وتم اختيار (4) قرى تهتم بزراعة البذور البلدية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستخراج نتائج البحث باستخدام الاستبانة كأداة البحث لجمع البيانات, والتي اشتملت على (32) فقرة موزعة على أربعة محاور فيما يخص البذور البلدية وهي الإرشاد الزراعي، التشريعات والقوانين، الدعم الذي تقدمه المنظمات العاملة في القطاع الزراعي، والتسويق، هذا بالإضافة إلى الأسئلة التي تتعلق بالإكثار وحفظ البذور.

خلصت الدراسة إلى الدور الكبير الذي تقوم به المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في محافظة سلفيت فيما يتعلق بالإرشاد الزراعي بشكل عام وخاصة في الزراعات البعلية ومن ضمنها البذور البلدية بالإضافة إلى استخدامها للإعلام الزراعي كالنشرات وغيرها لتقديم الإرشادات للمزارعين حول بذور الخضار البلدية بالإضافة إلى عقد لقاءات جماعية للمزارعين حول موضوع بذور الخضار البلدية.

أما فيما يتعلق بمدى معرفة المزارعين بالقوانين والتشريعات الخاصة بالبذور البلدية فقد حصل هذا المحور على درجة قليلة جدا وذلك بسبب عدم تركيز كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوعية المزارعين المنتجين لبذور الخضار البلدية حول طبيعة الأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات الرسمية

وبالتالي عدم اطلاع المزارعين ومعرفة حقوقهم عند حفظ وحماية وإكثار هذه البذور بالإضافة إلى عدم وجود نشرات أو كتيبات لدى هذه المؤسسات تشرح فيها تلك القوانين والتشريعات ليستطيع المزارع الرجوع إليها والاستفادة منها.

وفيما يتعلق بمحور تحديد طبيعة الدعم فقد حصل على درجة موافقة متوسطة وسبب ذلك يعود إلى وجود عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية تقوم بالتواصل مع مزارعي بذور الخضار البلدية ويقدمون أشكالا متنوعة من الدعم منها الدعم المادي، المعنوي أو اللوجستي وغيرها من أشكال الدعم إلا أن هذا الدعم يعتبر غير كافي ولا يصل إلى جميع المزارعين في المنطقة بل يستفيد من هذا الدعم فئة قليلة من المزارعين.

وفيما يتعلق بمحور التسويق فقد حصل على درجة موافقة متوسطة وسبب ذلك أن المزارعين في محافظة سلفيت بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص لا يشاركون في جميع المعارض والمهرجانات الزراعية التي تقام على ارض الوطن ولا يشاركون مطلقا بتلك المعارض خارج الوطن ولكنهم في نفس الوقت يؤكدون أنهم يشاركون في الدورات التدريبية التي تقيمها المؤسسات الزراعية وهذا ناتج عن قيام وزارة الزراعة ممثلة بمديرية زراعة سلفيت بعقد اللقاءات والدورات التدريبية للمزارعين بمختلف المواضيع الزراعية بشكل عام وبالأمور التسويقية بشكل خاص، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات وخاصة وزارة الزراعة لا تقوم بنفسها بشراء البذور والمنتجات الزراعية من المزارعين ودفع ثمنها لهم لان ذلك ليس من سياسة وأهداف وزارة الزراعة وإنما يقتصر دورها على المساعدة في فتح الأسواق الداخلية والخارجية للترويج لهذه المنتجات من قبل المزارعين أنفسهم.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة الاهتمام أكثر من قبل المنظمات العاملة في القطاع الزراعي بتوضيح الأمور القانونية والتشريعات والأنظمة التي تخص البذور البلدية، حيث تبين بان المزارعين في منطقة الدراسة ليس لديهم أية معلومات حول هذه المواضيع وأهميتها للحفاظ على هذا الإرث الوطني المتمثل في البذور البلدية وإكثارها وتداولها بين المزارعين، هذا بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في تقوية وتعزيز دور البنك الوطني لحفظ البذور البلدية من قبل وزارة الزراعة وذلك بهدف الحفاظ على هذه البذور من الانقراض وكذلك لحفظ حقوق المزارعين المنتجين لهذه البذور.

"The role of organizations working in the agricultural sector in raising the native seeds of vegetables from the perspective of farmers in Salfeet Governorate"

Prepared by: Ibrahim Khamis Mahmoud Al Hamad.

Supervisor: Abdallah Issam Soliman Alinari.

Abstract:

This study aimed to identify the role of organizations operating in the agricultural sector in Salfeet Governorate in multiplying the native seeds (Salfeet is considered as an important area for this type of seeds) by identifying the activities of these organizations in guiding and educating farmers to multiply these seeds, and apply laws and legislations to increase the spread of seeds among farmers, and highlighting the role of these organizations in seed multiplication through both financial and technical support, in addition to knowing its role in increasing the profit of farmers by finding marketing channels for native seeds from the farmers' point of view in Salfeet Governorate.

The sample of the study consists of farmers interested in the cultivation of native seeds in the governorate of Salfeet, (370) farmers and farmers. A survey was constructed from (32) paragraphs and was distributed to a one-hundred sample of farmers in the governorate of Salfeet randomly selected using the sampling website www.surveysystem.com, four villages concerned with the cultivation of native seeds were selected in the area. The analytical descriptive method was used to extract the results of the research using the survey as a research tool for data collection, which included (32) paragraphs distributed on four axes with regard to native seeds, these axes were: agricultural extension, laws and legislations, support from organizations working in the agricultural sector, and marketing, as well as questions related to propagation and seed conservation.

The study concluded with the great role played by the organizations working in the agricultural sector in Salfeet governorate in terms of agricultural extension in general, especially in rain fed agriculture, including native seeds, as well as using agricultural media such as brochures and others to provide farmers with instructions on the native seeds of vegetables. As well as holding meetings about the theme of native vegetable seeds.

As for the farmers' knowledge of the laws and legislations of native seeds, this axis has received a very low degree due to the lack of concentration of all governmental

and non-governmental institutions to educate the farmers producing native vegetable seeds about the laws and legislations issued by official bodies, in addition to the lack of pamphlets or brochures at these institutions explaining the laws and legislation that the farmer can refer to and benefit from them.

As for the support, this axis has received a medium degree approval, due to the presence of several governmental and non-governmental institutions that communicate with native vegetable seed farmers and provide various forms of support, including financial, moral, logistical and other support. However, this is not enough and does not reach all the farmers in the region, but benefit from this support a small group of farmers.

As for the marketing axis, it has also obtained a medium degree of approval. The reason is that the farmers in Salfeet Governorate in general and in the study area in particular do not participate in all the agricultural exhibitions and festivals held on the homeland and do not participate at all in exhibitions outside the country. But, in the same time, they do participate in the training courses organized by the agricultural institutions and this is the result of holding meetings and training courses for farmers in various agricultural topics in general and marketing matters in particular by the Ministry of Agriculture represented by the Directorate of Cultivation Salfeet. But it is not among the policy and objectives of the Ministry of Agriculture to buy seeds for farmers. Its role is only to help open the internal and external markets to promote these products by the farmers themselves.

The study has produced several recommendations, the most important of which is the need for more attention by the organizations operating in the agricultural sector to clarify the legal matters, legislation and regulations pertaining to native seeds, where it was found that the farmers in the study area have no information on these topics and their importance to preserve this national heritage of native seeds, As well as the need to expedite the strengthening of the role of the National Bank for the conservation of native seeds by the Ministry of Agriculture in order to preserve these seeds from extinction, as well as to preserve the rights of farmers producing these seeds.

الفصل الأول:

1.الإطار العام للدراسة:

1.1مقدمة الدراسة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وهو مساهما رئيسا في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل ل (11.5%) من القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد الزراعي 2010، 2012).

ساهم القطاع الزراعي في فلسطين بنسبة (5.9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2012) ولكنه انخفض في العام (2014) إلى (3.9%)، في حين بلغت نسبة الصادرات (7%) من مجموع الصادرات عام (2014)، بالإضافة إلى أن الزراعة تساهم بشكل مباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات

والخدمات من القطاعات الأخرى (وزارة الزراعة، إستراتيجية القطاع الزراعي 2017–2022، 2017).

تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو(1.2) مليون دونم أو ما نسبته (21%) من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، (90%) منها في الضفة الغربية و (10%) في قطاع غزة. وتشكل مساحة الأراضي البعلية (81%) بينما تشكل المساحة المروية (19%) من مجموع المساحة الزراعية، أما مساحة المراعي فتبلغ (2.02) مليون دونم ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي (621) ألف دونم، كما وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات وأحراش (94)ألف دونم (الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد الزراعي 2010، 2012).

يعاني القطاع الزراعي العديد من المشاكل وعلى رأسها مشاكل الاحتلال الإسرائيلي والمشاكل التي لها علاقة بأسباب وعوامل طبيعية، وسوء التصرفات البشرية ومشاكل في التقنيات الزراعية، ومشاكل اجتماعية، مالية، وقانونية، والتي أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي.

تولي المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين أهمية كبيرة لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني وتعزيز الأمن الغذائي للمزارع الفلسطيني وخاصة الفئات المهشمة الفقيرة وكذلك الحد من التبعية الزراعية والاقتصادية لمؤسسات الاحتلال الإسرائيلي. كما تقوم هذه المؤسسات بتنفيذ العديد من المشاريع التي تعمل على حفظ واستدامة المصادر الطبيعية والوراثية والحفاظ على البذور البلدية المحلية.

وتعتبر البذور المحلية مصدر من مصادر سيادة الشعوب على غذائها إضافة إلى أنها مصدر رخيص الثمن ومتوفر ويمكن الحصول عليه بسهولة من قبل جميع المزارعين في هذه المجتمعات حيث يعتاش عليها نسبة كبيرة من الناس خاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود (لجان العمل الزراعي، البنك الوطني للبذور البلدية، 2009).

إلا أن زراعة وإكثار البذور البلدية بدأ بالتراجع بشكل كبير وتم استبدالها ببذور مهجنة تم شراءها من الشركات الأجنبية دون وعي بأن هذه البذور غير متأقلمة مع البيئة المحلية ولا يمكن للمزارع الفلسطيني إنتاجها واستخدام بذورها في الأعوام اللاحقة كما هو الحال مع البذور البلدية المحلية (إسعيد، 2010).

لذلك وفي بداية التسعينات من القرن الماضي شرعت بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية في العمل على حفظ البذور المحلية وتحسين إنتاجيتها من خلال طرق انتخاب تقليدية. وتم تنفيذ عدة برامج ومشاريع من اجل الحفظ والاستخدام المستدام للأنواع والأصناف البلدية بالتعاون من منظمات دولية لحماية الأصناف البلدية.

إلا أن البرامج والمشاريع التي قامت بها العديد من المؤسسات لم تكن مستدامة ولم تحقق الأهداف المطلوبة وتم صرف التمويل الكبير دون اثر كبير وذلك بسبب معوقات الاحتلال من جهة وقلة الإمكانيات وعدم متابعة تلك المشاريع من قبل هذه المؤسسات من جهة أخرى كما أوضحت ذلك وزارة الزراعة (وزارة الزراعة، إستراتيجية القطاع الزراعي، 2017).

لذلك تم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الدور الذي قامت به ووصلت إليه المنظمات العاملة في القطاع الزراعي بخصوص إكثار بذور الخضار البلدية بين المزارعين والتركيز على محافظة سلفيت التي تتميز بوجود أصناف متعددة من هذه البذور في تلك المنطقة. حيث تشير الإحصائيات إلى أن مساحة الخضار المكشوفة والمحمية في محافظة سلفيت بلغت (2390) دونم منها(1340) دونم مزروعة بالخضار البعلية البلدية (مديرية زراعة سلفيت، قسم التخطيط والإحصاء، 2017).

وتتركز معظم الزراعات في سهل دير بلوط الواقع غرب محافظة سلفيت والذي يشتهر بزراعة

الأصناف المحلية مثل الفقوس، الباميا، الثوم، القمح والشعير وغيرها.

1.2 مشكلة الدراسة:

يشكل موضوع البذور البلدية وتداولها أهمية كبيرة بين المزارعين في فلسطين حيث لوحظ في الآونة الأخيرة أن هناك تراجعا في زراعة الأصناف البلدية التي تعتبر أكثر الأصناف تحملا للتغيرات المناخية بالإضافة إلى أن الثمار الناتجة عن هذه البذور تتميز بنكهة ومواصفات خاصة ومرغوبة.

لذلك تم جمع المعلومات حول هذا الموضوع من المزارعين أنفسهم وقد تم اقتراح منطقة سلفيت لتنفيذ الدراسة حيث تعتبر من أهم المحافظات التي لا زالت تمارس زراعة الخضار البلدية فيها. وقد عملت العديد من المؤسسات على حفظ وإكثار البذور من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والمشاريع، إلا أن هذا لم يحقق الأهداف المرجوة لحفظ وإكثار البذور ولم يكن دور هذه المؤسسات واضحا في عملية إكثار البذور. لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت؟

1.3 مبررات الدراسة:

يعتبر موضوع البذور البلدية من المواضيع الهامة والتي تحاول الجهات المسؤولة والمنظمات العاملة بالقطاع الزراعي التركيز عليه وحث المزارعين على العودة لاستخدامها كما كان سابقا وذلك لأسباب كثيرة منها تقليل التبعية لدولة واقتصاد الاحتلال الإسرائيلي والحفاظ على التنوع الحيوي وتوفير الأمن الغذائي وتجنب الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات والتي تسبب الإضرار بالبيئة والتربة. كما أن

هذه البذور متحملة للجفاف في ظل تغير المناخ الذي يسيطر على الكرة الأرضية في هذه السنوات والتي تعتبر فلسطين إحدى هذه المناطق التي تتعرض لهذا التغير. وقد ساهمت العديد من المؤسسات في تنفيذ نشاطات متعلقة بإكثار البذور إلا أن هذا الدور لم يكن واضحا إضافة إلى استمرارية تراجع زراعة وإكثار بذور الخضار البلدية.ومن المبررات التي دفعت الباحث لدراسة هذا الموضوع هي:

1- تساعدنا هذه الدراسة في تحديد مشكلة البحث والمتمثلة في معرفة الدور الذي وصلت إليه المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين بشكل عام وفي قرى محافظة سلفيت بشكل خاص.

2- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تهتم فيها المنظمات العاملة في القطاع الزراعي المحلية والدولية ومنها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) وتعتبر هذه الدراسة إحدى التوصيات الخاصة بها للقيام بهذه الدراسة.

3- تعتبر منطقة الدراسة من المناطق الهامة في فلسطين والتي تنتشر فيها الزراعات التقليدية المحلية والتي يستطيع فيها المزارعون القيام بإنتاج هذه البذور وهي القرى الواقعة غرب محافظة سلفيت والمحاذية لجدار الفصل العنصري (دير بلوط ، رافات ، الزاوية ، مسحه).

4- تعتبر هذه الدراسة مجال تخصص الباحث والذي يعمل مهندسا زراعيا.

1.4 أهمية الدراسة:

إن هناك أهمية عالية لهذه الدراسة في الوقت الذي يعاني فيه العالم مشاكل الأمن الغذائي السليم والصحي والتغيرات المناخية القاسية والذي يتوفر في كثير من الأصناف البلدية لتأقلمها في الظروف البيئية المحيطة. وهذا ما يتوفر في البذور المحلية البلدية التي لا تحتاج إلى استخدام عالي للمدخلات

وتحملها للظروف المحيطة، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1-تنبع أهمية الدراسة من موضوع الدراسة والمتمثل في دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت لما لهذا الموضوع من أهمية في الحفاظ على التراث الفلسطيني وتقليل التبعية للاحتلال من خلال التخفيف من استيراد البذور المهجنة من الشركات الإسرائيلية والأجنبية والتي تزيد التكاليف على كاهل المزارع الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك لا تحتاج الأصناف البلدية إلى مدخلات إنتاج عالية بينما تحتاج الأصناف المهجنة بالغالب إلى استخدام عالي للمبيدات وأسمدة كيماوية وبكميات كبيرة للحصول على إنتاج عالي مما يضر كثيرا بالبيئة وصحة الإنسان.

2- تنبع أهميتها أيضا من أهمية النتائج التي تم التوصل إليها ومن خلال ما قدمته من توصيات تفيد الجهات المختصة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذه البذور وانتشارها بين المزارعين، علما بأن موضوع هذه الدراسة هي من صلب عمل ووظيفة الباحث وتخصصه كمهندس زراعي ويعمل مديرا لمديرية زراعة سلفيت فهو الأقرب إلى فهم تفاصيل موضوع الدراسة ومجتمع الدراسة واستخلاص البيانات والمعلومات من مصادرها الحقيقية والأصلية.

3- تنبع أهمية الدراسة أيضا من حدود الدراسة في محافظة سلفيت وخاصة القرى المحاذية لجدار الفصل العنصري وبالتحديد في سهل دير بلوط والذي يتميز بزراعة المحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضار البلدية والذي يمكن استغلاله في إنتاج وإكثار هذه البذور بسهولة.

1.5 أهداف الدراسة:

يهدف موضوع إكثار البذور البلدية وبحسب إستراتيجية القطاع الزراعي إلى فك الارتباط غذائيا

واقتصاديا وزراعيا مع الاحتلال الإسرائيلي والحفاظ على التراث والبيئة وتحقيق الأمن الغذائي، وقد لعبت المنظمات العاملة في القطاع الزراعي دورا كبيرا في إكثار وتداول البذور البلدية لذلك كان لا بد من التعرف على دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين حول هذا الموضوع والى أين وصلت في ذلك ، ولهذا يتجلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في ما يلي:

معرفة الدور الذي وصلت إليه المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

ويهدف كذلك أيضا إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على النشاطات التي تقوم بها المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إرشاد المزارعين وتوعيتهم للعودة لإكثار وتداول بذور الخضار البلدية لزيادة المساحة المزروعة.

2- إبراز دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في تطبيق القوانين والتشريعات لزيادة انتشار بذور الخضار البلدية بين المزارعين.

3- إبراز دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار البذور من خلال الدعم المادي والتقني.

4- تقييم دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في زيادة ربح المزارعين من خلال إيجاد قنوات تسويقية لبذور الخضار البلدية.

1.6 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول: ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية

من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت؟

وينبثق عن السؤال الأول الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت في مجال الإرشاد الزراعي ؟

2- ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت في مجال التشريعات والقوانين ؟

3- ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت في مجال تحديد طبيعة الدعم المقدم للمزارعين؟

4- ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت في مجال تسويق منتجات بذور الخضار البلدية ؟

السؤال الرئيس الثاني: هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا للمتغيرات المستقلة ؟

وللإجابة عن السؤال الثاني للدراسة كان لا بد من اشتقاق الفرضية الرئيسية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة (الإرشاد الزراعي، التشريعات والقوانين، طبيعة الدعم المقدم للمزارعين، تسويق منتجات بذور الخضار البلدية) وعلى الدرجة الكلية للدراسة تبعا للمتغيرات

المستقلة من وجهة نظر وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

وقد انبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية كما هو موضح في البند التالي:

1.7 فرضيات الدراسة الفرعية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير جنس المزارع.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمزارع.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير مساحة الأرض.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المنطقة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الانتساب لجمعية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور البلدية.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور البلدية.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية.

1.8 هيكلية الدراسة:

وهي الفترة التي استغرقت لتجهيز الدراسة بكافة فصولها من بدايتها وحتى تسليمها للجامعة كما يوضحه الجدول (1.1) التالي:

جدول (1.1) : يوضح خطوات عمل الدراسة حسب الأشهر

	الخطوات / الأشهر	2017/8	2017/9	2017/10	2017/11	2017/12	2018/1	2018/2	2018/3
1	عنوان الدراسة ومراجعة الأدبيات								
2	مشكلة الدراسة ومبرراتها وأهميتها								
3	أهداف الدراسة والأسئلة والفرضيات								
4	متغيرات الدراسة والإطار النظري والدراسات السابقة وتجارب المنظمات								
5	تجهيز وتحكيم الاستبيان								
6	منهجية الدراسة واجراءاتها								
7	تعبئة 100 استبيان من عينة الدراسة								
8	نتائج الدراسة								
9	مناقشة النتائج والتوصيات								
10	تسليم الدراسة								

الفصل الثانـي

2. الإطار النظري والأدبيات السابقة

2.1 أولا: الإطار النظري

2.1.1: مقدمة:

يتناول الباحث في هذا الفصل التعريفات والمبادئ والمفاهيم التي لها علاقة بموضوع البذور البلدية والزراعات البعلية ومدى انتشارها في فلسطين بشكل عام وفي محافظة سلفيت بشكل خاص. وتناول البحث نبذة عن محافظة سلفيت وموقعها الجغرافي واهم محاصيل الخضار المزروعة فيها، وتناول البحث أيضا أهمية البذور البلدية وطريقة إكثارها والمراحل التي تتم فيها وخاصة في البلدان النامية، وتطرق البحث أيضا إلى الموارد الوراثية للأصناف البلدية والمهددات والصعوبات التي تعترض انتشارها وزراعتها بالإضافة إلى التعرض إلى الصفات الايجابية والصفات السلبية للبذور البلدية، وتعرض الباحث إلى مقارنة بين البذور البلدية والبذور المهجنة وميزات كل منها ، وبين الباحث إلى تطرق الخطة الإستراتيجية للقطاع الزراعي إلى البذور البلدية من خلال الحفاظ عليها وإكثارها.

2.1.2: نبذة عن محافظة سلفيت:

تتميز محافظة سلفيت بموقع جغرافي فريد ومميز لإشرافها على الساحل الفلسطيني ووقوعها في خاصرة الضفة الغربية لتشكل حلقة وصل ضمن امتداد يربط الساحل الفلسطيني بمناطق غور الأردن ، كما هو موضح في الشكل رقم (1.2) في خارطة فلسطين:

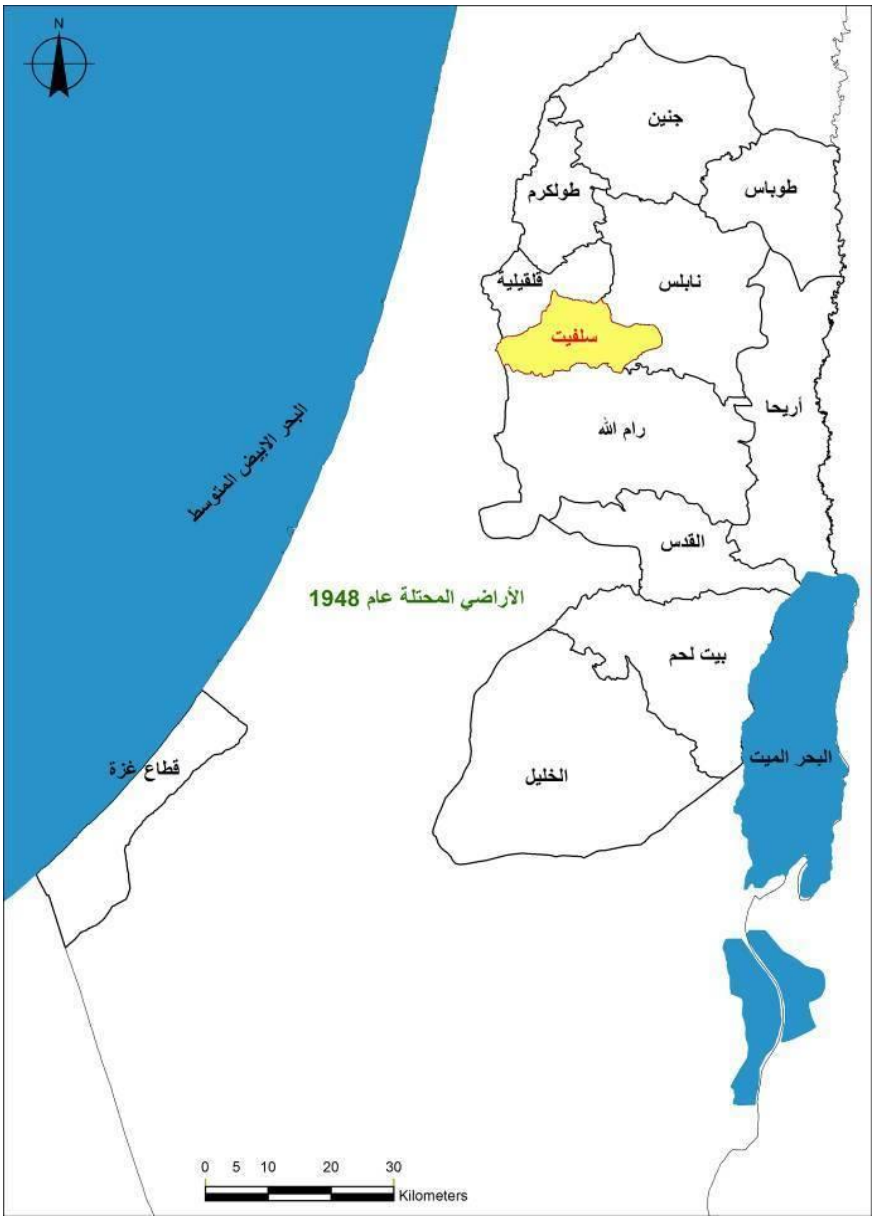

الشكل (1.2) يوضح موقع محافظة سلفيت في خارطة فلسطين

وكما تشير خارطة فلسطين أعلاه تقع محافظة سلفيت في الشمال الغربي للضفة الغربية بمساحة تقدر بحوالي (204) كيلو متر مربع، وتمتد أراضيها بشكل طولي من الشرق إلى الغرب وتبدأ من طريق نابلس – رام الله قرب مفرق زعترة من الناحية الشرقية وتنتهي عند مدينة كفر قاسم داخل الخط الأخضر من الجهة الغربية، ويحدها من الشمال محافظتي قلقيلية ونابلس ومن الجنوب محافظة رام الله ومن الشرق محافظة نابلس ومن الغرب مناطق فلسطين المحتلة عام (48) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

تعتبر مدينة سلفيت مركز المحافظة وتقع في الناحية الشرقية الجنوبية من المحافظة وتقع بين مدينتي رام الله ونابلس على خط عرض(35.17) وخط طول (32.08) www.pmd.ps ، وهي مدينة كنعانية الأصل مكونة من مقطعين (سل) و (فيت) وتعني (سلة العنب) http://info.wafa.ps .

بشكل عام تمتاز محافظة سلفيت بطابعها الريفي الزراعي ومعظم سكانها يعملون بالزراعة ويعتمدون عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتشتهر بشكل رئيسي بأشجار الزيتون والتي تشكل أكثر من (80%) من قطاع البستنة الشجرية في المحافظة حيث تبلغ المساحة المزروعة بأشجار الزيتون في المحافظة حوالي (60) ألف دونم وتنتج حوالي ثلاثة آلاف طن من زيت الزيتون في السنين الجيدة الإنتاج والتي تقدر نسبتها من (10–12%) من الزيت الناتج في فلسطين، وبالإضافة إلى أشجار الزيتون هناك أشجار العنب والتين واللوزيات والمحاصيل الحقلية كالقمح والشعير والخضار البعلية ومساحات قليلة من الخضار المروية التي تنتشر حول الينابيع والتي تشتهر بها محافظة سلفيت (مديرية زراعة سلفيت، قسم التخطيط والإحصاء، 2017).

ويتراوح ارتفاع محافظة سلفيت عن سطح البحر من (750) متر في شرق المحافظة (اسكاكا، ياسوف، فرخه) وحوالي (570) متر في مدينة سلفيت وتصل إلى اقل من (200) متر في غرب المحافظة على حدود الخط الأخضر(دير بلوط، رافات، الزاوية، مسحه)، ويعتبر معدل هطول الأمطار عالي في محافظة سلفيت إذ يصل إلى حوالي (698) ملم (www.pmd.ps).

ومن أكثر المشاكل التي تتعرض لها محافظة سلفيت والتي تؤثر بشكل كبير على القطاع الزراعي هو موضوع الاستيطان والذي يشكل اكبر المعوقات في تطور القطاع الزراعي حيث يتواجد في محافظة سلفيت (23) مستوطنة وبؤرة استيطانية منها اكبر مستوطنات الضفة الغربية (مستوطنة ارائيل) ومستوطنتان صناعيتان (برقان وارائيل الصناعية) واللتان تنشران مجاريهما في وديان المحافظة وتلويث المياه الجوفية والأراضي الزراعية والمراعي والتي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية وبشكل غير مباشر على الإنسان وما ينتج عنها من تلويث للبيئة والصحة والتنوع الحيوي والغطاء النباتي بشكل عام، بالإضافة إلى انتشار الطرق الالتفافية الاستيطانية والمعسكرات وغيرها (محافظة سلفيت، الإدارة العامة للتخطيط، 2017).

وتشتهر بعض قرى محافظة سلفيت وخاصة القرى الواقعة غرب المحافظة (دير بلوط، رافات، الزاويه، مسحه وهي القرى المستهدفة في هذه الدراسة بشكل رئيسي) بزراعة المحاصيل الحقلية الشتوية وزراعة الخضار البعلية وخاصة الناتجة من البذور البلدية حيث يتواجد في تلك المنطقة سهل دير بلوط تصل مساحته إلى أكثر من (1500) دونم حيث يقوم المزارعون في تلك القرى بزراعته بمحاصيل الخضار البعلية البلدية الصيفية مثل (الفقوس، الباميه، الثوم، البصل، البازلاء، وغيرها) بالإضافة إلى زراعته بالمحاصيل الحقلية الشتوية (مديرية زراعة سلفيت، قسم التخطيط والإحصاء، 2017).

2.1.3: محاصيل الخضار المزروعة في محافظة سلفيت:

تبلغ المساحة المزروعة بالخضار في محافظة سلفيت المكشوفة والمحمية حوالي (2390) دونم منها (1340) دونم زراعات بعلية و (1050) دونم زراعات مروية وتنتشر معظم الزراعات البعلية في قرى غرب محافظة سلفيت (دير بلوط، رافات، الزاوية، مسحه) وتشتهر تلك القرى بزراعة الخضار البعلية والتي مصدرها بذور بلدية كما هو موضح في الجدول التالي كما ورد في سجلات مديرية زراعة

سلفيت عام (2017):

جدول (1.2) يوضح مساحة أهم محاصيل الخضار البعلية والمروية في قرى غرب محافظة سلفيت

القرية	مساحة أهم محاصيل الخضار البعلية والمروية المكشوفة في قرى غرب محافظة سلفيت									
	بصل		فقوس		بازلاء		ثوم		بامية	
	بعل	مروي	بعل	مروي	بعل	مروي	بعل	مروي	بعل	مروي
دير بلوط	73	0	300	9	26	13	105	0	90	2
رافات	25	0	13	3	3	2	10	0	14	2
الزاوية	7	0	12	2	10	6	4	0	7	4
مسحه	2	0	3	1	3	2	3	0	4	1
المجموع	**107**	**0**	**325**	**9**	**26**	**13**	**122**	**0**	**115**	**9**

* المصدر: مديرية زراعة سلفيت/قسم التخطيط والإحصاء، 2017

2.1.4: أهمية البذور البلدية:

تأتي أهمية البذور البلدية من خلال النقاط التالية:

- تعتبر البذور البلدية ثروة وطنية هامة يجب الحفاظ عليها لما تشكله من مصادر للجينات الوراثية النباتية المحلية.
- لها دور كبير في التخفيف من الإصابة بالآفات الزراعية.
- التقليل من استخدام المواد الكيماوية بسبب مقاومتها للعديد من الآفات الزراعية.

- تلعب البذور البلدية دورا بارزا ومميزا في التنمية الريفية المستدامة في جميع أنحاء العالم وخصوصا في الدول النامية وذلك نظرا لأهميتها التاريخية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية والغذائية والدوائية والصحية والبيئية وغيرها (إسعيد. 2010).

2.1.5: إكثار البذور البلدية:

تشير منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة (FAO) بأن العديد من المزارعين في العالم وخاصة في البلدان النامية لا يحصلون على بذور جيدة النوعية بسبب غياب الرقابة الرسمية إلى جانب نقص السياسات والتشريعات الجيدة الخاصة في مجال البذور وبالتالي عدم كفاءة نظم إنتاج البذور وتوزيعها وضمان جودتها، بالرغم من وجود عدة جهات على مستوى العالم تقوم بإنتاج البذور وتوزيعها وتسويقها مثل جمعيات المزارعين وشركات البذور ومعاهد البحوث الزراعية وتجار المستلزمات الزراعية http://www.fao.org/seeds .

ولذلك تعمل العديد من المؤسسات وعلى رأسها مؤسسة الفاو وبالتعاون مع قطاع البذور الرسمي وغير الرسمي (القطاع العام والقطاع الخاص) على تنفيذ برنامج متكامل في إنتاج البذور جيدة النوعية وتوزيعها على المزارعين والجمعيات الزراعية، كما وتعمل العديد من المؤسسات الدولية على تأمين البذور وتوفيرها من أجل تحسين وصول المزارعين إلى بذور عالية الجودة لأصناف مختارة، وذلك من خلال القيام بتوزيع البذور وتنفيذ المشاهدات للبذور بشكل متكرر وعلى نطاق واسع .http://www.fao.org/seeds

2.1.6: إكثار البذور وتوزيعها في البلدان النامية:

ذكر كل من براي و راماسوامي (1991) وجاف وسريفاستافا (1992) وروسكي وايتشر (1997) أن إكثار البذور وتوزيعها في البلدان النامية يتم من خلال تطوير نظام وطني في أربع مراحل، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: اختيار المزارعين:

يحتفظ المزارعون في هذا النظام البسيط التقليدي بالبذور لزراعتها في الموسم التالي.

المرحلة الثانية: إدخال أصناف محسنة:

تقوم الدولة بتحسين المواد الوراثية (المحلية والأجنبية) وإطلاق أصناف جديدة، ويبدأ المزارعون في استبدال الأصناف البلدية بالأصناف المحسنة لتحقيق أعلى عائدات. وتهتم المنظمات غير الحكومية في إكثار البذور وإن كان ذلك على نطاق محدود.

المرحلة الثالثة: الاستخدام الواسع للأصناف المحسنة:

يلعب القطاع العام في هذه المرحلة دورا نشطا في البحث والتطوير للبذور بينما يركز القطاع الخاص جهوده على البذور للمحاصيل التي تعطي هوامش ربح جيدة.

المرحلة الرابعة: نظام البذور المتقدم:

يكون هناك في الغالب في هذه المرحلة نظام بذور وطني متطور حيث تشارك فيه مؤسسات عديدة من شركات البذور، وتجار البذور ومنتجي البذور. وتعمل الدول على إيجاد بيئة مساعدة للإنتاج من سياسات وقانون البذور واللوائح (Kunwar, et al, 2016).

2.1.7: الموارد الوراثية للأصناف البلدية:

تعتبر الموارد الوراثية المواد الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية والباحثون من أجل تحسين

البذور وزيادة إنتاج الأغذية، لذلك لا بد من الحرص على عدم تآكل هذه الموارد حتى لا تفقد البشرية إحدى أهم الوسائل الممكنة لتكيف الزراعة مع الظروف البيئية الجديدة حيث يساعد التنوع الوراثي على قدرة النباتات في التكيف عندما تتغير الظروف البيئية المحيطة بالنباتات من خلال الإبقاء على قدر كبير من التنوع وخاصة للأصناف البلدية. ومع تغير المناخ، أصبح حفظ التنوع الوراثي واستخدامه بصورة مستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى http://www.fao.org/seeds .

ويعتبر التنوع الحيوي الكبير للأصناف البلدية هو مفيد بشكل كبير ويظهر مردوده على المزارع بشكل مباشر. ويمثل مزارعي الأصناف البلدية نحو (60%) من مجمل المزارعين في العالم الذين يقومون باستخدام الأراضي الزراعية وتوفر ما يقارب من (20%) من الغذاء في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الأصناف البلدية هي المواد الخام الأساسية المستخدمة من قبل مربي النباتات لجميع الأصناف الحديثة، والتي توفر ما تبقى من إنتاج المحاصيل في العالم، والتي يعتمد عليها كغذاء لمعظم السكان في العالم http://www.fao.org/seeds .

2.1.8: طرق تحسين الأصناف:

هناك العديد من الطرق لتحسين أصناف البذور منها ما تتسم بالبساطة والسهولة في تطبيقها ومنها ما تحتاج إلى تكنولوجيا عالية ومختبرات متخصصة وهي:

- الانتخاب الطبيعي (وهي الطريقة الأسهل): حيث استخدمت هذه الطريقة منذ مئات السنين من اجل إنتاج أصناف جديدة محسنة ذات رغبة تسويقية لدى السوق المحلي وهنا يتم العمل على اختيار النباتات القوية والمرغوبة وهذه هي الطريقة الأسهل لدى تطبيقها عند المزارعين.

- الطفرات: تظهر أحيانا وببطء نباتات تتصف بصفات جيدة ومرغوبة جدا ويتم من هذه النباتات اختيارها وإكثارها للاستخدام الزراعي، وفي عام (1920) حيث تم اكتشاف أن معاملة النبات بأشعة اكس يسرع في إظهار نباتات ذات طفرات معينة وحاليا يتم استخدام الإشعاعات الأخرى مثل جاما وغيرها لإظهار الطفرات حيث انتشر هذا الأسلوب عالميا وكانت ذروة انتشاره في آخر(15) سنة ليشمل أصناف للقمح والشعير والرز والبطاطا وغيرها ،وهذه من الصعوبة على المزارع تطبيقها وتتم هذه العمليات داخل المختبرات الزراعية.

- التهجين: وهذه الطريقة التي يتم فيها التلقيح بين أزهار النباتات المرغوب في تحسينها لإنتاج نباتات ذات مواصفات معينة وتقوم عادة شركات البذور بإتباع هذا الأسلوب من التهجين وتقوم بتسويق المنتج للجيل الأول الذي لا يستطيع المزارع إكثاره بنفس المواصفات مما يجعله تابعا للهيمنة الاقتصادية والاحتكارية للشركات المنتجة لهذه البذور المهجنة. وتعتبر هذه الطريقة جيدة إذا تم استخدامها لغاية الجيل الخامس والسادس.

- التكاثر بالأنسجة: وهي عملية استنساخ خلايا أو أنسجة أو أعضاء من النبات الأم وإكثارها في أوساط غذائية في بيئة معقمة ومُتحكم بها، بهدف إنتاج كميات كبيرة من النباتات المماثلة جينياً للنبات الأم وفي فترة قصيرة مقارنة مع إنتاج الطرق الزراعية الاعتيادي، وهذه الطريقة بحاجة إلى مختبرات ذات ظروف منعزلة جدا وتنتج نباتات مطابقة للمواصفات المرغوبة وتستطيع إنتاج الكميات المطلوبة في مساحة صغيرة وهي من الطرق التي تستطيع تحسين صفات البذور في مدة زمنية قصيرة ولا يستطيع المزارع إجراءها بنفسه.

- التعديل الوراثي بالجينات: تتم هذه الطريقة عن طريق إدخال جين معين يحمل مواصفات مطلوبة إلى داخل نواة خلية النبات لإجراء التعديل المطلوب وهذه الطريقة ما زال الجدل قائما بالعالم حول

خطورة التلاعب بالجينات الأصلية للنبات ومدى تأثيرها على البيئة والإنسان والتنوع الحيوي (عوده، وآخرون، 2012).

2.1.9: مهددات البذور البلدية:

تعتبر فلسطين من المناطق التي تضم أنواعا وأصنافا بلدية وسلالات محلية كثيرة ولكن هناك العديد منها اختفت وأصبحت مهددة بالانقراض مثال ذلك بعض أصناف القمح مثل عين الجمل، وبعض أنواع القثائيات مثل الكوسة البيضاء ومحاصيل أخرى مثل البندوره البعلية (www.maan-ctr.org).

ويعود سبب اختفاء هذه البذور نتيجة عوامل جوية أو كوارث طبيعية أو تدخل الإنسان، وحاليا هناك العديد من المهددات التي تهدد وجود وانتشار البذور البلدية وتساعد على انقراضها وأخطرها البذور المهجنة حيث عملت شركات البذور الأجنبية على استبدال البذور البلدية بالبذور المهجنة وخاصة بذور الخيار حيث أن جميع أصناف الخيار البلدي قد انقرضت بسبب وجود هذه الأصناف المهجنة، وهناك انتشار الأمراض الفيروسية حيث أدى انتشارها في العالم إلى الوصول إلى البذور البلدية وإصابتها بهذه الأمراض (إسعيد ، 2010).

ومن المهددات التي أثرت أيضا على انتشار البذور البلدية قلة الأمطار وشح المياه حيث أن الزراعة البعلية تعتمد على الأمطار وهي عامل محدد لنمو البذور البلدية، بالإضافة إلى استخدام الجرارات الزراعية في الحراثة حيث أن استخدام هذه الآلات الثقيلة يؤدي إلى تدمير بناء التربة وقلة احتفاظها بالرطوبة وتعجن التربة وتلبدها مما اثر بشكل كبير على نمو وإنتاج الزراعات البعلية مقارنة مع الأراضي التي تم حراثتها عن طريق الحيوانات، ويعتبر إساءة استخدام الأسمدة الكيماوية أيضا عاملا يهدد انتشار البذور البلدية بل وتؤدي إلى انقراضها لأنها تعمل على زيادة ملوحة التربة وبالتالي زيادة

عطش النبات وجفافه بالإضافة إلى قتل الكائنات الحية في التربة وخلل في التوازن الطبيعي للعناصر الغذائية داخل التربة، وكذلك فان عدم إتباع دورات زراعية يؤثر أيضا على انتشار البذور البلدية حيث يؤدي ذلك إلى انتشار الآفات والأمراض الزراعية وخصوصا أمراض التربة وزيادة الأعشاب وقلة خصوبة التربة الأمر الذي أدى إلى استنزاف التربة وضعف نمو النباتات والحصول على بذور ضعيفة كما ونوعا، وإن استخدام المكافحة الكيماوية أيضا أدى إلى أضرار جسيمة على المزارع والمستهلك والأعداء الطبيعية والتربة والماء والبيئة بشكل عام الأمر الذي ساهم في إضعاف نمو النباتات وبالتالي قلة في إنتاج البذور البلدية (إسعيد ، 2010).

وقد عمل سوء استغلال الأراضي الزراعية إلى قلة إنتاج البذور البلدية التي كان يحصل عليها المزارع من زراعة الأراضي السهلية التي تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية والخضار واستبدالها بزراعة الأشجار وخاصة أشجار الزيتون واللوزيات، بالإضافة إلى الزحف العمراني والطرق الالتفافية والتي أدت إلى ابتلاع الأراضي الخصبة التي كانت تزرع بالمحاصيل والخضار الصيفية، وهناك أيضا التلقيح الخارجي واختلاط الأصناف والتي تؤدي إلى قلة نقاوة الصنف المراد إكثاره بسبب جهل المزارعين وقلة خبرتهم حول هذا الموضوع، أضف إلى ذلك ترك الجيل الشاب للأرض حيث أن الجيل الجديد لا يرغب بالعمل بالزراعة كما كان عليه آباؤهم وأجدادهم وبالتالي قلة زراعة تلك الأراضي ساهم في قلة الحصول على الإنتاج والبذور (إسعيد، 2010).

2.1.10: مميزات البذور البلدية:

تتميز البذور البلدية بميزات جيدة وبنقاط قوة تجعلنا نعمل على الحفاظ عليها وإكثارها وتداولها، منها تأقلمها للتقلبات المناخية وقدرتها على الإنتاج تحت أصعب الظروف المناخية واحتوائها على عدد متنوع من الجينات الوراثية التي تساعدها على مقاومة الأمراض والآفات ولو جزئيا وقدرتها على الإنتاج تحت كميات محدودة من الأمطار أو مياه الري بالإضافة إلى تفهم المزارع للعمليات الزراعية التي تحتاجها وكذلك مواعيد زراعتها المناسبة، وتمتاز ثمار وبذور الأصناف البلدية بطعمها المميز ومكوناتها الغذائية الجيدة والمرغوبة بشكل كبير من قبل المستهلك وتعتبر الأصناف البلدية وطرق الزراعة التقليدية الأقرب للزراعة العضوية الصحية وتأقلمها مع أنواع التربة الموجودة في المنطقة وتنوع محاصيلها ونكهتها وألوانها ورخص أسعارها وقدرة الجميع للحصول عليها (هريمات، 2001).

ويستطيع المزارعون تبادل البذور البلدية أو شراؤها بسهولة وبالتالي فهي لا تعتبر محتكرة لطرف أو جهة معينة ويستطيع المزارعون الصغار زراعتها نظرا لعدم اعتماد زراعتها على التقنيات والكيماويات الحديثة ولرخص أسعارها مقارنة بالبذور المهجنة وسعر البيع في معظم المحاصيل أعلى من سعر منتجات الأصناف المهجنة وهناك إمكانية تطوير أصناف محسنة منها ذات إنتاجية عالية خلال برامج التربية التقليدية أو برامج التهجين الوراثي الحديثة (هريمات، 2001).

2.1.11: مساوئ البذور البلدية:

بالرغم من الصفات الايجابية الكثيرة للبذور البلدية إلا أن هناك سلبيات تتصف بها مقارنة بالبذور المهجنة منها محدودية إنتاجها مقارنة مع إنتاجية الأصناف المهجنة وعدم صلاحيتها للزراعات المكثفة الحديثة بالإضافة إلى محدودية الجدوى الاقتصادية للأصناف المحلية البلدية بالمقارنة مع

الأصناف المهجنة، وكذلك فان الأصناف البلدية لا تتسم بالنقاوة الوراثية وبالتالي نجد أن الثمار والبذور المنتجة تتباين باللون والحجم والشكل مما يجعل تسويقها مقتصرا على الأسواق المحلية والمستهلكين الذين يقدرون قيمتها(هريمات، 2001).

ومن الصفات السلبية للبذور البلدية انه يقتصر زراعتها على المزارعين الصغار مما جعلها عرضة للضياع بسبب تحول عدد كبير منهم للعمل في قطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى وتعرضها لفقد هويتها من خلال اختلاطها ببذور الأصناف المهجنة(المحاصيل الحقلية بالذات) بالإضافة إلى استبدال المزارعين لها بالأصناف الحديثة وتوجههم للزراعات الحديثة المكثفة وللمحاصيل ذات المردود المالي العالي ودورة الإنتاج القصير وبالتالي استمرار انحسار المساحات التي تزرع بها، ويعتبر الزحف العمراني والنشاطات الحضرية الإنسانية على الأراضي الزراعية وارتفاع أسعار الأراضي وتعرضها لآفات وأمراض جديدة نتجت عن الزراعات الحديثة المكثفة أثر بشكل كبير على انتشار زراعة البذور البلدية وان معظم هذه البذور تزرع في المناطق الحدّية وتعتمد على الأمطار وبالتالي أصبحت معرضة لخطر الانقراض في السنوات الأخيرة بسبب شح الأمطار وظهور بوادر تقلبات مناخية (خصوصا المحاصيل الحقلية والمحاصيل البعلية) (هريمات، 2001).

ومن الأمور التي قللت من انتشار زراعة البذور البلدية أيضا هو ضعف النشاطات البحثية والإرشادية ومحدودية المنظمات المتخصصة التي تسعى للحفاظ على هذه البذور القيمة وتعمل على تطويرها وعدم تفعيل البنك الوطني لحفظ هذه المصادر الوراثية وحمايتها من الفقدان والضياع وضعف السياسات والقوانين التي تحمي الزراعات والبذور البلدية وتشجع تسويقها(وهذا في طور الإعداد والتشريع) بالإضافة إلى محدودية الدعم المالي المحلي والدولي للبحوث وتطوير هذه الزراعات وأيضا

محدودية الدعم المالي لمزارعي الأصناف البلدية مثل القروض والتعويضات في السنوات الجافة وعدم وجود تشجيع للقطاعات الاقتصادية للاستثمار في مثل هذه الزراعات البلدية (هريمات، 2001).

2.1.12: مقارنة بين البذور البلدية والبذور المهجنة:

يقوم المزارعون في فلسطين بشكل عام وفي محافظة سلفيت بشكل خاص باستخدام كلا من البذور المهجنة والبذور البلدية في زراعة أراضيهم وقد لوحظ بان هناك فروقات واضحة بين الجهتين نوضحها في الجدول رقم (2.2):

جدول(2.2) مقارنة بين البذور البلدية والبذور المهجنة:

الرقم	وجه المقارنة	البذور البلدية	البذور المهجنة
1	تكاليف الإنتاج	قليلة	عالية
2	الخبرة	سهلة الإنتاج	تحتاج إلى مهارة عالية ومتخصصة
3	سعر البذور للمزارع	رخيصة الثمن	غالية الثمن
4	مقاومتها للجفاف	معظمها مقاوم	معظمها غير مقاوم
5	مقاومتها للآفات الزراعية	معظمها مقاوم ومتحمل	منها أصناف غير مقاومة وأصناف مقاومة
6	مناسبتها للبيئة	معظمها مناسب جدا	معظمها لا يتوافق
7	الاستدامة	لها صفة الاستدامة	متغيرة وغير مستدامة
8	الأعداء الطبيعية	لها أعداء طبيعية	عادة ليس لها أعداء طبيعية
9	الإنتاج	متوسط إلى منخفض	عالي
10	الطعم والرائحة والقيمة الغذائية	ذات طعم ورائحة وقيمة غذائية مميزة	تفتقد إلى الطعم والرائحة المميزة
11	التسويق	عليها طلب كبير	عادي
12	التخزين	سهلة الحفظ والتخزين	بحاجة إلى معقمات وتغليف

* المصدر:(اتحاد لجان العمل الزراعي،2008)

2.1.13: الحفظ والإكثار للأصناف البلدية ضمن الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي:

لقد أولت وزارة الزراعة والمنظمات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي المحلية والأجنبية اهتماما كبيرا في موضوع البذور البلدية عند رسم السياسات والأولويات والأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي حيث يمثل هذا الموضوع أهمية كبيرة في تعزيز السيادة الفلسطينية وصمود المزارعين على أرضهم من خلال حفظ وإكثار الأصناف البلدية والتي تتضح ضمن الأهداف الإستراتيجية التالية للقطاع الزراعي:

أولا : تعزيز صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزراعة:

يمثل تمسك وتشبث المزارع الفلسطيني بأرضه احد أهم مقومات مقاومة الاحتلال والاستيطان ويفوت الفرصة على الخطط الإسرائيلية بتفريغ الأراضي الفلسطينية من السكان والذي يشكل فك الارتباط المقدس للمزارع الفلسطيني بأرضة احد أهم وسائلها، لذا فان تعزيز صمود المزارعين بالأخص عن طريق استمرارهم في ممارسة الأنشطة الزراعية المختلفة ومعالجة التشوهات الناجمة عن الاحتلال، وايلاء اهتمام خاص بصغار المزارعين وفقراء الريف والنساء يشكل هدفاً أساسياً وأولوية لإستراتيجية القطاع الزراعي. حيث أن حفظ وإكثار الأصناف البلدية وتزويد المزارعين بها يساهم بتعزيز ثبات المزارعين في مناطق المواجهة مع الاحتلال.

ثانياً: الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية مدارة بكفاءة وبشكل مستدام

يعتبر نصيب الفرد الفلسطيني من المياه هو الأقل في العالم والذي يشكل محددا رئيسيا للتوسع الرأسي والأفقي في الزراعة، كما وأن استغلال الأراضي الزراعية والوصول إليها محدد ومقيد بالعديد من التشوهات والإجراءات التي يفرضها الاحتلال، لذا فإن استعادة الحقوق المائية والسيطرة الكاملة على الأراضي بحدود الرابع من حزيران (1967) يعتبر أولوية وهدفا وطنيا وقوميا وشرطا مسبقا لعملية

السلام. وفي كل الأحوال فان إدارة الموارد الأرضية والمائية بطريقة متكاملة وبشكل يعظم الكفاءة والعائد الاقتصادي وبما يضمن الاستخدام الآمن والمستدام لتلك الموارد وكذلك التخطيط السليم للأراضي واستخداماتها ووقف التعديات عليها مثل الزحف العمراني والمياه العادمة غير المعالجة والنفايات الصلبة ومخلفات الصناعات والرعي الجائر وقطع الأشجار سيبقى أولوية وهدفاً استراتيجياً رئيسياً.

ثالثا: زيادة إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي:

تعمل زيادة الإنتاج والإنتاجية وتعزيز تنافسية المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني على جعل الزراعة قطاع اقتصادي جاذب لريادييي الأعمال من الشباب والنساء ورجال الأعمال وداعم أساسي للأمن الغذائي على مستوى أسرة المزارع أو على المستوى الوطني كما تعمل زيادة الإنتاج والإنتاجية على تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الفلسطينية وفي الناتج المحلي وزيادة دور الزراعة كقطاع اقتصادي في التشغيل، خاصة في ظل ارتفاع نسب البطالة. ترتكز إستراتجية القطاع الزراعي في مجال تحسين الإنتاج والإنتاجية على تطوير السلالات الحيوانية وخاصة في الأغنام والماعز وتطوير الأصناف النباتية الزراعية وتحسينها بالإضافة إلى تعزيز ممارسات وتقنيات وطرق الزراعة وتربية الحيوانات والتوسع في الزراعات وفي مشاريع تربية الحيوانات والحد من الارتفاع المتسارع في أسعار مدخلات الإنتاج وزيادة مساحة الزراعة المروية.

رابعا: لدى القطاع الزراعي إطارا مؤسسيا ملائماً وقانونيا متكاملاً وقوى بشرية مدربة ومؤهلة تساهم في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

مما لاشك فيه انه تم خلال المرحلة السابقة إرساء قواعد وبنية تحتية مؤسسية وزراعية استطاعت انجاز بعض المهام والمتطلبات الرئيسية للتنمية الزراعية فبالإضافة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والذي ساهم بشكل رئيسي في إدارة وتنمية القطاع الزراعي قبل وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد كان لوزارة الزراعة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة الدور الأساسي في قيادة وتوجيه هذا القطاع. وبالرغم من ذلك فان الإطار المؤسسي والقانوني الناظم للعمل الزراعي لازال بحاجة إلى إصلاحات أساسية من حيث التحديد الواضح للمهام والأهداف والأدوار بين أصحاب العلاقة الرئيسية وتطوير آليات فاعلة ومعتمدة للتكامل، والتنسيق بين مؤسسات القطاع المختلفة، وفي ضوء ذلك يجب أن يتم تحديد متطلبات واليات إنجاح التطوير المؤسسي حيث يشكل تطوير القوى البشرية احد أهم دعائمها(وزارة الزراعة/الإدارة العامة للتخطيط،إستراتيجية القطاع الزراعي، 2017).

2.2 ثانيا :الأدبيات السابقة:

2.2.1: مقدمة:

تعرض الباحث في هذا الفصل إلى دور المراكز البحثية في إكثار وحفظ الأصناف البلدية وتعرض أيضا إلى التجارب العالمية للمنظمات العاملة في القطاع الزراعي فيما يخص البذور البلدية وكذلك أهم التجارب التي قامت بها المنظمات المحلية العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين والنتائج التي وصلت إليها، وبالرغم من غياب الدراسات العربية والمحلية حول موضوع البذور البلدية إلا أن الباحث تعرض إلى ثلاث دراسات أجنبية حول هذا الموضوع بالرغم من قلتها.

وفي نهاية هذا الفصل تم التعقيب على هذه التجارب والدراسات والخروج ببعض الاستنتاجات حتى نعلم إلى أين وصلت تجارب المنظمات الفلسطينية فيما يتعلق بالحفاظ على هذه البذور وإكثارها وتداولها.

2.2.2: دور المراكز البحثية الدولية في إكثار وحفظ الأصناف البلدية

من خلال الاطلاع على تجارب واتفاقيات المؤسسات الدولية المتخصصة للمحافظة على الأصناف البلدية مثل مؤسسة (ICARDA) ومنظمة أل (FAO) والبنك الدولي فقد كان هناك اهتماما لا بأس به في هذا الموضوع من قبل هذه المؤسسات بالإضافة إلى وجود عدة بحوث في هذا الغرض إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، بالإضافة إلى أن هناك معلومات هامة ذات صلة والتي تم جمعها لأسباب أخرى ومن خلال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية. وقد درس علماء الاجتماع النظم الزراعية باعتبارها جزءا هاما وذلك لفهم الثقافة الريفية الأصلية. ومع ذلك، فإن هناك نقصا كبيرا في الدراسات التقنية في مجال الحفظ والإكثار للأصناف البلدية.

ونتيجة للإهمال في الماضي، فانه لم تكن هناك مبادئ وممارسات علمية متفق عليها من أجل المحافظة على الأصناف البلدية في المزارع على الرغم من القيمة القصوى لهذه الموارد في الحصول على الغذاء البشري. وكذلك فان أسباب احتفاظ المزارعين بالأصناف البلدية أو التخلي عنها لم يتم بحثها بشكل جيد على مستوى العالم (WOOD, et al,1997) .

وعلى المستوى المحلي حيث أن المركز الوطني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة الفلسطينية (NARC) لا زال حديث العهد إلا انه وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بهذا الموضوع بشكل ملحوظ.

حيث يقوم المركز الوطني للبحوث الزراعية بتنفيذ مهامه من خلال دوائره البحثية وهي: دائرة بحوث الإنتاج النباتي ووقاية النبات، دائرة بحوث الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، دائرة البحوث الاقتصادية والاجتماعية، دائرة بحوث الموارد والمصادر الطبيعية ووحدة بنك الجينات،ودائرة بحوث التكنولوجيا الحيوية.وهناك المحطات الزراعية المنتشرة في أرجاء الوطن وعددها خمس محطات، بالإضافة إلى دائرة المختبرات والتي تنتشر فروعها في أربع محافظات بالإضافة إلى وحدات مصغرة لهذه المختبرات في محافظات أخرى في الوطن، كل هذه الدوائر والفروع تعمل بشكل أو بآخر على الحفاظ على البذور البلدية وإكثارها وتداولها وإجراء المشاهدات والتجارب عليها.

بالإضافة إلى المركز الوطني للبحوث الزراعية هناك منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية والتي تعمل أيضا على الحفاظ على هذه البذور البلدية ومحاولة إكثارها ولو بمجال ضيق وبعضها يعمل بتنسيق مع المركز الوطني للبحوث الزراعية بالرغم من أن هذه النشاطات لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.

ومن خلال النظر إلى قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لعام (2003) وتعديلاته فان هذا القانون ينص على ضرورة الحفاظ على البذور والسلالات المحلية وتسجيلها وحفظها لما يمثله هذا الموضوع من سيادة الدولة وحقها في هذه البذور والسلالات على أن تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية ممثلة بالمركز الوطني للبحوث الزراعية بهذه المهمة الوطنية للحفاظ على هذه البذور والسلالات (المجلس التشريعي الفلسطيني، قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) وتعديلاته، 2003).

2.2.3: التجارب العالمية للمنظمات العاملة في القطاع الزراعي بخصوص البذور البلدية:

كما ذكرنا سابقا فان هناك العديد من التجارب قامت بها المؤسسات الدولية المتخصصة للمحافظة على الأصناف البلدية مثل مؤسسة (ICARDA) ومنظمة أل (FAO) ومؤسسة (JICA) اليابانية إلا أن توفر البذور البلدية للمزارعين في البلدان النامية كما ونوعا أمر بالغ الأهمية حيث لا تتوفر إمكانية كبيرة للوصول إليها والى التقنيات الأخرى لزيادة الإنتاجية الزراعية، وذلك لأن معظم المزارعين الذين يزرعون المحاصيل البلدية يعملون في المناطق الهامشية التي لا ترتبط مع توجهات السوق.

وفي الآونة الأخيرة أصبح هناك تركيزا واهتمامات تنموية على هذه المجتمعات، لا سيما من خلال المنظمات غير الحكومية، وذلك لأسباب خيرية (يعيش العديد من المزارعين في هذه المناطق على خط الفقر) وللضرورة الاقتصادية الوطنية على المدى الطويل. غير أن نظم إكثار وحفظ البذور البلدية وما يرتبط بها من مربي النباتات لم تكن ناجحة بشكل جيد في تلبية احتياجات هؤلاء المزارعين، بالإضافة إلى أن هذه المنظمات في كثير من الأحيان لا تعمل في المناطق النائية والفقيرة. وقد عمل عدد قليل من المنظمات لمعرفة أنواع البذور التي تناسب الزراعة في هذه المناطق، إلا انه من غير المرجح أن يكون لديهم الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المتعددة للمزارعين. وهذه المنظمات، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، فإنها تقدم مساعدات للمزارعين غير أنها لا توفر الممارسات الصحيحة لهم من اجل الحصول على أقصى استفادة من البذور (Cromwell, 1993).

2.2.4: تجارب بعض المنظمات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني بخصوص البذور البلدية:

2.2.4.1: تجارب المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي:

أولا: تجربة الإغاثة الزراعية:

عملت مؤسسة الإغاثة الزراعية (PARC) خلال الفترة من (1996– 2015) على موضوع إنتاج البذور البلدية حيث قامت بتدريب عدد كبير من المزارعين على اختيار البذور الجيدة وكيفية عملية تخزين هذه البذور وبتدريب كادر فني من المهندسين الزراعيين وتحديد وجمع البذور البلدية في مناطق الزراعة المحلية.

وبدأت بإنشاء بنك مركزي للبذور البلدية في العام (2008) وكذلك إنشاء (6) بنوك محلية صغيرة في عدد من تجمعات المزارعين، حيث تم تجميع أكثر من (150) صنف من مختلف الأصناف البلدية التي تتلاءم وتتأقلم مع الظروف الجوية وظروف التربة، وقامت بتوزيع البذور البلدية على مختلف المحافظات واختبار عدد من الأصناف في (3) مزارع بحثية (عوده، 2017).

ثانيا: تجربة معهد الأبحاث التطبيقية/القدس (مؤسسة ARIJ) :

عملت مؤسسة أريج منذ إنشائها عام (1990) على الاهتمام بموضوع البذور البلدية ،حيث ركز المعهد على سياسة تطوير قطاع الزراعة المطرية في فلسطين حيث قام بعمل برنامج التجارب الحقلية لتقييم إنتاجية المحاصيل البلدية والمحسنة في موقعين هما في مدرسة العروب الزراعية في الخليل وفي محطة بيت قاد في جنين، وقام بعمل برنامج لجمع بذور الأصناف البلدية للمحاصيل الحقلية الاقتصادية في فلسطين وذلك عام (1996) حيث قامت المؤسسة بجمع (14) عينة لأصناف محلية

وتم تعبئة استمارات خاصة بكل عينة والهدف منها هو تجميع اكبر عدد ممكن من العينات المتواجدة قبل فقدانها ولتكون نواة لبنك البذور الفلسطيني والعمل على دراستها وتقييمها وتطويرها وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والمؤسسات ذات العلاقة المحلية والدولية، حيث تم جمع أصناف عديدة من القمح والعدس والحمص والشعير، وقام المعهد أيضا بعمل مقارنة لنتائج المشاهدات الحقلية في حقول المزارعين بين بعض الأصناف المحلية والمحسنة منها أصناف من الحمص والقمح والحصول على توصيات بعد عمل المقارنة التي تم التوصل إليها (http://www.maan-ctr.org).

ثالثا: تجربة اتحاد لجان العمل الزراعي:

قامت مؤسسة لجان العمل الزراعي (UAWC) ومنذ العام (2003) بالاهتمام بموضوع حماية وتطوير البذور البلدية حيث عملت على تدريب فئة معينة من المزارعين بشكل مكثف بخصوص إنتاج وتحسين البذور البلدية، وعملت أيضا على حماية البذور البلدية من خلال العديد من المشاريع والبرامج والدورات التدريبية التي نفذت على ارض الواقع بمشاركة المزارعين الذين يرجع لهم الفضل الأول في حماية وحفظ الأصناف البلدية، وعملت على إنشاء بنك بذور مركزي في مدينة الخليل لحفظ البذور البلدية (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2008).

2.2.4.1: تجربة المنظمات الحكومية العاملة في القطاع الزراعي (وزارة الزراعة):

تشكل وزارة الزراعة الحاضنة الرئيسية والمظلة الزراعية لجميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي وكذلك للقطاعات الزراعية المختلفة، ولقد أولت وزارة الزراعة أهمية لا بأس بها بموضوع الحفاظ على التنوع الحيوي بشكل عام وعلى البذور البلدية بشكل خاص وذلك من خلال فروعها المتمثلة بشكل

رئيسي في المركز الوطني للبحوث الزراعية والذي يعتبر من الإدارات المهمة في وزارة الزراعة الذي عمل وبالتعاون مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية على موضوع انتخاب وحفظ البذور البلدية وتوزيعها وتداولها بين المزارعين في أرجاء الوطن.

وكذلك هناك الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية في وزارة الزراعة ومن خلال المرشدين الزراعيين المنتشرين في مديريات الزراعة في كافة المحافظات تقوم بتوعية وإرشاد المزارعين بضرورة الحفاظ على هذه البذور البلدية والتعامل بها لما لها من أهمية في الحفاظ على التراث والبيئة وتحملها للجفاف وغير مكلفة وسهلة الحصول عليها وغيرها من الأمور الايجابية مقارنة مع البذور المهجنة والمستوردة، بالإضافة إلى قيام وزارة الزراعة بدعم إقامة المهرجانات والمعارض الزراعية من خلال المساهمة بدعم مهرجان التسوق (مهرجان الفقوس السنوي) الذي يقام في بلدة دير بلوط، وكذلك القيام بتدريب المزارعين المنتجين للبذور البلدية على الطرق الصحيحة في إكثار وانتخاب البذور البلدية (مديرية زراعة سلفيت،دائرة الإرشاد الزراعي ، 2017).

ولقد كان لوزارة الزراعة عدة تجارب مع عدد من المؤسسات الدولية والمحلية نذكر منها:

أولا: تجربة جمعية مزارعي جنين بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة:

كانت تجربة جمعية مزارعي جنين بالتعاون مع المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية هو إنشاء بنك إقراض البذور وكانت فلسفة التجربة تقوم على أساس تزويد المزارعين بالبذور واستردادها دون فوائد، ومن خلال هذه الفكرة بادرت الجمعية وبالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية لاستعادة البذور البلدية المحلية وتجميعها بالمركز الوطني للبحوث والذي عمل على إكثارها ثم تزويد الجمعية بهذه البذور والتي كانت في السنة الأولى بكميات قليلة، وقام المركز بتكرار وزيادة إكثار البذور لعدة

سنوات وتزويد الجمعية بكميات البذور المحلية الناتجة والتي أصبحت كمياتها كبيرة حيث يتم تخزينها في بنك إقراض البذور التابع للجمعية حيث تقوم الجمعية بدورها بتوزيع هذه البذور على المزارعين الراغبين بزراعتها على شكل إقراض لهذه البذور وإرجاع نفس الكمية للجمعية بدون فوائد والتي بدورها تقوم بتوزيع كميات بذور كل موسم بنفس الطريقة على المزارعين في كافة أنحاء الوطن، وقد وصلت الكميات الموجودة في البنك والتي يتم توزيعها من (100 – 150) طن من البذور المحلية (بنك الإقراض يعيد للمزارع أصناف من البذور البلدية الفلسطينية القديمة،alquds.com).

ثانيا: تجربة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة(ICARDA):

عملت مؤسسة ايكاردا كثيرا على موضوع البذور المحلية وبالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة، حيث كانت تجاربه تتمثل في إنشاء وحدة لحفظ الأصول الوراثية في المركز الوطني للبحوث الزراعية، وجمع ما يقارب من (2000) نبات بلدي وبري وحفظها في وحدة الأصول وقامت بتنقية وإكثار بذور المحاصيل الحقلية مثل القمح والشعير والحمص والعدس، بالإضافة إلى تنقية وإكثار بذور بعض الخضروات البلدية مثل البندوره والفقوس واليقطين والبطيخ . وعملت أيضا على اختبار الأصناف التي تم جمعها في عدة مناطق لعدة سنوات، وقامت باختيار الأصناف المناسبة لكل منطقة، وتم إنشاء مجموعة منتجي البذور في ثلاث مناطق فلسطينية لإنتاج بذور القمح والشعير، وتزويد المنتجين بالبذور المنتجة لهدف الإنتاج، والقيام بإجراء عمليات التفتيش الحقلي والتنقية للمنتجين .ومنحت مؤسسة ايكاردا شهادة الجودة للمنتجين بعد النجاح في التفتيش الحقلي والفحص المخبري، وتدريب الكوادر المحلية على التفتيش الحقلي والفحص المخبري، وعملت على تطوير بعض المحاصيل البلدية من خلال ما يسمى بالتربية التشاركية حيث تم تطوير (14) نوع من القمح و(3) أنواع من الشعير(مؤسسة ايكاردا، 2017).

كما تم القيام بجولات عدة في براري فلسطين للبحث عن النباتات البلدية وتنفيذ مشروعين ذو علاقة بالمحاصيل الحقلية للحفاظ على الأصناف البلدية في الموقع وفي خارج الموقع، والحفاظ على التنوع الحيوي للمحاصيل الحقلية البرية وجمع الأصول الوراثية البرية، واستدامة إنتاج المحاصيل الحقلية البلدية، وتحسين إنتاجية المحاصيل البلدية باستعمال أساليب تربية النبات .ومن أهم الانجازات أيضا جمع ثمانية أصناف قمح بلدي أوشك على الانقراض، جمع ثلاث أصناف شعير بلدي، جمع صنفين عدس بلدي، جمع (40) عينة من القمح والشعير البري وحفظهم في المركز الوطني للحفاظ عليها ولاستعمالها في أغراض التنوع الحيوي وتربية النبات، حيث أن هذه الأصناف تحمل صفات مهمة كتحمّل الجفاف والأمراض، عدا عن زراعة جميع الأصناف البلدية التي تم جمعها في حقول المزارعين في منطقة طوباس، جنين ورام الله، وقد تم تزويد ما يقارب (100) مزارع بالبذور البلدية بمساحة (5) دونم لكل مزارع، وتم أيضاً زراعة الأصناف البلدية في محطة بيت قاد الزراعية لإكثارها وتقييم إنتاجيتها . كما تم عمل العديد من المشاهدات في حقول المزارعين في المناطق المستهدفة وبمشاركة المزارعين لتقييم وتبني الأصناف البلدية المناسبة حسب المنطقة ، وانتخاب (200) سنبلة من عدة حقول بلدية لتربيتها وإعادة انتخابها بمشاركة المزارعين، وجرى جمع (15) عينة من بذور البطيخ البلدية من المزارعين ، مع العلم أن هذه الأصناف أوشكت على الانقراض ، وإعادة زراعة البطيخ البلدي في المحطة وإكثاره ، وتزويد المزارعين بهذه البذور بمعدل (2) دونم لكل مزارع (مركز العمل التنموي معا، مجلة آفاق البيئة والتنمية، 2011).

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت مؤسسة ايكاردا وبالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية بتنفيذ مشروع للحفاظ على التنوع الحيوي بسبب تعرض الأخير للتهديد بسبب الاعتداءات البشرية على الغطاء النباتي حيث أن فلسطين تحوي على حوالي (2500) نوع من النباتات البرية منها (800) نوع

من النباتات النادرة وحوالي (140) نوع من الأنواع المستوطنة. لذلك وبسبب هذا التهديد قامت مؤسسة ايكاردا وبالتعاون مع وزارة الزراعة بعمل هذا المشروع وتشجيع المجتمعات في حفظ الأصناف البلدية والبرية والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي حيث تم جمع العديد من الأصناف البرية والبلدية منها على سبيل المثال القمح البلدي والشعير البصلي والعديد من الخضار البلدية وقد تم حفظها من خلال تشجيع المزارعين على استمرار زراعتها في أماكن تواجدها، كما وعمل المشروع على تنقية الأصناف من الخلط بالإضافة إلى انتخاب بعض الأصناف من داخل المجتمع النباتي البلدي (عمري ودامانيا، 2005).

2.2.5: بعض الأنشطة التي قامت بها المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في محافظة سلفيت:

بالرغم من أن النشاطات التي قامت بها المنظمات العاملة في القطاع الزراعي كانت قليلة في محافظة سلفيت فيما يخص البذور البلدية إلا انه كان هناك بعض الأنشطة لهذه المنظمات نذكر منها ما يلي:

أولا: النشاطات التي قامت بها وزارة الزراعة:

1- في عام (2013) قامت مديرية زراعة سلفيت وبالتعاون مع المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية بتوزيع (150) كغم من بذور الشعير و (150) كغم من بذور القمح من أصناف محلية محسنة على عدد من المزارعين في قرية رافات ،على أن يقوم هؤلاء المزارعين بإعادة جزء من هذه البذور من المحصول المزروع بعد الحصاد لوزارة الزراعة لتوزيعها على مزارعين آخرين في الموسم التالي.

2- في عام (2014) قامت مديرية زراعة سلفيت وبالتعاون مع المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية بتوزيع (100) كغم من بذور العدس على مزارعين من قرية فرخه لمعرفة نجاح هذا الصنف

وكمية المحصول الناتج.

3- في عام (2016) قامت مديرية زراعة سلفيت وبالتعاون مع المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية بتوزيع (8) كغم من بذور العصفر على الجمعيات الزراعية النسوية في كل من سلفيت ومرده ودير بلوط لتشجيع زراعة هذا المحصول.

4-في عام (2017) قامت مديرية زراعة سلفيت بتزويد احد مربي الثروة الحيوانية في بلدة كفل حارس ب (50) كغم من بذور البيقيا لزراعتها كزراعات متداخلة (بينية) في حقول الزيتون لاستخدامها كأعلاف للمواشي كهدف أول واستفادة أشجار الزيتون من التسميد النيتروجيني كهدف ثاني (مديرية زراعة سلفيت،دائرة الإرشاد الزراعي،2017).

ثانيا: النشاطات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية:

1-قام المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين عامي (2015/2014) بتقديم مشروع تسييج لأراضي سهل دير بلوط للتخفيف من أضرار الخنازير البرية، وكذلك قاموا بتزويد مزارعي الخضار في سهل دير بلوط بسماد (الكمبوست) وتوزيعه على (30) مزارعة من مزارعات السهل وتوزيع أغطية بلاستيكية أيضا على المزارعات لتغطية البذور المزروعة وخاصة بذور الفقوس لحمايتها من الطيور والحفاظ على الرطوبة حول هذه البذور (عبد الله، 2018).

2-قامت جمعية الشبان المسيحية بين عامي (2013/2012) بتنفيذ عدة مشاريع لعدد من المزارعين في قرى رافات والزاوية ودير بلوط منها مشاريع تتعلق بالثروة الحيوانية والنحل وتربية الحمام والحدائق المنزلية (عبد الله، 2018).

3-قامت مؤسسة اوكسفام عام (2016) بتقديم مشروع لتجفيف الخضار والنباتات الطبية لجمعية

الإبداع التعاونية للتصنيع الزراعي في بلدة دير بلوط(عبد الله، 2018).

4-قامت مؤسسة الإغاثة الزراعية في الفترة الواقعة بين عامي (1997 – 1999) بتنفيذ مشروع تحسين البذور البلدية لمحصولي الفقوس الأبيض والبامية وذلك من خلال اختيار دونم في سهل دير بلوط عند احد المزارعين حيث كان يتم إزالة النباتات المختلفة عن الصنف والمريضة أسبوعيا ويتم اختيار (10) نباتات من وسط الحقل ويتم اختيار الثمار السليمة منها ويتم استخلاص البذور ثم يعاد زراعتها في الموسم التالي وتكررت العملية لمدة ثلاث مواسم وتم توزيع جزء من البذور المنتجة على مزارعين آخرين في محافظة سلفيت (عوده، 2018).

5-قامت مؤسسة لجان العمل الزراعي عام (2018) بتنفيذ زراعة (40) حديقة منزلية في مدينة سلفيت وزراعتها بأنواع مختلفة من بذور واشتال الخضار مع شبكة ري كاملة لها، وذلك لتشجيع الزراعة المنزلية والاكتفاء الذاتي من زراعة هذه الخضار (مديرية زراعة سلفيت، دائرة الإرشاد الزراعي، 2018)

6-قام متحف فلسطين للتاريخ الطبيعي في جامعة بيت لحم بعمل دراسة حول محمية وادي الزرقا العلوي (وادي صريده) في محافظة سلفيت والذي يهدف إلى معرفة الأنواع والأصناف النباتية والحيوانية التي تعيش في هذه المحمية وذلك بالتعاون من سلطة جودة البيئة ووزارة الزراعة والبلديات المعنية في تلك المنطقة (جامعة بيت لحم، 2017).

ثالثا: نشاطات أخرى:

هناك العديد من مشاريع استصلاح وتأهيل الأراضي وشق وتأهيل الطرق الزراعية وإنشاء آبار جمع مياه الأمطار وزارعة أشتال مثمرة وغيرها من المشاريع التي نفذتها وزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية في محافظة سلفيت على مدار العشرين سنة الماضية (مديرية زراعة سلفيت، الدائرة الفنية، 2018).

2.2.6: دراسات عالمية:

2.2.6.1:دراسة قام بها Almekinders،1994 وآخرون من جامعة فاغينينغن الزراعية بعنوان: "نظم البذور المحلية وأهميتها في تحسين تزويد البذور للمزارعين في الدول النامية"

كان من نتائج هذه الدراسة التي خلصت إليها أن إنتاج الأصناف واستخدامها، وإنتاج البذور وتخزينها من قبل المزارعين في ظل الظروف المحلية، وتبادل البذور تعتبر المكونات الرئيسية الثلاثة لنظام ديناميكي يشكل مصدر البذور للمحاصيل الغذائية لصغار المزارعين في البلدان النامية. وتستند المعلومات حول هذا الموضوع على مراجعة الأدبيات ودراسة الحالة وتحليل نقاط القوة والضعف في نظم البذور المحلية حيث بينت أن نظم البذور المحلية (الإكثار غير الرسمي للبذور) من قبل المؤسسات الأهلية أو الجمعيات والنظام الرسمي متكاملان ويعملان على إنتاج البذور وتوزيعها لصغار المزارعين.

2.2.6.2: دراسة قام بها (Miller) ، 1987 حول إنتاج البذور:

بينت هذه الدراسة أن زيادة التكامل مع السوق يعمل في أغلب الأحيان على تبني المزارعين للأصناف المهجنة، وهذا يؤدي إلى استبدال الأصناف البلدية والحد من التنوع الحيوي، ولكن تبين أن العديد من المزارعين لا زال يحافظ على الأصناف البلدية بجانب الأصناف المهجنة حتى عندما لا يكون إنتاجها اقتصاديا. كما أن المزارعين يحافظون على التنوع الحيوي في حقولهم من أجل الحفاظ على خيارات مستقبلية مفتوحة .

2.2.6.3: دراسات ميدانية لنظم البذور البلدية في وسط أمريكا دراسة Danielson، و Dijkstra ،2001، بشأن استخدام بذور الذرة من قبل صغار المزارعين:

حيث شملت الدراسة (157) أسرة في مواقع مختلفة، وقد تم الحصول على الكثير من المعلومات التي تشير إلى أن نظم إنتاج البذور وزراعة البذور البلدية هي ديناميكية، حيث وجد أن المنطقة المزروعة بأصناف الذرة والفول البلدية والمحسنة وعدد الأصناف التي يزرعها كل مزارع من كل صنف يختلف من موقع إلى آخر بشكل كبير، وان أغلبية المزارعين لا زالوا يزرعون أصناف الذرة والفاصولياء البلدية والمحسنة على السواء، وتغطي أصناف الذرة البلدية اكبر مساحة.

2.2.7: التعقيب على التجارب والدراسات السابقة من وجهة نظر الباحث:

من خلال النظر إلى تجارب المنظمات المحلية والدراسات السابقة حول البذور البلدية فقد لاحظ الباحث ما يلي:

- جميع هذه التجارب اقتصرت على موضوع زيادة كميات البذور البلدية دون تخطيط دقيق.
- اقتصر تداول البذور البلدية على زراعتها في الحيازات الصغيرة والحدائق المنزلية ولم تتعدى التوسع الاقتصادي في الأراضي والسهول الكبيرة.
- بالرغم من قيام هذه المنظمات بتدريب العديد من المزارعين على إنتاج وإكثار هذه البذور إلا أن معظم المزارعين في الوطن لا زالوا يرغبون بالحصول على البذور المهجنة لسرعة الحصول على إنتاج غزير.
- تعتبر تجربة بنك الإقراض من التجارب الجيدة والتي يمكن البناء عليها من اجل زيادة تداول وانتشار هذه البذور بين أوساط المزارعين في الوطن بشكل اكبر.

- ضرورة أن تقوم وزارة الزراعة بتفعيل وتنشيط بنك البذور للحفاظ على البذور المحلية وإكثارها وتوزيعها وكذلك زيادة التكثيف في النشاطات الإرشادية وتوعية المزارعين بأهمية هذه البذور من النواحي الصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من خلال وسائل الإرشاد المتاحة مثل الدورات التدريبية والمشاهدات الحقلية ووسائل الإعلام المنتشرة والنشرات الزراعية وغيرها.
- ضرورة التنسيق بين هذه المنظمات فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين وزارة الزراعة وخاصة مع المركز الوطني للبحوث الزراعية للبناء على هذه التجارب للوصول إلى نتائج واضحة وتوصيات تسير عليها كافة المنظمات بخطط واضحة.
- الدراسات المتوفرة حول البذور البلدية هي دراسات أجنبية فقط ولا تتوفر دراسات محلية وعربية حول هذا الموضوع مما يتطلب من الجامعات ومراكز البحوث بضرورة عمل دراسات جدية تهتم بهذا الموضوع لما له من أهمية كبيرة في الزراعة الفلسطينية.
- تعتبر الدراسات الأجنبية التي تم التطرق لها سابقا غير كافية للتعرف بشكل كبير على أهمية البذور البلدية وفوائدها وتعتبر دراسات للتعرف على مدى استخدام المزارعين لهذه البذور فقط.

الفصل الثالث:

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها

3.1 المقدمة

تناول هذا الفصل وصفًا مفصلًا للإجراءات المتبعة في تطبيق الدراسة ، والتي تشمل منهج الدراسة المستخدم، ثم وصف مجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة ومتغيرات الدراسة ووصف أداة الدراسة وطريقة تطويرها، والإجراءات التي اتبعت للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وإجراءات الدراسة والوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات . وفيما يلي وصفًا تفصيليًا للعناصر السابقة:

3.1.1: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات (من خلال إجراء دراسة ميدانيه للتعرف على دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة

سلفيت) حيث أشير إلى أن المنهج الوصفي التحليلي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي بالواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كمياً ، فالتعبير الكمي يعطي وصفا رقميا لمقدار الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة.

وإذ يلائم هذا المنهج الدراسات التي تتبنى استقصاء الظاهرة التي بلورتها مشكلة الدراسة ، ثم تحليلها ، وتفسيرها ، ومقارنتها، وتقويمها وفق أسس منهجية علمية.

3.1.2: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المزارعين في محافظة سلفيت من كلا الجنسين ، حيث بلغ عددهم (4650) مزارع منهم (4235) ذكور أي ما نسبته (91%) من حجم المجتمع ، في حين بلغ عدد الإناث (415) أي ما نسبته (9%) من حجم المجتمع موزعين على (19) قرية من قرى محافظة سلفيت موضحة في الجدول (1.3) ، وقد تم التركيز على المزارعين الذين يهتمون بزراعة البذور البلدية في محافظة سلفيت والبالغ عددهم 370 مزارعا ومزارعة.

الجدول(1.3) أعداد الحائزين حسب الجنس والقرية في محافظة سلفيت:

الرقم	البلد	ذكور	إناث	المجموع
1	اسكاكا	106	17	123
2	الزاوية	340	55	395
3	بديا	465	31	496
4	بروقين	246	6	252
5	حارس	127	15	142
6	خربة قيس	31	4	35
7	دير استيا	196	17	213
8	دير بلوط	313	47	360
9	رافات	121	4	125
10	سلفيت	521	69	590
11	سرطة	189	2	191
12	فرخه	144	14	158
13	قراوة بني حسان	264	15	279
14	قيره	75	9	84
15	كفر الديك	407	31	438
16	كفل حارس	209	20	229
17	مرده	166	12	178
18	مسحه	107	10	117
19	ياسوف	208	37	245
المجموع		**4235**	**415**	**4650**

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010)

3.1.3: عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي عنقودي بحيث اشتملت العناقيد على القرى وتم اختيار (4) قرى تهتم بزراعة البذور البلدية، وقد تم حساب حجم عينة الدراسة حيث بلغت 100 مزارعاً بنسبة خطأ مقداره (5%) باستخدام موقع حساب العينات www.surveysystem.com وقام الباحث

بتوزيع 100 استبانه على مزارعي هذه القرى الأربعة، استلم منها (100) صالحة وتم استخدامها في التحليل الإحصائي أي بنسبة 100% من حجم العينة، وتم اختيار أفراد العينة بطريقة العينة العشوائية الطبقية وتم اعتماد طبقة الجنس.

ولوصف عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة فان الجداول والرسومات التالية تبين ذلك.

الجدول(2.3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب القرية وجنس المزارع:

الجنس		الموقع				
		دير بلوط	رافات	الزاوية	مسحة	المجموع
ذكر	العدد	12	6	5	4	27
	النسبة المئوية %	44%	22%	19%	15%	100%
أنثى	العدد	68	0	4	1	73
	النسبة المئوية %	93%	0%	6%	1%	100%
المجموع	العدد	80	6	9	5	100
	النسبة المئوية %	80%	6%	9%	5%	100%

يتضح من الجدول(2.3) أن توزيع العينة حسب متغير الجنس كان الأعلى للإناث بنسبة (73%) من المزارعين و(27%) من الذكور وكان الأعلى نسبة لتمثيل المزارعين في عينة الدراسة قرية دير بلوط بلغت (80%) من مزارعي عينة الدراسة وبلغت نسبة الإناث من المزارعين في القرية (93%) من مجموع الإناث في عينة الدراسة ، أما بالنسبة لقرية مسحة فقد بلغت نسبة المزارعين في عينة الدراسة (5%). ويتضح كذلك أن عينة الذكور هي أعلى نسبة من عينة الإناث في مواقع ثلاث هي

رافات والزاوية ومسحة أما بالنسبة لدير بلوط فنسبة الإناث تفوق نسبة الذكور بكثير.

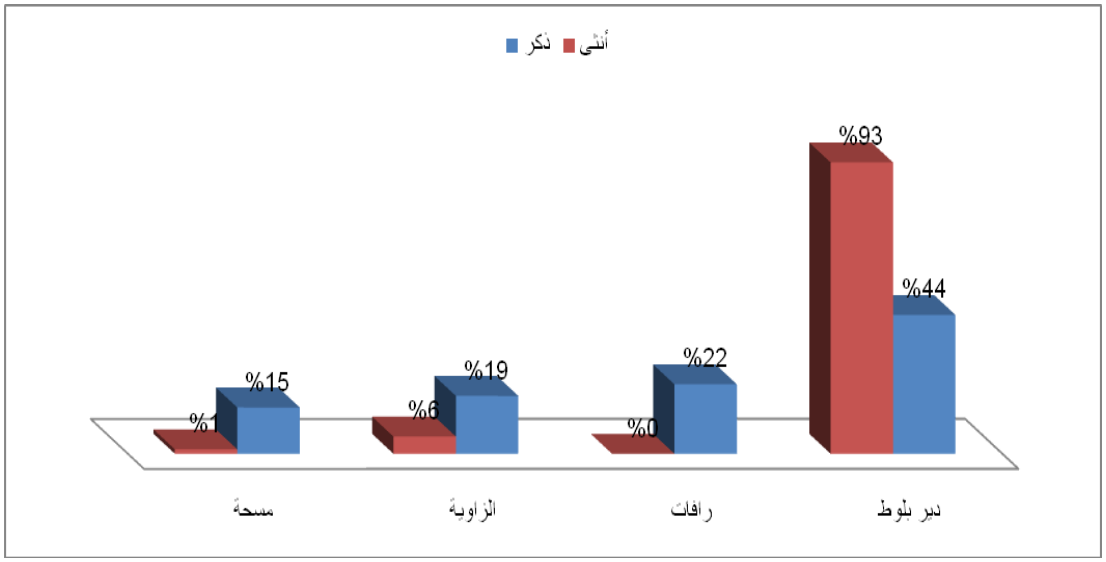

الرسم البياني(1.3) توزيع عينة الدراسة حسب القرية وجنس المزارع

الرسم البياني(2.3) يمثل توزيع العينة حسب جنس المزارع

3.1.3.1: القسم الأول للدراسة: وصف الخصائص الديمغرافية:

وفيما يلي وصف لعينة الدراسة وذلك حسب المتغيرات المستقلة:

الجدول (3.3) توزيع العينة حسب متغير العمر:

العمر	العدد	النسبة%
35 سنة فأقل	14	%14
من 36 حتى 50 سنة	39	%39
51 سنة فأكثر	47	%47
المجموع	**100**	**%100**

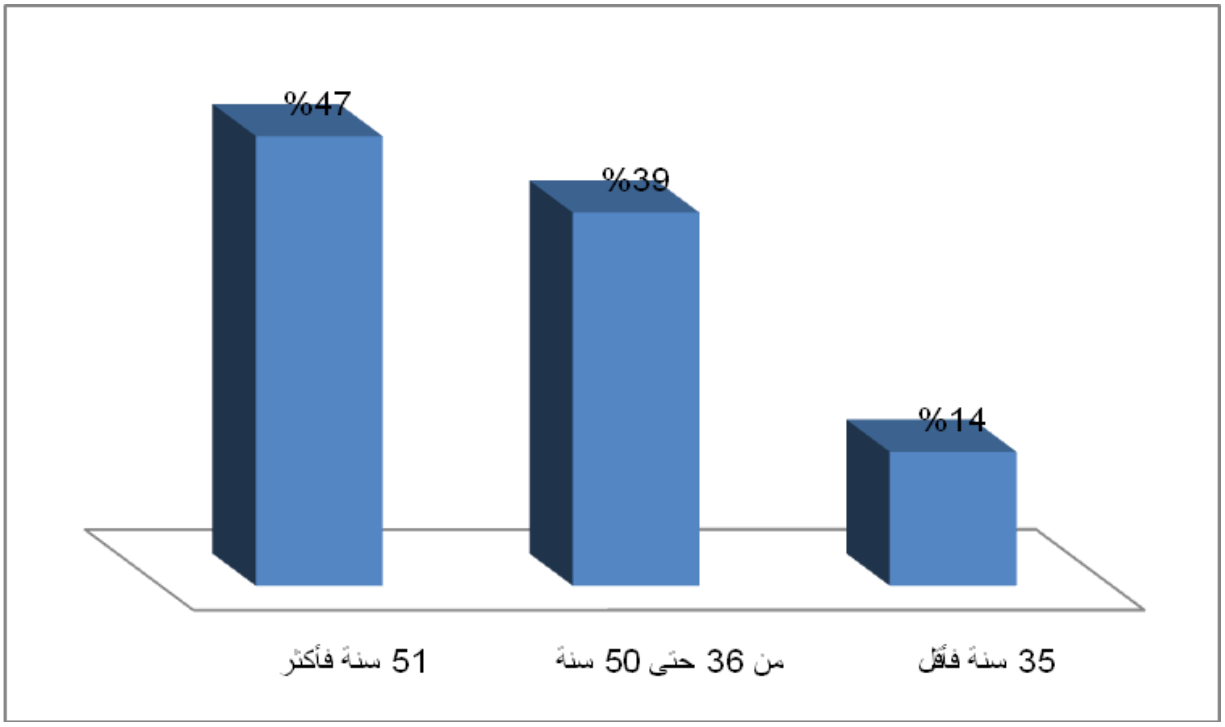

الرسم البياني(3.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير عمر المزارع

يتضح من خلال الرسم البياني (3.3) أن أعلى نسبة كانت من نصيب الفئة العمرية (51) سنة فأكثر وبلغت (47%) أما أقل هذه النسب فكانت من نصيب (35) سنة فأقل بلغت (14%) من حجم عينة الدراسة.

الجدول (4.3) توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي للمزارع:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
لا يقرأ ولا يكتب	5	%5
ابتدائي	24	%24
ثانوي	43	%43
جامعي	28	%28
المجموع	**100**	**%100**

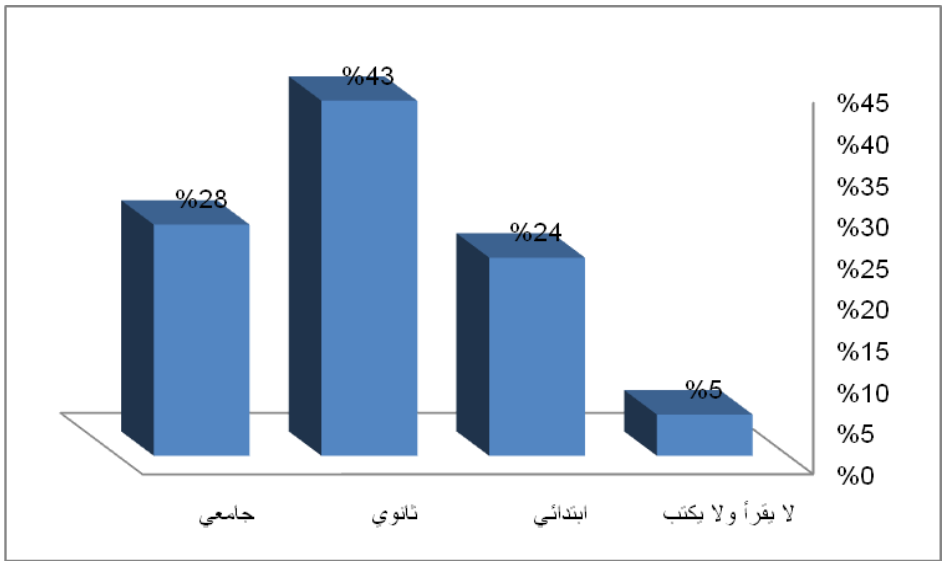

الرسم البياني(4.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي للمزارع:

يبين الرسم البياني (4.3) أن أعلى نسبة كانت من نصيب المؤهل العلمي ثانوي بحيث بلغت (43%) من عينة الدراسة أما أقل النسب فكانت من نصيب لا يقرأ ولا يكتب بحيث بلغت (5%) من

عينة الدراسة، بلغت النسبة (28%) لمن يحملون مؤهلا جامعيا.

الجدول (5.3) توزيع العينة حسب متغير مساحة الأرض بالدونم:

مساحة الأرض	العدد	النسبة%
اقل من دونم	29	%29
من 2- 5 دونم	61	%61
من 6-10 دونم	9	%9
أكثر من 10 دونم	1	%1
المجموع	**100**	**%100**

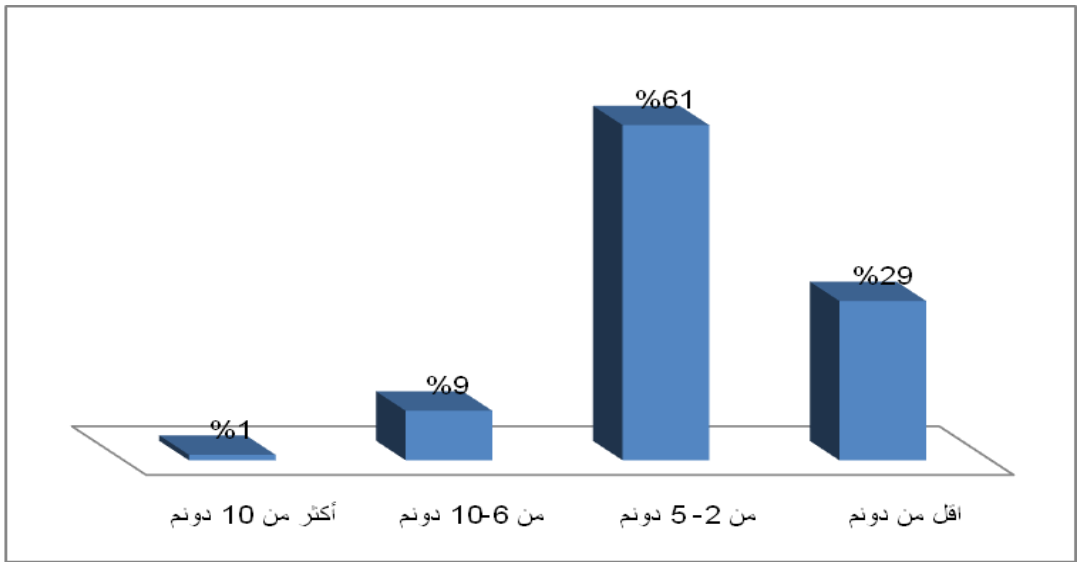

الرسم البياني(5.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير مساحة الأرض بالدونم:

يبين الرسم البياني (5.3) أن أعلى نسبة كانت للمزارعين الذين لديهم مساحة من الأرض بين (2-5) دونم وأن اقلها كان من نصيب المزارعين الذين يمتلكون (10) دونم فأكثر، (29%) من عينة الدراسة يمتلكون أقل من دونم.

الجدول (6.3) توزيع العينة حسب متغير نوع الحيازة الزراعية

نوع الحيازة الزراعية	العدد	%النسبة
ملك	92	%92
إستئجار	8	%8
المجموع	**100**	**%100**

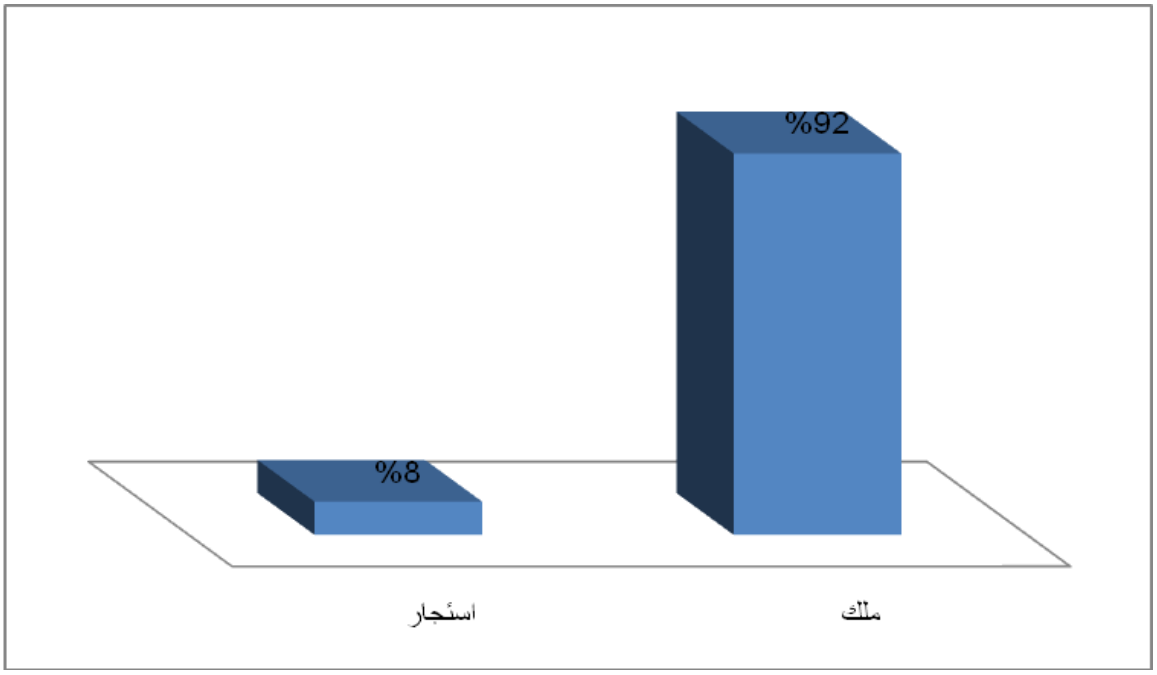

الرسم البياني(6.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير نوع الحيازة الزراعية:

يتضح من الرسم البياني (6.3) والجدول (6.3) أن النسبة الأعلى لمتغير نوع حيازة الأرض كان من نصيب ملك بحيث بلغت نسبته من عينة الدراسة (92%).

الجدول (7.3) توزيع العينة حسب متغير التفرغ للعمل الزراعي:

التفرغ للعمل الزراعي	العدد	النسبة%
متفرغ	47	%47
غير متفرغ	53	%53
المجموع	**100**	**%100**

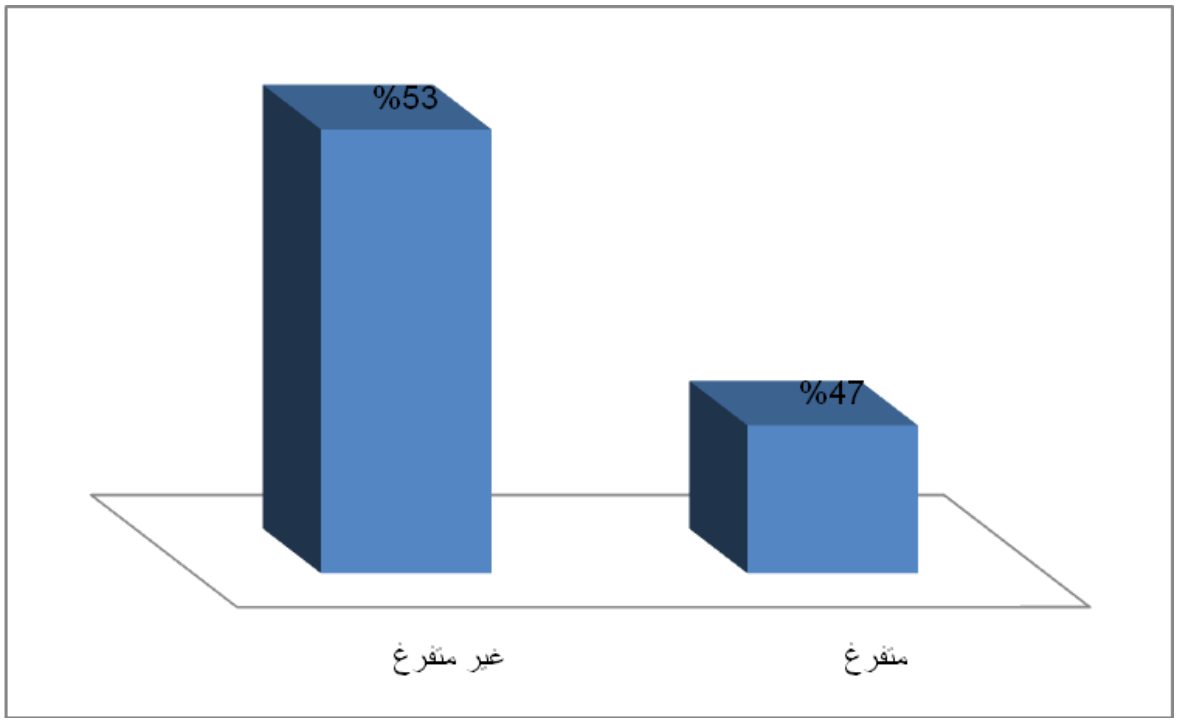

الرسم البياني(7.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير التفرغ للعمل الزراعي

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق أن النسبة الأعلى لمتغير التفرغ للعمل الزراعي كان من نصيب غير متفرغ بحيث بلغت نسبته من عينة الدراسة (53%).

الجدول (8.3) توزيع العينة حسب متغير متوسط دخل الأسرة الشهري:

متوسط دخل الأسرة الشهري	العدد	النسبة%
أقل من 1000 شيكل	16	%16
من 1000 إلى 1500 شيكل	43	%43
من 1501 إلى 2000 شيكل	26	%26
من 2001 إلى 3000 شيكل	13	%13
أكثر من 3000 شيكل	2	%2
المجموع	**100**	**%100**

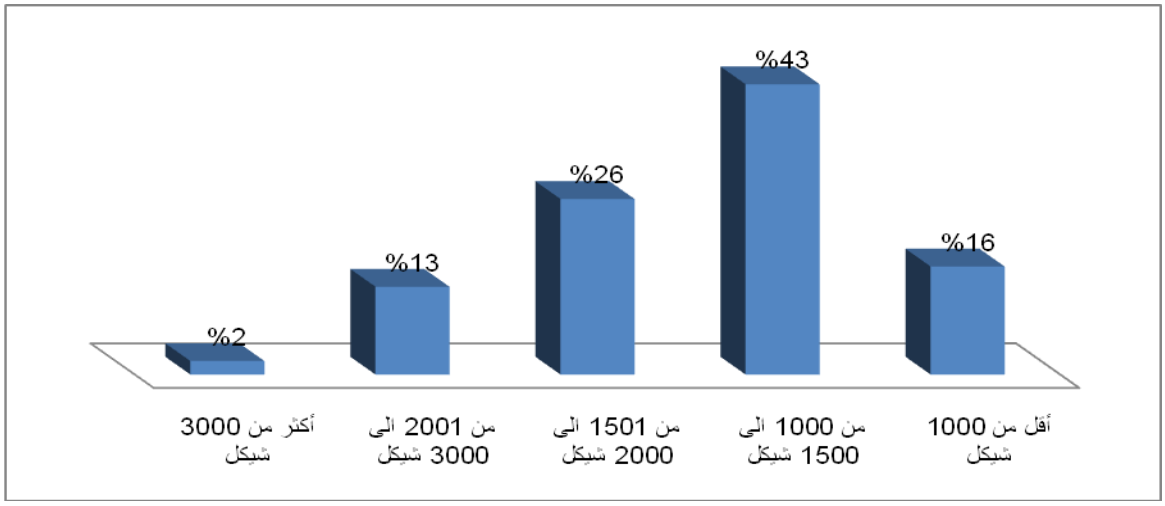

الرسم البياني(8.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير متوسط دخل الأسرة الشهري:

يتضح من الرسم البياني (8.3) والجدول (8.3) أن النسبة الأعلى لمتغير متوسط دخل الأسرة الشهري كانت من نصيب من (1000–1500) شيكل بحيث بلغت (43%) من عينة الدراسة، وكان أقل هذه النسب أكثر من (3000) شيكل بلغت (2%)، أما المزارعين الذين يتراوح دخلهم الأسري ما بين (1501 – 2000) شيكل فقد بلغت نسبتهم (26%) من عينة الدراسة.

يمثل الجدول (9.3) توزيع العينة حسب متغير الانتساب لجمعية.

الجدول (9.3) توزيع العينة حسب متغير الانتساب لجمعية

الانتساب لجمعية	العدد	النسبة%
منتسب	25	%25
غير منتسب	75	%75
المجموع	**100**	**%100**

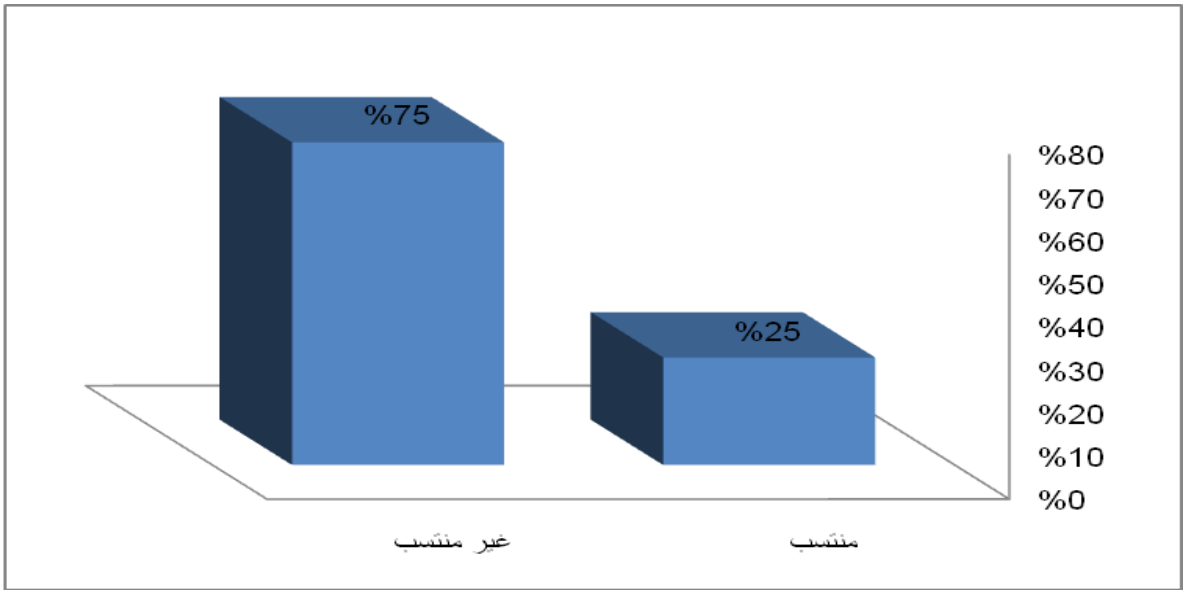

الرسم البياني (9.3) يمثل توزيع العينة حسب متغير الانتساب لجمعية:

يتضح من الرسم البياني (9.3) والجدول (9.3) أن النسبة الأعلى لمتغير الانتساب لجمعية كان من نصيب غير منتسب بحيث شكلت ثلاثة أرباع عينة الدراسة.

3.1.3.2: القسم الثاني للدراسة: وصف متغيرات إكثار وحفظ البذور

وفيما يلي وصف لعينة الدراسة حسب متغيرات إكثار وحفظ البذور.

يبين الجدول(10.3) التالي وصف استجابة عينة الدراسة وذلك حسب متغيرات إكثار وحفظ البذور (هل تقوم بحفظ البذور،إذا كانت الإجابة نعم أجب عن الآتي، هل تقوم بنشر البذور البلدية، إذا كانت الإجابة نعم أجب عن الآتي، هل لديك معرفة في إكثار البذور، إذا كانت الإجابة نعم أجب عن الآتي، ما هو مصدر المعرفة لديك إن وجدت، ما هي أكثر مؤسسة عملت معك في مجال البذور البلدية، اذكر أكثر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي عملت معك في مجال البذور البلدية).

الجدول(10.3) وصف العينة حسب متغيرات إكثار وحفظ البذور

متغيرات إكثار وحفظ البذور	المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
هل تقوم بحفظ البذور؟	نعم	100	100%
	لا		
إذا كانت الإجابة نعم أقوم بحفظ البذور أجب عن الآتي:	أقوم بحفظ البذور في المزرعة (المنزل)	100	100%
	أقوم بحفظ البذور في بنك البذور	–	–
	أقوم بحفظ البذور عند مؤسسات زراعية	–	–
هل تقوم بنشر البذور البلدية؟	نعم	72	72%
	لا	28	28%
إذا كانت الإجابة نعم أقوم بنشر البذور البلدية أجب عن الآتي:	أقوم بنشر البذور مجانا للمزارعين المجاورين	23	%23
	أقوم بنشر البذور مجانا لمزارعين على مستوى الوطن	3	%3
	أقوم بنشر البذور من خلال بيعها لأي احد	45	%45
	أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات	1	%1

متغيرات إكثار وحفظ البذور	المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
هل لديك معرفة في إكثار البذور؟	نعم	92	92%
	لا	8	8%
إذا كانت الإجابة نعم لدي معرفة في إكثار البذور أجب عن الآتي:	عندي خبرة في إكثار جميع البذور البلدية	61	61%
	عندي خبرة في إكثار بعض البذور البلدية	31	31%
	عندي خبرة في انتخاب أفضل البذور البلدية	–	–
ما هو مصدر المعرفة لديك إن وجدت؟			
خبرة الأجداد	نعم	92	92%
	لا	8	8%
من مزارعين آخرين	نعم	85	85%
	لا	15	15%
من خلال التعلم والدراسة	نعم	47	47%
	لا	53	53%
من المؤسسات	نعم	42	42%
	لا	58	58%
الجهة المشرفة على المؤسسة التي عملت معك في مجال البذور البلدية	مؤسسات حكومية	74	74%
	مؤسسات غير حكومية	26	26%
أسماء المؤسسات الحكومية التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية	وزارة الزراعة	74	74%
المؤسسات غير الحكومية التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية	الإغاثة الزراعية	21	21%
	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	5	5%

يتضح من الجدول(10.3) أن جميع عينة الدراسة من المزارعين يقومون بحفظ البذور في المزرعة (المنزل)، وان (72%) منهم يقومون بنشر البذور البلدية توزعت هذه النسبة على (45%) ممن

ينشرون البذور ببيعها لأي أحد و (23%) يقوم بنشرها مجانا للمزارعين المجاورين، (92%) من عينة الدراسة أجاب على أن لديه معرفة في إكثار البذور توزعت هذه النسبة على (61%) منهم ولديهم خبرة في إكثار جميع البذور، (31%) لديهم خبرة في إكثار بعض البذور. كما يوضح الجدول(10.3) السابق استجابة المزارعين عينة الدراسة عن مصدر المعرفة لديهم في إكثار البذور بحيث نجد أن (92%) منهم اكتسب الخبرة من الأجداد، (85%) أجاب بأنه اكتسب الخبرة من المزارعين الآخرين، (47%) من خلال التعلم والدراسة، (42%) منهم من خلال المؤسسات، أما بخصوص استجابة المزارعين عن الجهة المشرفة على المؤسسة التي عملت معهم في مجال البذور البلدية فيتضح لنا أن (74%) من هذه المؤسسات حكومية وتتمثل في وزارة الزراعة الفلسطينية وأن (26%) من هذه المؤسسات غير حكومية تتوزع على الإغاثة الزراعية بنسبة (21%)، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (5%).

3.1.4: أداة الدراسة

وهي عبارة عن إستبانة (ملحق3.1) وضعها الباحث بعد الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بإشراف المشرف على الدراسة حيث تكونت من الأجزاء التالية:

رسالة تغطية موجهة إلى المبحوثين تبين لهم الغرض من الدراسة وتطلب تعاونهم مع الباحث في ملء الإستبانة ، أما فيما يتعلق بمجالات الاستبيان فكانت على النحو الآتي:

- القسم الأول: يحتوي على بيانات أولية ومعلومات عامة للتعريف بأفراد العينة من حيث المتغيرات المستقلة الخصائص الديمغرافية (الجنس،عمر المزارع، المؤهل العلمي، مساحة الأرض بالدونم،

المنطقة (البلدة)، نوع الحيازة الزراعية، التفرغ للعمل الزراعي ،متوسط دخل الأسرة الشهري، الانتساب لجمعية).

- القسم الثاني: ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى معرفة المزارعين بإكثار وحفظ البذور منها(هل تقوم بحفظ البذور،إذا كانت الإجابة نعم أجب عن الآتي، هل تقوم بنشر البذور البلدية، إذا كانت الإجابة نعم أجب عن الآتي، هل لديك معرفة في إكثار البذور، إذا كانت الإجابة نعم أجب عن الآتي، ما هو مصدر المعرفة لديك إن وجدت، ما هي أكثر مؤسسة عملت معك في مجال البذور البلدية، اذكر أكثر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي عملت معك في مجال البذور البلدية).
- القسم الثالث: ويتضمن فقرات الاستبانة متبوعة بتدريج "ليكرت" ذي الخمسة أوزان بحيث أن موافق بشده تعبر عن الدرجة العالية جداً، وموافق تعبر عن الدرجة العالية ، محايد تعبر عن الدرجة المتوسطة ، وغير موافق تعبر عن الدرجة المنخفضة ، وغير موافق بشده تعبر عن الدرجة المنخفضة جداً. حيث أعطيت أرقام (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي ، كما تضمن القسم الثالث مجالات البحث التي تقيسها الاستبانة والموضحة في الجدول رقم (11.3).

جدول رقم (11.3) المجالات التي تقيسها أداة القياس

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
1	الإرشاد الزراعي	8	8-1
2	التشريعات والقوانين	8	16-9
3	تحديد طبيعة الدعم	8	24-17
4	التسويق	8	32-25
المجموع		32	32-1

3.1.5: صدق أداة الدراسة

أولا: الصدق الظاهري:

للتأكد من تحقق صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من المختصين بهذا الموضوع. وذلك لمعرفة أرائهم حول فقرات الاستبيان ومدى وضوحها وقدرتها على قياس أهداف البحث للإجابة عن أسئلته. هذا بالإضافة إلى معرفة صحة الفقرات من ناحية سلامة صياغتها وملاءمتها للمجال الذي تتبع له، وتم الطلب منهم إضافة وتعديل الفقرات التي يرون من المناسب تعديلها وحذفها وإضافتها، وقد تم تبني الفقرات التي تم الإجماع عليها من قبل المحكمين من تعديل وحذف وإضافة (ملحق2.3).

ثانياً: صدق البناء (صدق الاتساق الداخلي):

للتحقق من صدق بناء الأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (20) مزارعا من خارج عينة الدراسة، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون تم استخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه ، كما هو مبين في الجداول (12.3) و(13.3)

أولا: صدق الاتساق الداخلي/ باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي اليه:

الجدول 12.3.أ قيم معاملات الارتباط لفقرات المجالات والدرجة الكلية لكل مجال تنتمي اليه

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط
المجال الأول: الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية		
.1	تقوم المؤسسة بالإرشاد الزراعي بشكل عام	0.65**
.2	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول الزراعات البعلية	0.64**
.3	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول أهمية البذور البلدية بشكل عام	0.71**
.4	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين بأهمية الحفاظ على بذور الخضار البلدية	0.83**
.5	تقوم المؤسسة بعمل لقاءات جماعية للمزارعين حول موضوع بذور الخضار البلدية	0.86**
.6	تستخدم المؤسسة الإعلام الزراعي كالنشرات وغيرها لتقديم الإرشادات للمزارعين حول بذور الخضار البلدية	0.72**
.7	تقوم المؤسسة بعمل أيام حقل لمزارعين لتوعيتهم حول بذور الخضار البلدية	0.51*
.8	يستفيد المزارعون من الإرشادات التي تقدمها المؤسسة لهم بخصوص بذور الخضار البلدية	0.81**
المجال الثاني: التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية		
.9	تقوم المؤسسة بتوضيح الأمور القانونية التي تخص بذور الخضار البلدية للمزارعين	0.69**
.10	تعمل المؤسسة على تسجيل كميات البذور البلدية التي ينتجها المزارعون لحفظ حقوقهم	0.71**
.11	تقوم المؤسسة بجلب القانونيين معها عند زيارة المزارعين	0.83**
.12	تعمل المؤسسة على جمع القوانين والتشريعات التي تخص إنتاج بذور الخضار البلدية في كتيب وتوزعه على المزارعين	0.58*
.13	تعمل المؤسسة على تشجيع المزارعين لإنتاج بذور الخضار البلدية وتسجيلها بأسمائهم	0.85**

الجدول 12.3.ب قيم معاملات الارتباط لفقرات المجالات والدرجة الكلية لكل مجال تنتمي إليه

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط
.14	تقوم المؤسسة بعمل دورات تدريبية للمزارعين حول الأمور القانونية للبذور البلدية	0.59*
.15	تقوم المؤسسة وبالتعاون مع المزارعين بالضغط على الجهات الرسمية لإصدار القوانين الخاصة بحماية البذور البلدية	0.86**
.16	تشجع المؤسسة المزارعين بتنظيمهم في جمعيات تساعدهم في حفظ حقوقهم	0.71**
المجال الثالث: تحديد طبيعة الدعم		
.17	تقدم المؤسسة دعما للقطاع الزراعي بشكل عام في مجالاته المختلفة	0.77**
.18	تقوم المؤسسة بدعم مزارعي محاصيل الخضار البعلية	0.83**
.19	تعمل المؤسسة على تقديم الدعم للمزارعين لزيادة المساحة المزروعة ببذور الخضار البلدية	0.67**
.20	تعمل المؤسسة على تقديم بذور بلدية للمزارعين لزراعتها وإكثارها في منطقتكم	0.77**
.21	تقدم المؤسسة مدخلات الزراعة (مثل السماد) وغيره للمزارعين الذين ينتجون بذور خضار بلدية	0.43*
.22	تعتمد المؤسسة المزارعين الرياديين الملتزمين بتعليماتها	0.75**
.23	تقوم المؤسسة بشراء الفائض من البذور البلدية من المزارعين لتشجيعهم على الاستمرار في زراعتها	0.81**
.24	تقوم المؤسسة بتعويض مزارعي البذور البلدية في حال تعرضهم للخسائر	0.71**
المجال الرابع: التسويق		
.25	تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم الزراعية بشكل عام	0.21*
.26	تقوم المؤسسة بمساعدة مزارعي الخضار البلدية بتسويق منتجاتهم	0.47*
.27	تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين المنتجين لبذور الخضار البلدية بتسويق هذه البذور في أماكن أخرى	0.68**

الجدول 12.3.ج قيم معاملات الارتباط لفقرات المجالات والدرجة الكلية لكل مجال تنتمي إليه

رقم الفقرة	الفقرات	معامل الارتباط
.28	تعمل المؤسسة على فتح أسواق داخلية وخارجية لترويج منتجات الخضار البلدية وبذورها	0.33*
.29	تعمل المؤسسة على عمل المعارض الزراعية من اجل تسهيل تسويق منتجات الخضار البلدية	0.71**
.30	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية على رفع قدراتهم بعمل دورات تدريبية حول تسويق منتجاتهم	0.63**
.31	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع جمعيات زراعية في مناطق أخرى داخل الوطن لتسويق منتجاتهم	0.49*
.32	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع المؤسسات الدولية لفتح أسواق خارجية	0.31*

الجدول 13.3 قيم معاملات ارتباط المجالات بالمعدل العام لجميع الفقرات

رقم المجال	المجال	معامل ارتباط الفقرة مع البعد
1	الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	0.89**
2	التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	0.76**
3	تحديد طبيعة الدعم	0.84**
4	التسويق	0.83**

**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

يلاحظ من البيانات الواردة في الجداول (12.3) و(13.3) أن قيم معاملات الارتباط بين مجالات الدراسة والدرجة الكلية تراوحت ما بين (0.76– 0.89) وهي جميعها قيم دالة إحصائيا، أما فيما يتعلق بفقرات الأداة مع المجال الذي تنتمي إليه فقد تراوحت معاملات الارتباط بين 0.21–0.86 لها

وهي جميعها دالة إحصائيا، نستخلص من هاتين النتيجتين ان فقرات الأداة واضحة ومفهومه للمستجيبين وبالإمكان القيام بتعميمها على عينة الدراسة.

3.1.6: ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تم استخدام نفس الأداة مرة ثانية لتحليل نفس المحتوى للتحقق من ثبات أداة الدراسة،الجدول (14.3) التالي يبين معامل كرونباخ ألفا وذلك حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع فقرات الأداة.

جدول رقم (14.3) معامل ثبات كرونباخ ألفا حسب المجالات والدرجة الكلية لفقرات الأداة:

(المجال)	اسم المجال	أرقام البنود المنتمية للمجال	معامل كرونباخ ألفا(α)	الدلالة
الأول	الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	8-1	**0.90**	**0.00**
الثاني	التشريعات والقوانين فيما يخص	16-9	**0.70**	**0.00**
الثالث	تحديد طبيعة الدعم	24-17	**0.77**	**0.00**
الرابع	التسويق	32-25	**0.70**	**0.00**
الكلي		**1-32**	**0.91**	**0.00**

**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول(14.3) السابق أن معامل كرونباخ ألفا الكلي لفقرات الأداة بلغ (0.91) وهو دال إحصائيا لان قيمة الدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد وضوح الفقرات والفهم لمضمون الفقرة. كما يتضح أن أعلى المعاملات كان من نصيب المجال الأول الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية بحيث بلغ (0.90)، وأقلها كان من نصيب مجالي التشريعات والقوانين والتسويق بحيث بلغ كل

منهما (0.70) وقيم كرونباخ ألفا لجميع المجالات دالة إحصائيا وذلك لأنها اقل من 0.05 وهذه القيم جيدة لان أقل قيمة لمعامل كرونباخ ألفا تساوي0.70 (Cronbach ,1951).

3.1.7: متغيرات الدراسة:

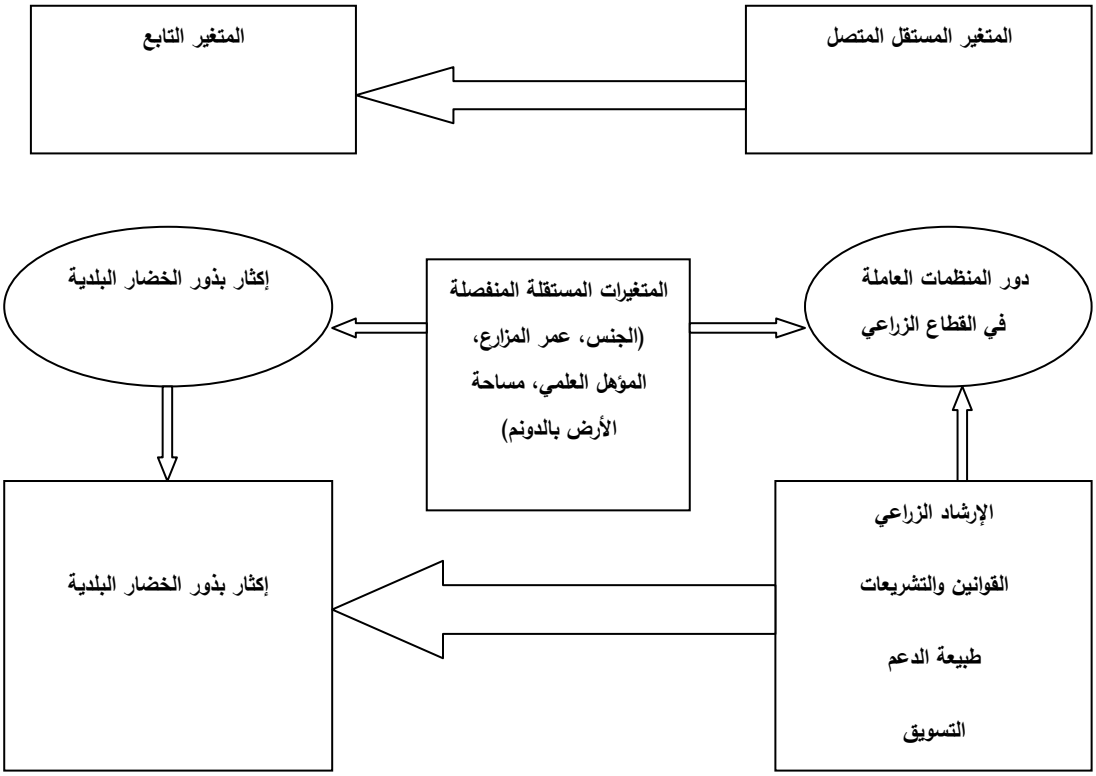

المصدر: تطوير الباحث.

3.2 إجراءات تطبيق الدراسة

لاستكمال الدراسة قام الباحث بالخطوات التالية:

1. مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
2. إعداد أداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها.
3. حصر مجتمع الدراسة.

4. استكمال الإجراءات الرسمية للحصول على موافقة الجهات ذات العلاقة بتطبيق الدراسة.
5. توزيع الاستبانات على أفراد مجتمع الدراسة.
6. استرجاع الإستبانات التي تم توزيعها.
7. جمع البيانات وتحليلها.
8. عرض النتائج.
9. كتابة التوصيات.

3.3 المعالجة الإحصائية:

تم جمع البيانات لعينة الدراسة وتفريغها على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 20)، وتم حساب قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronbach Alpha) لأداة الدراسة ، وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات المزارعين على عينة الدراسة لمعرفة دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت ، ولفحص فرضيات الدراسة تم استخدام اختباري ت (Independent Sample t– test) واستخدم اختبار (One Way ANOVA) لمعرفة الدلالة الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تبعا للمتغيرات المستقلة التي وردت في الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation) وذلك لمعرفة مدى ارتباط الفقرات بمجالاتها.

الفصل الرابع

4. نتائج الدراسة

4.1 تمهيد

تناول هذا الفصل عرضا للبيانات الإحصائية الكمية التي تم إدخالها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS، والتي جمعت عبر أداة الدراسة المتمثلة بتحليل "دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت" كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على اختلاف تقدير أفراد عينة الدراسة بتحليل دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت تبعا للمتغيرات المستقلة ، قام الباحث بالإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضيات التي انبثقت عنها وذلك لاستخلاص نتائج الدراسة.

4.2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

نص **السؤال الرئيس الأول** للدراسة على: ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت؟

وتفرع عنه الأسئلة التالية:

1- ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية؟

2-ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية؟

3 -ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال تحديد طبيعة الدعم؟

4- ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال التسويق؟

السؤال الرئيس الثاني: هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة (الإرشاد الزراعي، القوانين والتشريعات، الدعم، التسويق) والدرجة الكلية تبعا للمتغيرات المستقلة المنفصلة؟

للإجابة عن السؤال الأول ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت تبعا لمجالات الدراسة والدرجة الكلية؟

استخدم الباحث المتوسطات الحسابية لكل فقرة ومجال وعلى الدرجة الكلية للأداة عند العينة.

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائيا والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالآتي:

- (من 1–أقل من 1.8) درجة أثر قليلة جداً.
- (من 1.8– أقل من 2.6) درجة أثر قليلة.
- (من 2.6–أقل من 3.4) درجة أثر متوسطة
- (من 3.4–أقل من 4.2) درجة أثر كبيرة.
- (4.2 فأعلى) درجة أثر كبيرة جداً(Pimentel, 2010).

ولبيان درجة الأثر في دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت تبعا لمجالات الدراسة والدرجة الكلية كان لا بد من إدراج الجدول(1.4) التالي الذي يوضح درجة الأثر لكل من المجالات والدرجة الكلية لجميع الفقرات.

الجدول (1.4) المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للمجالات والدرجة الكلية مرتبة حسب المتوسط الحسابي:

الرقم	الترتيب	المجال	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة الأثر
1	1	الإرشاد الزراعي	0.67	3.42	كبيرة
4	2	التشريعات والقوانين	0.25	2.22	قليلة
2	3	تحديد طبيعة الدعم	0.50	2.89	متوسطة
3	4	التسويق	0.33	2.83	متوسطة
المجموع العام			**0.37**	**2.84**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (1.4) السابق:

– أن درجة أثر دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت لجميع مجالات الدراسة جاءت متوسطة فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للاستجابة ما بين (2.22) للمجال الثاني التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية بدرجة اثر قليلة والمجال الأول الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية (3.42) بدرجة أثر كبيرة.

–يشير المجموع العام لجميع الفقرات إلى أن درجة أثر دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت كان متوسطا بحيث بلغ المتوسط الحسابي للمعدل العام للاستجابة (2.84)، وللمزيد حول درجة الأثر لكل فقرة من فقرات المجالات الأربعة فان الملحق(1.4) يبين ذلك.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الأول ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية؟

كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لكل فقرة من فقرات مجال الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما هو موضح في الجدول(2.4).

الجدول (2.4) التالي يوضح المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.

الفقرات	الانحراف	الوسط	درجة الأثر
تقوم المؤسسة بالإرشاد الزراعي بشكل عام	0.36	3.95	كبيرة
تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول الزراعات البعلية	0.73	3.71	كبيرة
تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول أهمية البذور البلدية بشكل عام	0.95	3.34	متوسطة
تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين بأهمية الحفاظ على بذور الخضار البلدية	0.99	3.16	متوسطة
تقوم المؤسسة بعمل لقاءات جماعية للمزارعين حول موضوع بذور الخضار البلدية	0.97	3.23	متوسطة
تستخدم المؤسسة الإعلام الزراعي كالنشرات وغيرها لتقديم الإرشادات للمزارعين حول بذور الخضار البلدية	0.86	3.55	كبيرة
تقوم المؤسسة بعمل أيام حقل لمزارعين لتوعيتهم حول بذور الخضار البلدية	1.00	3.10	متوسطة
يستفيد المزارعون من الإرشادات التي تقدمها المؤسسة لهم بخصوص بذور الخضار البلدية	0.95	3.34	متوسطة
الدرجة الكلية	**0.67**	**3.42**	**كبيرة**

يشير المعدل العام لجميع فقرات هذا المجال إلى أن درجة الأثر حسب جميع فقرات كان كبيراً بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3.42 وبدرجة أثر كبيرة أي أن دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية حسب مجال الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية كان كبيرا (ايجابياً) من

وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثاني ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية؟

كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لكل فقرة من فقرات مجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما هو موضح في الجدول(3.4).

الجدول (3.4) التالي يوضح المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.

الفقرات	الانحراف	الوسط	درجة الأثر
تقوم المؤسسة بتوضيح الأمور القانونية التي تخص بذور الخضار البلدية للمزارعين	0.95	3.34	متوسطة
تعمل المؤسسة على تسجيل كميات البذور البلدية التي ينتجها المزارعون لحفظ حقوقهم	0.22	2.03	قليلة
تقوم المؤسسة بجلب القانونيين معها عند زيارة المزارعين	0.10	2.01	قليلة
تعمل المؤسسة على جمع القوانين والتشريعات التي تخص إنتاج بذور الخضار البلدية في كتيب وتوزعه على المزارعين	0.44	2.10	قليلة
تعمل المؤسسة على تشجيع المزارعين لإنتاج بذور الخضار البلدية وتسجيلها بأسمائهم	0.44	2.10	قليلة
تقوم المؤسسة بعمل دورات تدريبية للمزارعين حول الأمور القانونية للبذور البلدية	0.40	2.08	قليلة
تقوم المؤسسة وبالتعاون مع المزارعين بالضغط على الجهات الرسمية لإصدار القوانين الخاصة بحماية البذور البلدية	0.41	2.07	قليلة
تشجع المؤسسة المزارعين بتنظيمهم في جمعيات تساعدهم في حفظ حقوقهم	0.28	2.04	قليلة
الدرجة الكلية	**0.25**	**2.22**	**قليلة**

يشير المعدل العام لجميع فقرات هذا المجال إلى أن درجة الأثر الكلية كانت قليلة بحيث بلغ المتوسط الحسابي 2.22 أي أن دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية

حسب مجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية كان قليلا (سلبي) من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثالث ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال تحديد طبيعة الدعم؟

كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لكل فقرة من فقرات مجال تحديد طبيعة الدعم والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما هو موضح في الجدول(4.4).

الجدول (4.4) التالي يوضح المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال تحديد طبيعة الدعم والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.

الفقرات	الانحراف	الوسط	درجة الأثر
تقدم المؤسسة دعما للقطاع الزراعي بشكل عام في مجالاته المختلفة	1.00	2.86	متوسطة
تقوم المؤسسة بدعم مزارعي محاصيل الخضار البعلية	0.34	3.94	كبيرة
تعمل المؤسسة على تقديم الدعم للمزارعين لزيادة المساحة المزروعة ببذور الخضار البلدية	1.00	3.04	متوسطة
تعمل المؤسسة على تقديم بذور بلدية للمزارعين لزراعتها وإكثارها في منطقتكم	0.89	2.54	قليلة
تقدم المؤسسة مدخلات الزراعة (مثل السماد) وغيره للمزارعين الذين ينتجون بذور خضار بلدية	0.49	2.11	قليلة
تعتمد المؤسسة المزارعين الرياديين الملتزمين بتعليماتها	0.93	3.41	كبيرة
تقوم المؤسسة بشراء الفائض من البذور البلدية من المزارعين لتشجيعهم على الاستمرار في زراعتها	1.02	3.16	متوسطة
تقوم المؤسسة بتعويض مزارعي البذور البلدية في حال تعرضهم للخسائر	0.20	2.02	قليلة
الدرجة الكلية	**0.50**	**2.89**	**متوسطة**

يشير المعدل العام لجميع فقرات هذا المجال إلى أن درجة الأثر الكلية كانت متوسطة بحيث بلغ المتوسط الحسابي 2.89 أي أن دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية حسب مجال تحديد طبيعة الدعم كان متوسطا من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الرابع ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور

الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال التسويق؟

كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لكل فقرة من فقرات مجال التسويق والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما هو موضح في الجدول(5.4).

الجدول (5.4) التالي يوضح المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال التسويق والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.

الفقرات	الانحراف	الوسط	درجة الأثر
تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم الزراعية بشكل عام	0.10	2.01	قليلة
تقوم المؤسسة بمساعدة مزارعي الخضار البلدية بتسويق منتجاتهم	0.56	3.85	كبيرة
تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين المنتجين لبذور الخضار البلدية بتسويق هذه البذور في أماكن أخرى	0.98	3.22	قليلة
تعمل المؤسسة على فتح أسواق داخلية وخارجية لترويج منتجات الخضار البلدية وبذورها	0.44	2.10	قليلة
تعمل المؤسسة على عمل المعارض الزراعية من اجل تسهيل تسويق منتجات الخضار البلدية	0.96	3.34	متوسطة
تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية على رفع قدراتهم بعمل دورات تدريبية حول تسويق منتجاتهم	0.72	3.74	كبيرة
تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع جمعيات زراعية في مناطق أخرى داخل الوطن لتسويق منتجاتهم	0.74	2.32	قليلة
تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع المؤسسات الدولية لفتح أسواق خارجية	0.28	2.04	قليلة
الدرجة الكلية	**0.33**	**2.83**	**متوسطة**

يشير المعدل العام لجميع فقرات هذا المجال إلى أن درجة الأثر الكلية كانت متوسطة بحيث بلغ المتوسط الحسابي 2.83 أي أن دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية حسب مجال التسويق كان متوسطا من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

4.3 فرضيات الدراسة:

السؤال الرئيس الثاني: هل تختلف تقديرات عينة الدراسة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا للمتغيرات المستقلة؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة التي تنبثق عن هذا السؤال، ولعرض النتائج سنتطرق لفحص الفرضيات كما هو موضح:

4.3.1: فحص الفرضية الأولى والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير جنس المزارع.

لفحص الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للمجالات ولجميع الفقرات لأداة الدراسة تبعا لمتغير جنس المزارع.

الجدول (6.4) يبين اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير جنس المزارع.

الجدول (6.4)نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير جنس المزارع:

الدرجة الكلية للمجالات	ذكر		أنثى		(ت)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.01	0.79	3.57	0.55	−3.99	0.00
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.22	0.37	2.22	0.20	−0.10	0.92
تحديد طبيعة الدعم	2.78	0.54	2.92	0.48	−1.32	0.19
التسويق	2.69	0.43	2.88	0.27	−2.63	0.01
الدرجة الكلية	**2.67**	**0.47**	**2.90**	**0.30**	**−2.80**	**0.01**

- دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (6.4) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت لمجالي (التشريعات والقوانين ، تحديد طبيعة الدعم) تبعا لمتغير جنس المزارع ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للمجالين.

كما يظهر من الجدول (6.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت لمجالي الإرشاد الزراعي ، والتسويق وحسب جميع فقرات الأداة تبعا لمتغير جنس المزارع ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية للمجالين وذلك لصالح المزارعين الإناث.

4.3.2: فحص الفرضية الثانية والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمزارع.

لفحص الفرضية استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمزارع كما يوضحه الجدول (7.4).

الجدول (7.4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمزارع:

الدرجة الكلية للمجال	لا يقرأ ولا يكتب	ابتدائي	ثانوي	جامعي
الإرشاد الزراعي	3.05	3.42	3.58	3.25
التشريعات والقوانين	2.10	2.19	2.25	2.24
تحديد طبيعة الدعم	2.75	2.73	2.96	2.93
التسويق	3.05	2.72	2.88	2.79
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	**2.74**	**2.76**	**2.92**	**2.80**

وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمزارع عند العينة. والجدول (8.4) يبين ذلك.

الجدول (8.4) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

الدرجة الكلية للمجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الإرشاد الزراعي	بين المجموعات	2.70	3	0.90	2.08	0.11
	داخل المجموعات	41.42	96	0.43		
	المجموع	44.12	99			
التشريعات والقوانين	بين المجموعات	0.13	3	0.04	0.68	0.57
	داخل المجموعات	6.24	96	0.07		
	المجموع	6.37	99			
تحديد طبيعة الدعم	بين المجموعات	0.96	3	0.32	1.30	0.28
	داخل المجموعات	23.50	96	0.25		
	المجموع	24.46	99			
التسويق	بين المجموعات	0.70	3	0.23	2.25	0.09
	داخل المجموعات	9.92	96	0.10		
	المجموع	10.62	99			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	0.50	3	0.17	1.22	0.31
	داخل المجموعات	13.04	96	0.14		
	المجموع	13.54	99			

*** دال إحصائياً عند مستوى (α≤0.05).**

نلاحظ من الجدول (8.4) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمزارع ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية.

4.3.3: فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير مساحة الأرض.

لفحص الفرضية استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مساحة الأرض كما يوضحه الجدول (9.4).

الجدول (9.4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مساحة الأرض:

الدرجة الكلية للمجال	اقل من 2 دونم	من 2- 5دونم	من6- 10 دونم	أكثر من 10 دونم
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	2.91	3.63	3.57	4.00
التشريعات والقوانين	2.09	2.26	2.35	2.25
تحديد طبيعة الدعم	2.70	2.92	3.15	3.50
التسويق	2.64	2.90	2.94	3.00
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	**2.59**	**2.93**	**3.00**	**3.19**

وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير مساحة الأرض عند العينة. والجدول (10.4) يبين ذلك.

الجدول (10.4) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مساحة الأرض:

الدرجة الكلية للمجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	بين المجموعات	10.74	3	3.58	10.30	0.00
	داخل المجموعات	33.38	96	0.35		
	المجموع	44.12	99			
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	بين المجموعات	0.71	3	0.24	4.03	0.01
	داخل المجموعات	5.66	96	0.06		
	المجموع	6.37	99			
تحديد طبيعة الدعم	بين المجموعات	2.13	3	0.71	3.05	0.03
	داخل المجموعات	22.33	96	0.23		
	المجموع	24.46	99			
التسويق	بين المجموعات	1.49	3	0.50	5.24	0.00
	داخل المجموعات	9.12	96	0.10		
	المجموع	10.62	99			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	2.72	3	0.91	8.06	0.00
	داخل المجموعات	10.81	96	0.11		
	المجموع	13.54	99			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (10.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير مساحة الأرض ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية للاداة وذلك لصالح من يملكون أكثر من (10) دونم لجميع المجالات والدرجة الكلية للأداة ما عدا مجال التشريعات والقوانين لصالح من يملكون من (6–10) دونم.

4.3.4: فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المنطقة.

لفحص الفرضية استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة كما يوضحه الجدول (11.4).

الجدول (11.4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة:

الدرجة الكلية للمجال	دير بلوط	رافات	الزاوية	مسحة
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.64	2.21	2.72	2.63
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.25	2.00	2.06	2.33
تحديد طبيعة الدعم	2.95	2.33	2.78	2.78
التسويق	2.90	2.38	2.67	2.55
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	**2.93**	**2.23**	**2.56**	**2.57**

وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير المنطقة عند العينة. والجدول (12.4) يبين ذلك.

الجدول (12.4) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المنطقة:

الدرجة الكلية للمجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة*
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	بين المجموعات	20.30	3	6.77	27.27	0.00
	داخل المجموعات	23.82	96	0.25		
	المجموع	44.12	99			
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	بين المجموعات	0.66	3	0.22	3.71	0.01
	داخل المجموعات	5.71	96	0.06		
	المجموع	6.37	99			
تحديد طبيعة الدعم	بين المجموعات	2.28	3	0.76	3.29	0.02
	داخل المجموعات	22.18	96	0.23		
	المجموع	24.46	99			
التسويق	بين المجموعات	2.23	3	0.74	8.51	0.00
	داخل المجموعات	8.39	96	0.09		
	المجموع	10.62	99			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	4.04	3	1.35	13.63	0.00
	داخل المجموعات	9.49	96	0.10		
	المجموع	13.54	99			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (12.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المنطقة ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة وذلك لصالح المزارعين الذين يسكنون في قرية دير بلوط.

4.3.5: فحص الفرضية الخامسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الانتساب لجمعية.

الجدول (13.4) يبين اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الانتساب لجمعية.

الجدول (13.4)نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير الانتساب لجمعية:

الدرجة الكلية للمجالات	منتسب		غير منتسب		(ت)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.78	0.39	3.31	0.70	3.19	0.00
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.41	0.38	2.16	0.15	4.62	0.00
تحديد طبيعة الدعم	3.31	0.46	2.75	0.43	5.57	0.00
التسويق	3.03	0.28	2.76	0.32	3.70	0.00
الدرجة الكلية	**3.13**	**0.32**	**2.74**	**0.33**	**5.05**	**0.00**

دال إحصائياً عند مستوى (α ≤ 0.05).

نلاحظ من الجدول (13.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية

ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعا لمتغير الانتساب لجمعية وذلك لصالح المزارعين المنتسبين لجمعية.

4.3.6: فحص الفرضية السادسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين.

الجدول (14.4) يبين اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين.

الجدول (14.4)نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين:

الدرجة الكلية للمجالات	نعم		لا		(ت)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.65	0.48	2.84	0.73	6.48	0.00
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.28	0.27	2.08	0.12	3.69	0.00
تحديد طبيعة الدعم	2.97	0.51	2.67	0.40	2.79	0.01
التسويق	2.91	0.29	2.61	0.32	4.60	0.00
الدرجة الكلية	2.95	0.32	2.55	0.34	5.60	0.00

دال إحصائياً عند مستوى (α ≤ 0.05).

نلاحظ من الجدول (14.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة لصالح المزارعين الذين ينشرون البذور البلدية.

4.3.7: فحص الفرضية السابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين.

لفحص الفرضية استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نعم أقوم بنشر البذور البلدية بين المزارعين كما يوضحه الجدول (15.4).

الجدول (15.4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين:

الدرجة الكلية للمجال	أقوم بنشر البذور مجانا للمزارعين المجاورين	أقوم بنشر البذور مجانا لمزارعين على مستوى الوطن	أقوم بنشر البذور من خلال بيعها لأي احد	أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.6902	3.5	3.6306	4
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.3113	2.5833	2.2389	2.25
تحديد طبيعة الدعم	3.0163	3.1667	2.9194	3.5
التسويق	2.8913	3.2083	2.9028	3
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	**2.9786**	**3.1146**	**2.9229**	**3.1875**

وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير نعم أقوم بنشر البذور البلدية بين المزارعين عند العينة. والجدول (16.4) يبين ذلك.

الجدول (16.4) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين:

الدرجة الكلية للمجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	بين المجموعات	13.47	4	3.37	10.44	0.00
	داخل المجموعات	30.65	95	0.32		
	المجموع	44.12	99			
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	بين المجموعات	1.15	4	0.29	5.23	0.00
	داخل المجموعات	5.22	95	0.06		
	المجموع	6.37	99			
تحديد طبيعة الدعم	بين المجموعات	2.37	4	0.59	2.54	0.05
	داخل المجموعات	22.09	95	0.23		
	المجموع	24.46	99			
التسويق	بين المجموعات	2.17	4	0.54	6.11	0.00
	داخل المجموعات	8.45	95	0.09		
	المجموع	10.62	99			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	3.47	4	0.87	8.18	0.00
	داخل المجموعات	10.07	95	0.11		
	المجموع	13.54	99			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (16.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية

تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية للأداة وذلك لصالح أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات تبعا للمجال الأول الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية، أقوم بنشر البذور مجانا لمزارعين على مستوى الوطن تبعا للمجال الثاني التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية ، أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات تبعا للمجال الثالث تحديد طبيعة الدعم، أقوم بنشر البذور مجانا لمزارعين على مستوى الوطن تبعا للمجال الرابع التسويق.

4.3.8 فحص الفرضية الثامنة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور.

الجدول (17.4) يبين اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور.

الجدول (17.4) نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور:

الدرجة الكلية للمجالات	نعم		لا		(ت)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.46	0.65	2.97	0.75	2.04	0.04
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.23	0.26	2.09	0.13	1.50	0.14
تحديد طبيعة الدعم	2.90	0.50	2.72	0.39	0.99	0.33
التسويق	2.85	0.31	2.53	0.36	2.76	0.01
الدرجة الكلية	**2.86**	**0.36**	**2.58**	**0.34**	**2.12**	**0.04**

*دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (17.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال الإرشاد الزراعي ومجال التسويق والدرجة الكلية تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور لصالح المزارعين الذين لديهم معرفة في إكثار البذور ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية للمجالين وعلى الدرجة الكلية للأداة لصالح من المزارعين الذين أجابوا نعم.

أما بالنسبة لمجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية ومجال تحديد طبيعة الدعم فقد تم قبول الفرضية الصفرية لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.

4.3.9 فحص الفرضية التاسعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور.

الجدول (18.4) يبين اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور.

الجدول (18.4)نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور:

الدرجة الكلية للمجالات	عندي خبرة في إكثار جميع البذور البلدية		عندي خبرة في إكثار بعض البذور البلدية		(ت)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.66	0.51	3.06	0.72	4.63	0.00
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.29	0.28	2.11	0.17	3.33	0.00
تحديد طبيعة الدعم	2.98	0.53	2.75	0.41	2.06	0.04
التسويق	2.95	0.25	2.67	0.35	4.40	0.00
الدرجة الكلية	**2.97**	**0.32**	**2.65**	**0.35**	**4.37**	**0.00**

*دال إحصائياً عند مستوى (α ≤ 0.05).

نلاحظ من الجدول (18.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية لصالح الذين عندهم خبرة في إكثار جميع البذور البلدية.

4.3.10 فحص الفرضية العاشرة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية.

الجدول (19.4) يبين اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية.

الجدول (19.4)نتائج اختبار (ت) (Independent t-test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير الجهة المشرفة للمؤسسات التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية:

الدرجة الكلية للمجالات	حكومية		غير حكومية		(ت)	الدلالة*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	3.30	0.69	3.76	0.46	−3.17	0.00
التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية	2.17	0.16	2.37	0.39	−3.72	0.00
تحديد طبيعة الدعم	2.70	0.40	3.40	0.35	−7.86	0.00
التسويق	2.74	0.32	3.07	0.20	−4.80	0.00
الدرجة الكلية	**2.73**	**0.33**	**3.15**	**0.30**	**−5.79**	**0.00**

*دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

نلاحظ من الجدول (19.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية لصالح المؤسسات غير الحكومية.

الفصل الخامس

5. مناقشة نتائج الدراسة والاستنتاجات والتوصيات

5.1 مناقشة نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت والتعرف على اختلاف تقدير أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت تبعا للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مساحة الأرض، المنطقة، نوع الحيازة الزراعية، التفرغ للعمل الزراعي، متوسط دخل الأسرة، الانتساب لجمعيات) ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد أسئلة الدراسة وفرضياتها والإجابة عنها من خلال النتائج الواردة بالفصل الرابع.

وفيما يلي مناقشة النتائج تبعا لسؤال الدراسة بمجالاته والفرضيات المنبثقة عنه:

5.1.1: مناقشة سؤال الدراسة :

ما دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت؟

يتضح من الجدول (1.4) السابق أن متوسط الاستجابة على المعدل العام لجميع الفقرات بلغ (2.84) وانحراف معياري بلغ (0.37) بدرجة موافقة متوسطة بالنسبة للمبحوثين، وبالعودة إلى المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي **للمجال الأول** " الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية " بلغ (3.42) بدرجة موافقة كبيرة مما يعني أن توجهات المبحوثين كانت ايجابية لهذا المجال وبدرجة أثر كبيرة ، ومما عزز من دور الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية ما جاء في فقرات الدراسة بحيث يتضح بان المؤسسة تقوم بالإرشاد الزراعي بشكل عام وخاصة في الزراعات البعلية ومن ضمنها البذور البلدية بالإضافة إلى أنها تستخدم الإعلام الزراعي كالنشرات وغيرها لتقديم الإرشادات للمزارعين حول بذور الخضار البلدية هذا بالإضافة إلى عقد لقاءات جماعية للمزارعين حول موضوع بذور الخضار البلدية وقد أكد المزارعون أنهم يستفيدون من الإرشادات التي تقدمها المؤسسة لهم بخصوص بذور الخضار البلدية.

وجاءت هذه النتيجة متوافقة تماما مع تجربة وزارة الزراعة التي تعنى بشكل رئيس بالإرشاد الزراعي في كافة القطاعات ومن ضمنها إرشاد المزارعين حول الزراعات البعلية والبذور البلدية للحفاظ على هذه البذور من الانقراض، وتتوافق أيضا مع تجربتي كل من مؤسسة اتحاد لجان العمل الزراعي ومؤسسة الإغاثة الزراعية واللتان قامتا منذ العام (1995) بتدريب فئة معينة من المزارعين بشكل مكثف بخصوص إنتاج وتحسين البذور البلدية.

ويتوافق ذلك أيضا مع دراسة (1987،millar) والتي بينت أن المزارعين لا زالوا يحافظون على الأصناف البلدية إلى جانب الأصناف المهجنة للحفاظ على التنوع الحيوي في حقولهم.

ويفسر الباحث أن درجة (موافقة كبيرة) التي جاءت في نتائج مجال الإرشاد الزراعي كانت بسبب تركيز وزارة الزراعة بشكل خاص ممثلة بمديرية زراعة سلفيت على الإرشاد الزراعي ووصول المرشدين الزراعيين إلى معظم المزارعين في تلك المنطقة بشكل دوري ومن خلال برنامج إرشادي تنظمه مديرية الزراعة بشكل شهري وإرشاد المزارعين وتوعيتهم في كافة القطاعات الزراعية ومن ضمنها الإرشاد الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية في محافظة سلفيت.

أما فيما يتعلق بالمجال الثاني والذي يتضمن " التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية " فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (2.22) وبدرجة موافقة قليلة وانحراف معياري بلغ (0.25) ، وبالعودة إلى المتوسطات الحسابية فإننا نجد أن توجهات المبحوثين كانت سلبية لهذا المجال، ومما عزز درجة الأثر السلبية لهذا المجال هو عدم قيام المؤسسة بجلب القانونيين معها عند زيارة المزارعين وعدم قيام المؤسسة بتسجيل كميات البذور البلدية التي ينتجها المزارعون لحفظ حقوقهم بالإضافة إلى انه لا يوجد لدى المؤسسة برامج خاصة لتشجيع المزارعين لعمل جمعيات تساعدهم في حفظ حقوقهم لدى الجهات الرسمية ولا تقوم هذه المؤسسة بالضغط على الجهات الرسمية لإصدار القوانين الخاصة بحماية البذور البلدية وان وجدت لا يتم تطبيقها، أضف إلى ذلك أن المؤسسة لا تقوم بعمل دورات تدريبية للمزارعين حول الأمور القانونية للبذور البلدية ولا تعمل على جمع القوانين والتشريعات التي تخص إنتاج بذور الخضار البلدية في كتيب وتوزعه على المزارعين.

ويرى الباحث أن درجة (موافقة قليلة) التي جاءت في نتائج مجال" التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية " كانت بسبب عدم تركيز كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوعية المزارعين المنتجين لبذور الخضار البلدية حول طبيعة الأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات الرسمية وبالتالي عدم اطلاع المزارعين ومعرفة حقوقهم عند حفظ وحماية وإكثار هذه البذور بالإضافة إلى عدم وجود نشرات أو كتيبات لدى هذه المؤسسات تشرح فيها تلك القوانين والتشريعات ليستطيع المزارع الرجوع إليها والاستفادة منها.

أما فيما يتعلق بالمجال الثالث والذي يتضمن " تحديد طبيعة الدعم" فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (2.89) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري بلغ (0.50) ، وبالعودة إلى المتوسطات الحسابية فإننا نجد أن توجهات المبحوثين كانت متوسطة لهذا المجال ومما عزز درجة الأثر المتوسطة هو أن المؤسسة تعتمد المزارعين الرياديين الملتزمين بتعليماتها وتدعمهم وخاصة مزارعي محاصيل الخضار البعلية من اجل زيادة المساحة المزروعة ببذور الخضار البلدية وتقوم بعض المؤسسات غير الحكومية بشراء الفائض من البذور البلدية من المزارعين لتشجيعهم على الاستمرار في زراعتها، ولكن بالمقابل فان المؤسسة لا تقدم المدخلات اللازمة للزراعة كالبذور البلدية والسماد والمبيدات وغيرها للمزارعين الذين ينتجون بذور خضار بلدية بالإضافة إلى ذلك لا تقوم بتعويض مزارعي البذور البلدية في حال تعرضهم للخسائر والكوارث الطبيعية.

وتخالف هذه النتيجة لتجارب بعض المؤسسات ومنها تجربة جمعية مزارعي جنين حيث قامت الجمعية بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة بإنشاء بنك إقراض للبذور من خلال تزويد المزارعين بالبذور واستردادها دون فوائد، وكذلك تجربة الإغاثة الزراعية والتي قامت بتوزيع البذور البلدية على مختلف المحافظات بالإضافة إلى قيام عدد من المؤسسات غير الحكومية والتي

منها الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي بإنشاء بنوك لحفظ البذور تخص هذه المؤسسات من خلال جمعها من المزارعين وحفظها في هذه البنوك.

ويرى الباحث تفسيرا لهذه النتيجة المتوسطة أن سبب ذلك يعود إلى وجود عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية تقوم بالتواصل مع مزارعي بذور الخضار البلدية ويقدمون أشكالا متنوعة من الدعم منها الدعم المادي أو الدعم المعنوي أو الدعم اللوجستي وغيرها من أشكال الدعم إلا أن هذا الدعم يعتبر غير كافي ولا يصل إلى جميع المزارعين في المنطقة بل يستفيد من هذا الدعم فئة قليلة من المزارعين.

أما فيما يتعلق بالمجال الرابع والذي يتضمن " التسويق" فنجد أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (2.83) وبدرجة موافقة متوسطة وانحراف معياري بلغ (0.33) وبالعودة إلى المتوسطات الحسابية فإننا نجد أن توجهات المبحوثين كانت متوسطة لهذا المجال ومما عزز درجة الأثر المتوسطة هو أن المؤسسات بشكل عام إن كانت حكومية أو غير حكومية تساعد المزارعين بتسويق منتجاتهم من خلال إقامة دورات تدريبية للمزارعين تخص الأمور التسويقية من اجل رفع قدراتهم التسويقية لدخولهم إلى الأسواق ومن خلال إقامة المعارض والمهرجانات وخاصة بإقامة مهرجان التسوق السنوي (مهرجان الفقوس) والذي يقام على أراضي بلدة دير بلوط في السهل التابع لها وبمشاركة كافة المؤسسات الزراعية الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى قيام المؤسسات بمساعدة الجمعيات النسوية الزراعية في البلدة بالمشاركة بالمعارض الزراعية التي تقام على مستوى الوطن، ولكن بالمقابل فان المؤسسة لا تقوم بشكل عام وعلى مدار العام ولكافة المحاصيل بمساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم الزراعية ولا تساعدهم بالتشبيك مع المؤسسات الدولية والمحلية لفتح أسواق خارجية وداخلية لتسويق منتجاتهم إن كانت ثمار أو بذور.

وتطابق هذه النتيجة لتجارب وزارة الزراعة والمؤسسات غير الحكومية التي تدعم إقامة المهرجانات والمعارض الزراعية بشكل عام من خلال وجود دائرة مختصة في وزارة الزراعة تسمى دائرة المعارض والمهرجانات الزراعية حيث يتم المساهمة في دعم مهرجان التسوق السنوي (مهرجان الفقوس) الذي يقام في سهل دير بلوط سنويا بالإضافة إلى مساعدة الجمعيات النسوية في دير بلوط بالمشاركة في بعض المعارض الزراعية التي تقام في محافظات الوطن، وتطابق أيضا هذه النتيجة تجارب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بعمل الدورات التدريبية التي تهتم بالتسويق لرفع قدرات المزارعين على الترويج لمنتجاتهم إن كانت ثمارا أو بذورا.

ويرى الباحث تفسيرا لهذه النتيجة المتوسطة أن المزارعين والمزارعات في محافظة سلفيت بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص لا يشاركون في جميع المعارض والمهرجانات الزراعية التي تقام على ارض الوطن ولا يشاركون مطلقا بتلك المعارض خارج الوطن ولكنهم في نفس الوقت يؤكدون أنهم يشاركون في الدورات التدريبية التي تقيمها المؤسسات الزراعية وهذا ناتج عن قيام وزارة الزراعة ممثلة بمديرية زراعة سلفيت بعقد اللقاءات والدورات التدريبية للمزارعين بمختلف المواضيع الزراعية بشكل عام وبالأمور التسويقية بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك وحسب رأي الباحث فان هذه المؤسسات وخاصة وزارة الزراعة لا تقوم بنفسها بشراء البذور والمنتجات الزراعية من المزارعين ودفع ثمنها لهم لان ذلك ليس من سياسة وأهداف وزارة الزراعة وإنما يقتصر دورها على المساعدة في فتح الأسواق الداخلية والخارجية للترويج لهذه المنتجات من قبل المزارعين أنفسهم.

5.1.2: مناقشة فرضيات الدراسة

5.1.2.1: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير جنس المزارع.

نلاحظ من الجدول (2.4) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت لمجالي (التشريعات والقوانين ، تحديد طبيعة الدعم) تبعا لمتغير جنس المزارع ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية وذلك لان α أكبر من 0.05.

كما يظهر من الجدول (2.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت لمجالي الإرشاد الزراعي ، والتسويق وحسب جميع فقرات الأداة تبعا لمتغير جنس المزارع ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 وذلك لصالح المزارعين الإناث.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير الجنس حول مجالي الإرشاد الزراعي والتسويق وعلى الدرجة الكلية ولصالح المزارعات (الإناث) لان النسبة العظمى من المزارعين في منطقة الدراسة وخاصة في بلدة دير بلوط هن من الإناث وبالتالي فان الإناث يتلقين أساليب الإرشاد

الزراعي المختلفة من المرشدين الزراعيين باستمرار وعلى مدار العام وكذلك المزارعات (الإناث) هن اللواتي يتلقين الدورات التدريبية المتعلقة بالأمور التسويقية وغيرها وهن من يقمن بتسويق منتجاتهن في نهاية الموسم بعكس المزارعين (الذكور).

ويفسر الباحث أيضا عدم وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير الجنس حول مجال القوانين والتشريعات ومجال طبيعة الدعم ويرجع ذلك حسب رأي الباحث بان المزارعين إن كانوا ذكورا أو إناثا ليس لديهم معلومات كافية عن طبيعة القوانين والتشريعات والأنظمة المعمول بها أو المصادق عليها من قبل الجهات المعنية فيما يخص البذور البلدية ويعتبرون أيضا بان الدعم المقدم لهذا القطاع من قبل المؤسسات المختلفة غير كافي لذلك جاءت الإجابات متقاربة تقريبا من قبل الذكور والإناث حول هذا الموضوع.

وجاءت هذه النتائج مطابقة لتجارب المؤسسات الزراعية المختلفة وخاصة وزارة الزراعة والتي تتواصل مع المزارعات (الإناث) أكثر من المزارعين (الذكور) وخاصة في بلدة دير بلوط فيما يتعلق بالإرشاد الزراعي والإرشاد التسويقي باعتبار الإناث هن أكثر عملا في القطاع الزراعي في منطقة الدراسة من الذكور.

5.1.2.2: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

للمزارع.

يتضح من الجدول (4.4) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمزارع ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية وذلك لان α أكبر من 0.05.

وحسب رأي الباحث فان عدم وجود فروق دالة إحصائيا حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمزارع يعود إلى أن حصول المزارع على الشهادة العلمية أو عدم وجودها لا يؤثر بشكل عام على إجابات المبحوثين حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية فيما يخص البذور البلدية.

5.1.2.3: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير مساحة الأرض.

يتضح من الجدول (6.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار

البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير مساحة الأرض ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 لصالح من يملكون أكثر من (10) دونم لجميع المجالات والدرجة الكلية للأداة ما عدا مجال التشريعات والقوانين وذلك لصالح من يملكون من (6–10) دونم.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير مساحة الأرض على مجالات الدراسة (الإرشاد الزراعي ، طبيعة الدعم ، والتسويق) وعلى الدرجة الكلية وذلك للمزارعين الذين يملكون أكثر من (10) دونم وذلك لان هؤلاء المزارعين وبالرغم من عددهم القليل إلا أنهم أكثر المزارعين استفادة من الإرشاد الزراعي الذي تقدمه المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بالإضافة إلى أنهم المزارعون الأكثر استفادة من الدعم المقدم من هذه المؤسسات وبالتالي الاستفادة في نهاية المطاف بتسويق منتجاتهم على عكس الفئات التي تملك مساحات اقل.

وجاءت هذه النتائج مخالفة لتجارب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي ساعدت بعض المزارعين الذين يملكون مساحة لا تزيد عن (5) دونم كما فعلت مؤسسة (ايكاردا) حيث قامت بتزويد ما يقارب (100) مزارع بالبذور البلدية بمساحة (5) دونمات لكل مزارع.

وجاءت هذه النتائج مخالفة لدراسة (Almekinders وآخرون ،1994) والتي بينت أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية متكاملان ويعملان على إنتاج البذور وتوزيعها لصغار المزارعين.

5.1.2.4: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير المنطقة.

نلاحظ من الجدول (4.8) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة (الإرشاد الزراعي ، طبيعة الدعم ، والتسويق) وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغير المنطقة ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 وذلك لصالح المزارعين الذين يسكنون في قرية دير بلوط .

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير المنطقة على مجالات الدراسة (الإرشاد الزراعي ، طبيعة الدعم ، والتسويق) والدرجة الكلية وذلك لصالح قرية دير بلوط وذلك لان معظم الدراسة شملت المزارعين في قرية دير بلوط وبلغت نسبتهم (80%) ومعظم الجولات الإرشادية للمرشدين الزراعيين تتم في سهل دير بلوط وبالتالي هم المزارعون الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات وخاصة فيما يتعلق بالإرشاد الزراعي وطبيعة الدعم والتسويق أما فيما يتعلق بمجال القوانين والتشريعات فقد جاء لصالح المزارعين في قرية مسحه وسبب ذلك أن معظم المبحوثين في قرية مسحه هم من المثقفين والذين لهم علاقة بالمؤسسات الزراعية وعلى دراية ببعض

المعلومات حول القوانين والتشريعات التي تخص البذور البلدية.

وجاءت هذه النتائج موافقة لدراسة (Danielson و Dijkstra ،2001) حيث وجد أن المنطقة المزروعة بأصناف الذرة والفول البلدية والمحسنة وعدد الأصناف التي يزرعها كل مزارع من كل صنف يختلف من موقع إلى آخر بشكل كبير.

5.1.2.5: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الانتساب لجمعية.

نلاحظ من الجدول (9.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الانتساب لجمعية ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 وذلك لصالح نعم انتسب لجمعية.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير الانتساب لجمعية على كافة مجالات الدراسة والدرجة الكلية وذلك لصالح الانتساب لجمعية وسبب ذلك وحسب رأي الباحث بأن المؤسسات العاملة

في القطاع الزراعي وخاصة المؤسسات غير الحكومية تركز في نشاطاتها ومشاريعها على المزارعين والمزارعات المنتسبين للجمعيات المختلفة وبالتالي فان كافة مجالات الدراسة كانت ايجابية بالنسبة للمزارعين المنتسبين للجمعيات من جميع النواحي إن كانت في الإرشاد الزراعي أو الدعم أو التسويق أو المعرفة بالقوانين والتشريعات.

وجاءت هذه النتائج موافقة لتجارب جميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين وخاصة المؤسسات غير الحكومية وخاصة لجان الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي والتي تتعامل بشكل رئيسي مع المزارعين المنتسبين لجمعيات زراعية ومنضويين تحت إطار جمعيات زراعية متخصصة.

5.1.2.6: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين.

نلاحظ من الجدول (10.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 لصالح المزارعين

الذين ينشرون البذور البلدية.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين على كافة مجالات الدراسة والدرجة الكلية لصالح المزارعين الذين ينشرون البذور البلدية وذلك لان معظم المزارعين بشكل عام يقومون بتوزيع ونشر البذور البلدية التي ينتجونها بطريقة أو بأخرى إلى مزارعين آخرين أو جمعيات أو مؤسسات وهي البذور الزائدة والفائضة عن حاجتهم في الموسم المقبل وفي نفس الوقت هم أيضا يقوموا بأخذ بذور بلدية من مزارعين آخرين إذا نقص عندهم كميات منها وبالتالي هناك تعاون فيما بين المزارعين في نشر البذور البلدية فيما بينهم.

وجاءت هذه النتائج موافقة لتجارب جميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين إن كانت حكومية أو غير حكومية وخاصة تجارب المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية والذي يقوم بإكثار البذور البلدية التي يجمعها من المزارعين ثم يقوم بتوزيعها عليهم مرة أخرى وهكذا.

5.1.2.7: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين.

نلاحظ من الجدول (12.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 وذلك لصالح أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات تبعا للمجال الأول الإرشاد الزراعي والمجال الثالث تحديد طبيعة الدعم ، وأقوم بنشر البذور مجانا للمزارعين على مستوى الوطن تبعا للمجال الثاني التشريعات والقوانين والمجال الرابع التسويق.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين وذلك لصالح أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات تبعا للمجال الأول الإرشاد الزراعي والمجال الثالث تحديد طبيعة الدعم وحسب رأي الباحث فان المزارعين الذين يتلقون الإرشاد الزراعي ودعما من بعض المؤسسات فإنهم يقومون بتزويد هذه المؤسسات بالبذور البلدية من اجل الاحتفاظ بها وإكثارها وتداولها وعادة يكون ذلك من خلال اتفاقية بين المزارعين وهذه المؤسسات الداعمة، أما بالنسبة للمجالين الآخرين التشريعات والقوانين، والتسويق فان نشر البذور يتم للمزارعين على مستوى الوطن ويعني ذلك ومن وجهة نظر الباحث أن هؤلاء المزارعين يقومون ببيع وتداول هذه البذور على مستوى الوطن وليس في نفس المنطقة فقط وعادة يكون هؤلاء المزارعين من كبار المزارعين والذين ينتجون كميات كبيرة من هذه البذور.

وجاءت هذه النتائج موافقة لتجربة جمعية مزارعي جنين والتي تعاونت مع المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة من خلال إقراض المزارعين البذور البلدية ومن ثم قيام

المزارعين بإرجاع نفس الكمية من البذور بعد زراعتها والحصول على إنتاجها من البذور وبالتالي فان المزارعين يقومون بتزويد الجمعية بكمية البذور المتفق عليها من قبل الطرفين.

5.1.2.8: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور.

نلاحظ من الجدول (13.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجال الإرشاد الزراعي ومجال التسويق والدرجة الكلية تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 لصالح المزارعين الذين لديهم معرفة في إكثار البذور.

أما بالنسبة لمجال التشريعات والقوانين ومجال تحديد طبيعة الدعم فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية وذلك لان α أكبر من 0.05.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمجالي الإرشاد الزراعي والتسويق حول المعرفة في إكثار البذور البلدية بان هؤلاء المزارعين وحسب رأي الباحث لديهم المعرفة الجيدة بذلك بسبب تركيز الإرشاد الزراعي من قبل المرشدين الزراعيين للمزارعين من خلال اللقاءات والندوات والمحاضرات التي يتلقاها المزارعون وكذلك الدورات التدريبية حول المواضيع التسويقية الضرورية لهذه البذور وبالتالي أصبح لهؤلاء المزارعين دراية كبيرة حول معرفتهم في إكثار البذور البلدية.

ويرى الباحث أيضا انه لا يوجد فروق دالة إحصائيا تبعا لمجالي القوانين والتشريعات وتحديد طبيعة الدعم لان المزارعين بشكل عام وحسب رأي الباحث ليس لديهم معلومات كافية حول هذين المجالين فيما يخص إكثار البذور البلدية وليس عندهم دراية كافية بالقوانين والتشريعات وطبيعة الدعم عند إكثار البذور البلدية.

وجاءت هذه النتائج موافقة لتجارب معظم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الحكومية وغير الحكومية ومنها تجارب وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي حيث قامت هذه المؤسسات بتدريب عدد من المزارعين على إكثار البذور البلدية من خلال عمل دورات تدريبية حول هذا الموضوع.

وتتوافق أيضا مع دراسة (Almekinders وآخرون ،1994) التي خلصت إلى أن إنتاج الأصناف واستخدامها، وإنتاج البذور وتخزينها من قبل المزارعين في ظل الظروف المحلية، وتبادل البذور تعتبر المكونات الرئيسية الثلاثة لنظام ديناميكي يشكل مصدر البذور للمحاصيل الغذائية لصغار المزارعين في البلدان النامية.

5.1.2.9: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور.

نلاحظ من الجدول (14.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 لصالح المزارعين الذين عندهم خبرة في إكثار جميع البذور البلدية.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا لجميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور لصالح المزارعين الذين عندهم خبرة في إكثار جميع البذور البلدية ومن وجهة نظر الباحث فان معظم المبحوثين في منطقة الدراسة يعرفون ويستطيعون إكثار وإنتاج البذور البلدية باعتبار أن هذه العملية سهلة ولا تحتاج إلى دراية وتكنولوجيا عالية بالإضافة إلى قيام المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الحكومية وغير الحكومية بالتواصل مع المزارعين وإعطائهم الإرشادات الزراعية اللازمة لذلك وكذلك إعطائهم الدورات الفنية والتسويقية حول موضوع إنتاج وإكثار البذور البلدية.

وجاءت هذه النتائج موافقة بشكل كبير لتجارب وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي في عملية تدريب المزارعين في إكثار وإنتاج وتداول البذور البلدية حيث تقوم مديرية زراعة سلفيت بإرشاد المزارعين حول العديد من الأمور ومنها إرشادهم حول كيفية إنتاج وإكثار البذور البلدية بشكل نظري ولكن فان مؤسستي الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي قامتا بتدريب بعض المزارعين في مناطق مختلفة من الوطن على إنتاج وإكثار البذور بشكل عملي.

5.1.2.10: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية.

نلاحظ من الجدول (15.4) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت حسب جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية ونتيجة لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وذلك لان α أقل من 0.05 وذلك لصالح المؤسسات غير الحكومية.

ويفسر الباحث وجود فروق دالة إحصائيا لجميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية تبعا لمتغير الجهة المشرفة التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية وذلك لصالح المؤسسات غير الحكومية وحسب رأي الباحث لان المؤسسات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال عددها كبير مقارنة

مع عدد المؤسسات الحكومية التي تعمل في هذا المجال وهي فقط مديرية زراعة سلفيت ممثلة لوزارة الزراعة في المنطقة، وبشكل عام فان المؤسسات غير الحكومية وحسب رأي الباحث عندما تعمل ضمن مشروع في إحدى المناطق فإنها وبالرغم من استهدافها عدد قليل من المزارعين إلا أنها تقدم لهم كافة الأمور التي يحتاجها المزارعون من إرشاد زراعي ودعم وتسويق وبناء قدرات يشمل الأمور الزراعية والقانونية والتسويقية، من هنا جاءت إجابات المبحوثين لصالح المؤسسات غير الحكومية.

وجاءت هذه النتائج مطابقة للتجارب التي تم عرضها في الفصل الثاني من هذه الدراسة حيث يوضح مضمون ذلك الفصل شرحا عن التجارب التي قامت بها المؤسسات غير الحكومية حول موضوع البذور البلدية وهي مؤسسات الإغاثة الزراعية ،معهد الأبحاث التطبيقية/القدس (مؤسسة أريج)، اتحاد لجان العمل الزراعي ، جمعية مزارعي جنين ، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) ، بالإضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة (FAO) وغيرها من المؤسسات غير الحكومية والجمعيات المحلية والدولية، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية فلا يوجد سوى وزارة الزراعة والتي تمثلها مديرية زراعة سلفيت والمركز الوطني للبحوث الزراعية التي عملت في هذا المجال.

5.2الاستنتاجات:

1-تبين أن معظم المزارعين يستفيدون من الإرشاد الزراعي المقدم من المؤسسات الزراعية المختلفة بشكل أو بآخر.

2-تبين بأن معظم المزارعين ليس لديهم معلومات كافية عن القوانين والتشريعات والأنظمة التي تخص البذور البلدية وتحفظ حقوقهم.

3-تبين بأن المؤسسات الزراعية تقوم بتقديم الدعم لفئة قليلة من المزارعين وتحديدا المزارعين الرياديين وتعمل أحيانا على شراء الفائض من البذور البلدية من المزارعين ولكن بالمقابل لا تقدم هذه المؤسسات المدخلات اللازمة للزراعة ولا تقوم بتعويض المزارعين الذين يتعرضون للخسائر والكوارث.

4-تبين بأن المؤسسات الزراعية تساعد المزارعين بعمل دورات تدريبية تسويقية والمشاركة في المعارض والمهرجانات التسويقية ولكنها بالمقابل لا تقوم بالمساعدة على التشبيك مع المؤسسات الدولية والمحلية ولا تقوم بفتح قنوات تسويقية خارجية لتسويق منتجاتهم.

5-معظم المزارعين في منطقة الدراسة هم من المزارعين الإناث وخاصة في بلدة دير بلوط وبالتالي هن أكثر من يتلقين أساليب الإرشاد الزراعي المختلفة إن كانت دورات تدريبية فنية أو تسويقية أو غيرها.

6-المزارعون الذين يملكون أكثر من 10 دونم مزروعة بالخضار البلدية هم أكثر المزارعين استفادة من خدمات المؤسسات الزراعية وذلك لان الفائض لديهم كبير وبالتالي فهم بحاجة الى خدمات هذه المؤسسات.

7-تعتبر بلدة دير بلوط هي أكثر البلدات في محافظة سلفيت تقوم بزراعة البذور البلدية وذلك لوجود سهل البلدة الذي ينتشر فيه هذه الزراعات.

8-يعتبر المزارعون المنتسبون للجمعيات الزراعية أكثر استفادة من خدمات المؤسسات الزراعية من المزارعين غير المنتسبين.

9-يعتبر المزارعون في منطقة الدراسة على اطلاع ودراية في معرفة إكثار البذور البلدية ويقومون بطرقهم التقليدية بعملية الإكثار ونشر هذه البذور بطريقة أو بأخرى إلى مزارعين آخرين في نفس

المنطقة أو في مناطق أخرى.

10-تبين بأن المؤسسات غير الحكومية هي أكثر تواصلا وتقديما للخدمات للمزارعين من المؤسسات الحكومية وذلك باعتبار أن عدد المؤسسات غير الحكومية أكثر بكثير من المؤسسات الحكومية.

5.3 التوصيات:

وبناء على استنتاجات هذه الدراسة فقد خرجت بمجموعة من التوصيات كان لا بد من ذكرها لرفعها كمقترحات للجهات المعنية من اجل الأخذ بها بعين الاعتبار عند تقديم الخدمات والمشاريع والبرامج للمزارعين الذين يقومون بزراعة الخضار الناتجة من بذور بلدية، ومن هذه التوصيات التي خرج بها الباحث كما يلي:

1-ضرورة الاهتمام أكثر من قبل المنظمات العاملة في القطاع الزراعي بمحافظة سلفيت بشكل عام وبمنطقة الدارسة بشكل خاص حيث تبين بان الجهات المعنية بالحفاظ على البذور البلدية لم تقم بإجراء اللازم في هذه المنطقة بالرغم من أن هذه المنطقة غنية بالبذور البلدية ولا زال العديد من المزارعين فيها يستخدمونها لغاية الآن.

2-ضرورة قيام المراكز البحثية وخاصة المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة بالاهتمام أكثر في هذه المنطقة وتكثيف البحوث اللازمة من اجل الحفاظ على ما تبقى من البذور البلدية في فلسطين.

3-ضرورة تكثيف الجهود من قبل المنظمات العاملة في القطاع الزراعي بزيادة ورفع كفاءة الإرشاد

الزراعي الذي تقدمه هذه المنظمات للمزارعين بشكل عام ولمزارعي الخضار المنتجة للبذور البلدية بشكل خاص.

4-ضرورة الاهتمام أكثر من قبل المنظمات العاملة في القطاع الزراعي بتوضيح الأمور القانونية والتشريعات والأنظمة التي تخص البذور البلدية، حيث تبين بأن المزارعين في منطقة الدراسة ليس لديهم أية معلومات حول هذه المواضيع وأهميتها للحفاظ على هذا الإرث الوطني المتمثل في البذور البلدية وإكثارها وتداولها بين المزارعين.

5-تكثيف الجهود من قبل جميع المنظمات العاملة في القطاع الزراعي لتوفير الدعم اللازم للمزارعين الذين لا زالوا يحافظون على البذور البلدية ويستخدمونها ويحافظون عليها من خلال تقديم المشاريع اللازمة لذلك وتقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي لهم.

6-زيادة الاهتمام بهؤلاء المزارعين ورفع قدراتهم وتدريبهم على آخر التطورات في عملية إكثار البذور البلدية وانتخاب البذور الجيدة ورفع قدراتهم التسويقية ومساعدتهم في فتح قنوات للتسويق الداخلي والخارجي لتسويق الفائض من إنتاج هذه البذور.

7-ضرورة تفعيل البنك الوطني لحفظ البذور البلدية من قبل وزارة الزراعة وذلك بهدف الحفاظ على هذه البذور من الانقراض وكذلك لحفظ حقوق المزارعين المنتجين لهذه البذور.

8-ضرورة تركيز المنظمات العاملة في القطاع الزراعي على تقديم الإرشادات اللازمة والدعم اللازم للجمعيات الزراعية بشكل عام وللجمعيات النسوية والقطاع النسائي بشكل خاص لان معظم العاملين في قطاع البذور البلدية هن من النساء وخاصة في بلدة دير بلوط.

9-ضرورة قيام المنظمات العاملة في القطاع الزراعي بمساعدة الجمعيات الزراعية العاملة في

محافظة سلفيت بالتشبيك مع الجمعيات الزراعية والمؤسسات المحلية والدولية لمساعدتها في تسويق الفائض من الإنتاج من اجل عدم انخفاض أسعار هذه المنتجات وخاصة منتجات الخضار الناتجة من البذور البلدية.

10-ضرورة قيام مزارعي البذور البلدية بالانتساب ضمن جمعيات متخصصة وذلك لسهولة تواصل المنظمات العاملة في القطاع الزراعي مع هذه الجمعيات وتقديم الدعم والإرشادات اللازمة لهم.

المراجع:

المراجع العربية:

1- اتحاد لجان العمل الزراعي، (2009)، البنك الوطني للبذور البلدية، رام الله، فلسطين.

2- اتحاد لجان العمل الزراعي،(2008)، دليل انتاج وتحسين البذور البلدية، الخليل، فلسطين.

3- إسعيد، حسام الدين، (2010)، دليل تحسين وإنتاج البذور البلدية، رام الله، فلسطين، ص (3-11).

4- بيلو، عبد الرؤوف سليمان، (2011): دراسة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي ودورها في تطوير صغار المزارعين للمساهمة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، جامعة الملك سعود، ص63.

5- جامعة بيت لحم، (2017): محمية واد الزرقا العلوي(وادي صريدة)، محافظة سلفيت، فلسطين.

6- الجهاز المركزي للإحصاء ،(2012)، التعداد الزراعي 2010، النتائج النهائية محافظة سلفيت، سلسلة التقارير الإحصائية 10، رام الله، فلسطين.

7- الجهاز المركزي للإحصاء، (2011)، موقع محافظة سلفيت في فلسطين، فلسطين

8- سالم، عبد الحميد وعواد، حسن، (2004): تربية المحاصيل، الضوي للطباعة والنشر الزقازيق، جمهورية مصر العربية، رقم إيداع 14988-2004.

9- عبد الكافي، إسراء، (2011) "دور القيادة في الإصلاح السياسي، دراسة في العلاقة بين الفكر والممارسة مع التطبيق على نموذج عمر بن عبد العزيز"، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

10-عمري، احمد و دامانيا، عدي، (2005)، تشجيع المجتمعات للحفظ والاستخدام المستدام االتنوع الحيوي الزراعي، ايكاردا، حلب، سوريا.

11-عوده، صادق وآخرون، (2012)، نشرة حول المحافظة على بذور وأصناف الخضار، جمعية الإغاثة التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، دائرة الإرشاد والتقنيات الحديثة، المحلية،مشروع الحد من الفقر، رام الله، فلسطين.

12-مؤسسة ايكاردا، (2017)، فلسطين.

13-المجلس التشريعي الفلسطيني، قانون الزراعة الفلسطيني رقم (2) لعام (2003) وتعديلاته، رام الله، فلسطين.

14-محافظة سلفيت/ الإدارة العامة للتخطيط ، 2017، قاعدة البيانات، سلفيت، فلسطين.

15-مديرية زراعة سلفيت/دائرة الإرشاد الزراعي ، 2017، البيانات الزراعية في محافظة سلفيت، سلفيت، فلسطين.

16-مديرية زراعة سلفيت/الدائرة الفنية ، 2018، النشاطات التي قامت بها المنظمات في محافظة سلفيت، سلفيت، فلسطين.

17-مديرية زراعة سلفيت/قسم التخطيط والإحصاء، 2017، البيانات الزراعية في محافظة سلفيت، سلفيت، فلسطين.

18-مركز العمل التنموي معا/مجلة آفاق البيئة والتنمية، (2011)، بنك البذور لحفظ البذور البلدية وحمايتها من الانقراض، العدد 36، فلسطين.

19-نوى، عمار، (2010)، دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي، جامعة مانتوري، قسنطينة، الجزائر، ص(24-25).

20-هريمات، نادر، (2001)، واقع البذور البلدية في فلسطين وتجربة معهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج)، فلسطين، ص(12-14).

21-وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتخطيط، (2017)، إستراتيجية القطاع الزراعي صمود وتنمية مستدامة (2018-2022)، رام الله، فلسطين.

22-اليونس، عبد الحميد أحمد وآخرون، (1980): مبادئ المحاصيل الحقلية، جامعة بغداد، ص55.

زيارات ميدانية:

1- زيارة صادق عودة تشرين ثاني 2017 للحديث عن نشاطات الإغاثة الزراعية في إنتاج البذور البلدية، الإغاثة الزراعية، رام الله، فلسطين.

2- زيارة داوود عبد الله، شباط (2018) للحديث حول أنشطة المؤسسات غير الحكومية في إنتاج البذور البلدية في دير بلوط محافظة سلفيت.

المراجع الأجنبية:

1- Almekinders, C.J .M., et al, (1994), local seed systems and their importance for an improved seed supply in developing countries, Euphytica 78 : 207-216, Kluwer Academic Publishers, Netherlands.

2- Cromwell, Elizabeth, et al, (1993), sowing beyond the state NGOs and seed supply in developing countries, the Overseas Development Institute, Regent's College, Inner Circle, Regent's Park, London NW1 4NS.

3- Cronbach, L. J. (1951). Coefficient alpha and the internal structure of tests. Psychometrika. 16, 297-334

4- Danielson. A , Dijkstra. A , 2001, towards sustainable development in central America and the Caribbean, Palgrave Macmillan UK.

5- Kunwar, Buddhi, et al, (2016), seed multiplication and distribution in developing countries: What is the best option for Timor-Leste? Seeds of Life Program, Ministry of Agriculture and Fisheries, Comoro Road, Dili, Timor-Leste.

6- Miller, J.F. 1987. Sunflower. In: W.R. Fehr (ed.) Principles of Cultivar Development. Vol. II. Macmillan Publ. Co. New York, USA. 626- 668.

7- Pimentel, Jonald, (2010). A note on the usage of Likert Scaling for research data analysis, Department of Mathematics and Statistics, College of Arts and Sciences, University of Southern Mindanao Kabacan, Cotabato, Philippines. USM R & D 18(2): 109-112 (2010) ISSN 0302-7937.

8- Wood, David et al, (1997), the conservation of agrobiodiversity on-farm: questioning the emerging paradigm, Biodiversity and Conservation 6, 109-129.

مواقع الانترنت:

1- www.alhadeeqa.com
2- www.alquds.com/articles/1476769039015365600/
3- www.elsyasi.com
4- www.info.wafa.ps
5- www.fao.org/seeds
6- www.f.zira3a.net
7- www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue36/topic2.phpwww. wikipedia.org
8- www.muslims-res.com
9- www.pmd.ps
10- www.surveysystem.com

ملحق (1.3): الاستبيان الذي تم استخدامه كأداة للدراسة والذي يخص المبحوثين من المزارعين

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الاستمارة: .....

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا

تخصص: بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

حضرة الفاضل/ة: ..... المحترم/ة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

(دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت)

لذا يرجى الإجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية علما بان إجابتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث : إبراهيم الحمد

2017_ 2018

القسم الأول: خصائص ديمغرافية:

ضع إشارة x في المكان المناسب

1- **الجنس** :1. ☐ ذكر 2. ☐ أنثى

2- **عمر المزارع** : .....

3- **المؤهل العلمي**: 1. ☐ لا يقرأ ولا يكتب 2. ☐ ابتدائي 3. ☐ ثانوي 4. ☐ جامعي

4- **مساحة الأرض**: 1. ☐اقل من دونم 2. ☐ 2-5 دونم 3. ☐ 6-10 دونم 4. ☐ أكثر من 10 دونم

5- **المنطقة(البلدة)** : .....

6- **نوع الحيازة الزراعية**:1. ☐ملك 2. ☐استئجار 3. ☐ مشاركة 4. ☐ مزارعة

7- **التفرغ للعمل الزراعي**:1. ☐متفرغ 2. ☐غير متفرغ

8- **متوسط دخل الأسرة الشهري**:1. ☐ اقل من 1000شيكل 2. ☐ من 1000 – 1500 شيكل 3. ☐ من 1501 – 2000 شيكل 4. ☐من 2001-3000 شيكل 5. ☐ أكثر من 3000 شيكل

9- **الانتساب لجمعية**: 1. ☐ نعم 2. ☐ لا

القسم الثاني: إكثار وحفظ البذور

أولا: هل تقوم بحفظ البذور؟

1. ☐ نعم 2. ☐ لا

إذا كانت الإجابة (نعم) اجب عما يلي:

1. ☐أقوم بحفظ البذور في المزرعة(المنزل)
2. ☐أقوم بحفظ البذور في بنك البذور
3. ☐أقوم بحفظ البذور عند مؤسسات زراعية.(اذكرها:.....)

ثانيا: هل تقوم بنشر البذور البلدية بين المزارعين؟

1. ☐ نعم 2. ☐ لا

إذا كانت الإجابة (نعم) اجب عما يلي:

1. ☐ أقوم بنشر البذور مجانا للمزارعين المجاورين
2. ☐ أقوم بنشر البذور مجانا لمزارعين على مستوى الوطن
3. ☐ أقوم بنشر البذور من خلال بيعها لأي احد
4. ☐ أقوم بنشر البذور مجانا من خلال مؤسسات (اذكرها) .....

ثالثا: هل لديك معرفة في إكثار البذور؟

1. ☐نعم 2. ☐ لا

إذا كانت الإجابة (نعم) اجب عما يلي:

1. ☐عندي خبرة في إكثار جميع البذور البلدية
2. ☐عندي خبرة في إكثار بعض البذور البلدية
3. ☐ عندي خبرة في انتخاب أفضل البذور البلدية

رابعا: ما هو مصدر المعرفة لديك إن وجدت؟ (يمكن أكثر من إجابة)

1. ☐ خبرة الأجداد
2. ☐ من مزارعين آخرين
3. ☐ من خلال التعلم والدراسة
4. ☐ من مؤسسات

خامسا: ما هي أكثر مؤسسة عملت معك في مجال البذور البلدية؟

1. ☐ مؤسسات حكومية (اذكر أكثر واحدة فقط):.....
2. ☐ مؤسسات غير حكومية (اذكر أكثر واحدة فقط):.....

سادسا: ما المحاصيل التي تزرعها، وكيف تقيّم نسبة الإنبات؟

2015				2016				2017			
المحصول	المساحة (دونم)	كمية البذور المنتجة(كغم)	نسبة إنبات البذور*	المحصول	المساحة (دونم)	كمية البذور المنتجة(كغم)	نسبة إنبات البذور*	المحصول	المساحة (دونم)	كمية البذور المنتجة(كغم)	نسبة إنبات البذور*

*عالية، متوسطة، ضعيفة

القسم الثالث: الرجاء وضع إشارة(x) في المكان المناسب

(ملاحظة: أينما تم ذكر كلمة مؤسسة فالمقصود أكثر مؤسسة عملت معك بهذا الموضوع والتي ذكرت في السؤال الخامس من القسم الثاني أعلاه)

الرقم	الفقرة	التقدير				
	المجال الأول/الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم المؤسسة بالإرشاد الزراعي بشكل عام					
2	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول الزراعات البعلية					
3	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول أهمية البذور البلدية بشكل عام					
4	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين بأهمية الحفاظ على بذور الخضار البلدية					
5	تقوم المؤسسة بعمل لقاءات جماعية للمزارعين حول موضوع بذور الخضار البلدية					
6	تستخدم المؤسسة الإعلام الزراعي كالنشرات وغيرها لتقديم الإرشادات للمزارعين حول بذور الخضار البلدية					
7	تقوم المؤسسة بعمل أيام حقل لمزارعين لتوعيتهم حول بذور الخضار البلدية					
8	يستفيد المزارعون من الإرشادات التي تقدمها المؤسسة لهم بخصوص بذور الخضار البلدية					
المجال الثاني/التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية						
9	تقوم المؤسسة بتوضيح الأمور القانونية التي تخص بذور الخضار البلدية للمزارعين					
10	تعمل المؤسسة على تسجيل كميات البذور البلدية التي ينتجها المزارعون لحفظ حقوقهم					
11	تقوم المؤسسة بجلب القانونيين معها عند زيارة المزارعين					
12	تعمل المؤسسة على جمع القوانين والتشريعات التي تخص إنتاج بذور الخضار البلدية في كتيب وتوزعه على المزارعين					
13	تعمل المؤسسة على تشجيع المزارعين لإنتاج بذور الخضار البلدية وتسجيلها باسمائهم					

14	تقوم المؤسسة بعمل دورات تدريبية للمزارعين حول الأمور القانونية للبذور البلدية					
15	تقوم المؤسسة وبالتعاون مع المزارعين بالضغط على الجهات الرسمية لإصدار القوانين الخاصة بحماية البذور البلدية					
16	تشجع المؤسسة المزارعين بتنظيمهم في جمعيات تساعدهم في حفظ حقوقهم					
المجال الثالث/ تحديد طبيعة الدعم						
17	تقدم المؤسسة دعما للقطاع الزراعي بشكل عام في مجالاته المختلفة					
18	تقوم المؤسسة بدعم مزارعي محاصيل الخضار البعلية					
19	تعمل المؤسسة على تقديم الدعم للمزارعين لزيادة المساحة المزروعة ببذور الخضار البلدية					
20	تعمل المؤسسة على تقديم بذور بلدية للمزارعين لزراعتها وإكثارها في منطقتكم					
21	تقدم المؤسسة مدخلات الزراعة (مثل السماد) وغيره للمزارعين الذين ينتجون بذور خضار بلدية					
22	تعتمد المؤسسة المزارعين الرياديين الملتزمين بتعليماتها					
23	تقوم المؤسسة بشراء الفائض من البذور البلدية من المزارعين لتشجيعهم على الاستمرار في زراعتها					
24	تقوم المؤسسة بتعويض مزارعي البذور البلدية في حال تعرضهم للخسائر					
المجال الرابع/ التسويق						
25	تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم الزراعية بشكل عام					
26	تقوم المؤسسة بمساعدة مزارعي الخضار البلدية بتسويق منتجاتهم					
27	تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين المنتجين لبذور الخضار البلدية بتسويق هذه البذور في أماكن أخرى					

28	تعمل المؤسسة على فتح أسواق داخلية وخارجية لترويج منتجات الخضار البلدية وبذورها					
29	تعمل المؤسسة على عمل المعارض الزراعية من اجل تسهيل تسويق منتجات الخضار البلدية					
30	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية على رفع قدراتهم بعمل دورات تدريبية حول تسويق منتجاتهم					
31	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع جمعيات زراعية في مناطق أخرى داخل الوطن لتسويق منتجاتهم					
32	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع المؤسسات الدولية لفتح أسواق خارجية					

مع جزيل الشكر

ملحق(2.3) : أسماء وعناوين المحكمين للاستبيان (أداة الدراسة):

1. د. عزمي الأطرش :مدير معهد التنمية المستدامة / جامعة القدس
2. د.سعدي الكرنز : محاضر في جامعة القدس
3. د.منصور غرابه : محاضر في جامعة القدس
4. د.عبد الوهاب الصباغ : محاضر في جامعة القدس
5. د.جميل حرب : محاضر في جامعة بير زيت
6. د.ماهر القرواني :محاضر في جامعة القدس المفتوحة
7. أ. أيوب أيوب : مدير مركز دراسات وتحليل إحصائي / رام الله

الملحق(1.4):المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للمجالات وفقرات دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت

رقم البند	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	درجة الأثر
المجال الأول: الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية				
1	تقوم المؤسسة بالإرشاد الزراعي بشكل عام	0.36	3.95	كبيرة
2	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول الزراعات البعلية	0.73	3.71	كبيرة
3	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين حول أهمية البذور البلدية بشكل عام	0.95	3.34	متوسطة
4	تقوم المؤسسة بإرشاد المزارعين بأهمية الحفاظ على بذور الخضار البلدية	0.99	3.16	متوسطة
5	تقوم المؤسسة بعمل لقاءات جماعية للمزارعين حول موضوع بذور الخضار البلدية	0.97	3.23	متوسطة
6	تستخدم المؤسسة الإعلام الزراعي كالنشرات وغيرها لتقديم الإرشادات للمزارعين حول بذور الخضار البلدية	0.86	3.55	كبيرة
7	تقوم المؤسسة بعمل أيام حقل لمزارعين لتوعيتهم حول بذور الخضار البلدية	1.00	3.10	متوسطة
8	يستفيد المزارعون من الإرشادات التي تقدمها المؤسسة لهم بخصوص بذور الخضار البلدية	0.95	3.34	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال الأول	**0.67**	**3.42**	**كبيرة**
المجال الثاني: التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية				
9	تقوم المؤسسة بتوضيح الأمور القانونية التي تخص بذور الخضار البلدية للمزارعين	0.95	3.34	متوسطة
10	تعمل المؤسسة على تسجيل كميات البذور البلدية التي ينتجها المزارعون لحفظ حقوقهم	0.22	2.03	قليلة
11	تقوم المؤسسة بجلب القانونيين معها عند زيارة	0.10	2.01	قليلة

	المزارعين			
12	تعمل المؤسسة على جمع القوانين والتشريعات التي تخص إنتاج بذور الخضار البلدية في كتيب وتوزعه على المزارعين	0.44	2.10	قليلة
13	تعمل المؤسسة على تشجيع المزارعين لإنتاج بذور الخضار البلدية وتسجيلها بأسمائهم	0.44	2.10	قليلة
14	تقوم المؤسسة بعمل دورات تدريبية للمزارعين حول الأمور القانونية للبذور البلدية	0.40	2.08	قليلة
15	تقوم المؤسسة وبالتعاون مع المزارعين بالضغط على الجهات الرسمية لإصدار القوانين الخاصة بحماية البذور البلدية	0.41	2.07	قليلة
16	تشجع المؤسسة المزارعين بتنظيمهم في جمعيات تساعدهم في حفظ حقوقهم	0.28	2.04	قليلة
الدرجة الكلية للمجال الثاني		**0.25**	**2.22**	**قليلة**
المجال الثالث: تحديد طبيعة الدعم				
17	تقدم المؤسسة دعما للقطاع الزراعي بشكل عام في مجالاته المختلفة	1.00	2.86	متوسطة
18	تقوم المؤسسة بدعم مزارعي محاصيل الخضار البعلية	0.34	3.94	كبيرة
19	تعمل المؤسسة على تقديم الدعم للمزارعين لزيادة المساحة المزروعة ببذور الخضار البلدية	1.00	3.04	متوسطة
20	تعمل المؤسسة على تقديم بذور بلدية للمزارعين لزراعتها وإكثارها في منطقتكم	0.89	2.54	قليلة
21	تقدم المؤسسة مدخلات الزراعة (مثل السماد) وغيره للمزارعين الذين ينتجون بذور خضار بلدية	0.49	2.11	قليلة
22	تعتمد المؤسسة المزارعين الرياديين الملتزمين بتعليماتها	0.93	3.41	كبيرة
23	تقوم المؤسسة بشراء الفائض من البذور البلدية من المزارعين لتشجيعهم على الاستمرار في زراعتها	1.02	3.16	متوسطة

24	تقوم المؤسسة بتعويض مزارعي البذور البلدية في حال تعرضهم للخسائر	0.20	2.02	قليلة
الدرجة الكلية للمجال الثالث		**0.50**	**2.89**	**متوسطة**
المجال الرابع: التسويق				
25	تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم الزراعية بشكل عام	0.10	2.01	قليلة
26	تقوم المؤسسة بمساعدة مزارعي الخضار البلدية بتسويق منتجاتهم	0.56	3.85	كبيرة
27	تقوم المؤسسة بمساعدة المزارعين المنتجين لبذور الخضار البلدية بتسويق هذه البذور في أماكن أخرى	0.98	3.22	قليلة
28	تعمل المؤسسة على فتح أسواق داخلية وخارجية لترويج منتجات الخضار البلدية وبذورها	0.44	2.10	قليلة
29	تعمل المؤسسة على عمل المعارض الزراعية من اجل تسهيل تسويق منتجات الخضار البلدية	0.96	3.34	متوسطة
30	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية على رفع قدراتهم بعمل دورات تدريبية حول تسويق منتجاتهم	0.72	3.74	كبيرة
31	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع جمعيات زراعية في مناطق أخرى داخل الوطن لتسويق منتجاتهم	0.74	2.32	قليلة
32	تساعد المؤسسة مزارعي الخضار البلدية في المنطقة بالتشبيك مع المؤسسات الدولية لفتح أسواق خارجية	0.28	2.04	قليلة
الدرجة الكلية للمجال الرابع		0.33	2.83	متوسطة
الدرجة الكلية لجميع الفقرات		**0.37**	**2.84**	**كبيرة**

- أقصى درجة للاستجابة (5).

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.3	الاستبيان الذي تم استخدامه كأداة للدراسة والذي يخص المبحوثين من المزارعين.	122
2.3	أسماء وعناوين المحكمين للاستبيان (أداة الدراسة).....	128
1.4	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للمجالات وفقرات دور المنظمات العاملة في القطاع الزراعي في إكثار بذور الخضار البلدية من وجهة نظر المزارعين في محافظة سلفيت.....	129

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1.1	يوضح خطوات عمل الدراسة حسب الأشهر.....	12
1.2	يوضح مساحة أهم محاصيل الخضار البعلية والمروية في قرى غرب محافظة سلفيت.....	17
2.2	مقارنة بين البذور البلدية والبذور المهجنة.....	26
1.3	أعداد الحائزين حسب الجنس والقرية في محافظة سلفيت.....	46
2.3	يبين توزيع عينة الدراسة حسب القرية وجنس المزارع.....	47
3.3	توزيع العينة حسب متغير العمر.....	49
4.3	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي للمزارع.....	50
5.3	توزيع العينة حسب متغير مساحة الأرض بالدونم.....	51
6.3	توزيع العينة حسب متغير نوع الحيازة الزراعية.....	52
7.3	توزيع العينة حسب متغير التفرغ للعمل الزراعي.....	53
8.3	توزيع العينة حسب متغير متوسط دخل الأسرة الشهري.....	54
9.3	توزيع العينة حسب متغير الانتساب لجمعية.....	55
10.3	وصف العينة حسب متغيرات إكثار وحفظ البذور.....	57
11.3	المجالات التي تقيسها أداة القياس.....	59
12.3	قيم معاملات الارتباط لفقرات المجالات والدرجة الكلية لكل مجال تنتمي إليه.....	61
13.3	قيم معاملات ارتباط المجالات بالمعدل العام لجميع الفقرات.....	63
14.3	معامل ثبات كرونباخ ألفا حسب المجالات والدرجة الكلية لفقرات الأداة	64

1.4	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للمجالات والدرجة الكلية مرتبة حسب المتوسط الحسابي.....	70
2.4	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال الإرشاد الزراعي حول البذور البلدية والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.....	72
3.4	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال التشريعات والقوانين فيما يخص البذور البلدية والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.....	72
4.4	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال تحديد طبيعة الدعم والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.....	73
5.4	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات مجال التسويق والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال.....	74
6.4	نتائج اختبار (ت) (Independent t–test) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير جنس المزارع.....	76
7.4	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمزارع.....	77
8.4	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.....	78
9.4	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مساحة الأرض.....	79
10.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مساحة الأرض.....	80
11.4	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة.....	81
12.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لجميع المجالات والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المنطقة.....	82
13.4	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير الانتساب لجمعية.....	83
14.4	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير نشر البذور البلدية بين المزارعين.....	85
15.4	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير طريقة نشر البذور البلدية بين المزارعين.....	86

16.4	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير طريقة نشر البذور البذور البلدية بين المزارعين.....	87
17.4	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير لديك معرفة في إكثار البذور البلدية.....	89
18.4	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير كيفية اكتساب المعرفة في إكثار البذور البلدية..	90
19.4	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين حسب المجالات وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعا لمتغير الجهة المشرفة للمؤسسات التي عملت مع المزارعين في مجال البذور البلدية.....	92

فهرس الأشكال

شكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	موقع محافظة سلفيت في خارطة فلسطين.....	14
1.3	توزيع عينة الدراسة حسب القرية وجنس المزارع.....	48
2.3	توزيع العينة حسب جنس المزارع.....	48
3.3	توزيع العينة حسب متغير عمر المزارع.....	49
4.3	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي للمزارع.....	50
5.3	توزيع العينة حسب متغير مساحة الأرض بالدونم.....	51
6.3	توزيع العينة حسب متغير نوع الحيازة الزراعية.....	52
7.3	توزيع العينة حسب متغير التفرغ للعمل الزراعي.....	53
8.3	توزيع العينة حسب متغير متوسط دخل الأسرة الشهري.....	54
9.3	توزيع العينة حسب متغير الانتساب لجمعية.....	55

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
	الإهداء.....	أ
	الإقرار.....	ب
	الشكر والتقدير.....	ج
	المصطلحات.....	هـ
	المختصرات.....	و
	ملخص باللغة العربية.....	ط
	ملخص باللغة الانجليزية.....	**1**
1	**الفصل الأول : الإطار العام للدراسة**.....	1
1.1	مقدمة الدراسة.....	4
1.2	مشكلة الدراسة.....	4
1.3	مبررات الدراسة.....	5
1.4	أهمية الدراسة.....	6
1.5	أهداف الدراسة.....	7
1.6	أسئلة الدراسة.....	9
1.7	فرضيات الدراسة.....	12
1.9	هيكلية الدراسة.....	**13**
2	**الفصل الثاني: (الإطار النظري والأدبيات السابقة)**.....	13
2.1	أولا: الإطار النظري.....	13
2.1.1	مقدمة.....	14
2.1.2	نبذة عن محافظة سلفيت.....	16
2.1.3	محاصيل الخضار المزروعة فى محافظة سلفيت.....	17
2.1.4	أهمية البذور البلدية.....	18
2.1.5	إكثار البذور البلدية.....	19
2.1.6	إكثار البذور وتوزيعها فى البلدان النامية.....	19
2.1.7	الموارد الوراثية للأصناف البلدية.....	20
2.1.8	طرق تحسين البذور.....	22
2.1.9	مهددات البذور البلدية.....	23
2.1.10	مميزات البذور البلدية.....	24
2.1.11	مساوئ البذور البلدية.....	26
2.1.12	مقارنة بين البذور البلدية والبذور المهجنة.....	26
2.1.13	الحفظ والإكثار للأصناف البلدية ضمن الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعى....	29
2.2	ثانيا :الأدبيات السابقة.....	29
2.2.1	مقدمة.....	30
2.2.2	دور المراكز البحثية في إكثار وحفظ الأصناف البلدية.....	31
2.2.3	التجارب العالمية للمنظمات العاملة فى القطاع الزراعى بخصوص البذور البلدية.....	32
2.2.4	تجارب بعض المنظمات العاملة فى القطاع الزراعى الفلسطينى بخصوص البذور	

البلدية.....
2.2.5 الأنشطة التى قامت بها المنظمات العاملة فى القطاع الزراعى فى محافظة سلفيت... 38
2.2.6 دراسات عالمية..... 40
2.2.7 التعقيب التجارب والدراسات السابقة من وجهة نظر الباحث..... 42
3 الفصل الثالث: منهجية الدراسة و إجراءاتها..... 44
3.1 المقدمة..... 44
3.1.1 منهج الدراسة..... 44
3.1.2 مجتمع الدراسة..... 45
3.1.3 عينة الدراسة..... 46
3.1.3.1 القسم الأول للدراسة: وصف الخصائص الديمغرافية..... 49
3.1.3.2 القسم الثانى للدراسة: وصف متغيرات إكثار وحفظ البذور..... 56
3.1.4 أداة الدراسة..... 58
3.1.5 صدق أداة الدراسة..... 60
3.1.6 ثبات أداة الدراسة..... 64
3.1.7 متغيرات الدراسة..... 65
3.2 إجراءات تطبيق الدراسة..... 65
3.3 المعالجة الإحصائية..... 66
4 الفصل الرابع : نتائج الدراسة..... 67
4.1 التمهيد..... 67
4.2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة..... 68
4.3 فرضيات الدراسة..... 75
4.3.1 فحص الفرضية الأولى..... 75
4.3.2 فحص الفرضية الثانية..... 77
4.3.3 فحص الفرضية الثالثة..... 79
4.3.4 فحص الفرضية الرابعة..... 81
4.3.5 فحص الفرضية الخامسة..... 83
4.3.6 فحص الفرضية السادسة..... 84
4.3.7 فحص الفرضية السابعة..... 85
4.3.8 فحص الفرضية الثامنة..... 88
4.3.9 فحص الفرضية التاسعة..... 90
4.3.10 فحص الفرضية العاشرة..... 91
5 الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والاستنتاجات والتوصيات..... 93
5.1 مناقشة نتائج الدراسة..... 93
5.1.1 مناقشة سؤال الدراسة..... 94
5.1.2 مناقشة فرضيات الدراسة..... 99
5.1.2.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى..... 99
5.1.2.2 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية..... 101
5.1.2.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة..... 102

5.1.2.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة..... 103
5.1.2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة..... 104
5.1.2.6 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة..... 105
5.1.2.7 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة..... 107
5.1.2.8 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة..... 108
5.1.2.9 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة..... 110
5.1.2.10 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة..... 111
5.2 الاستنتاجات..... 113
5.3 التوصيات..... 114
المراجع..... **117**
الملحقات..... **122**
فهرس الملحقات..... **132**
فهرس الجداول..... **133**
قائمة الأشكال..... **136**
فهرس المحتويات..... **137**